

Copyright © King Saud University



٧٨٢٢

الفراغ

٢١٧٣

(منهاج الطالبين ومسلك الراغبين)، تأليف النووي،

م ٠ ن

يحيى بن شرف - ٦٧٦ هـ. كتب في القرن الثالث عشر
الهجري .

١٥ × ٢٤ سم

١٥ س

١٥٨ ق

نسخة حسنة، ناقصة الآخر قليلا، خطها نسخ
معتاد، طبع عدة مرات آخرها بمكة سنة ١٣٠٦ هـ.

٧٨٣٢

عب

الأعلام ١٨٤: ٩ دار الكتب المصرية ٥٤١: ١

١- المذهب الشافعي أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ

Copyright © King Saud University

125



	مكتبة جامعة الملك سعود "قسم الخطوط"	
الرقم:	٧٨٢٤ ف ٣١٦٧٢	
العنوان:	(مدون العالمين وملك الغنيم)	
المؤلف:	عبد بن شرف المورق	٥٦٤٦
تاريخ النسخ:	الثاني عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٠٩٠ هـ	
اسم الناشر:		
عدد الأوراق:	٨ صفحات	
ملاحظات:		

منهما والثمن فرضهما مع أحدهما والثلاث فرض بنتين
 فصاعده أو سقى ابن فالكث وأختين فالكث لابوين أو لاب والثلاث
 فرض أم ليس لميتها ولد ولا ولد ابن ولا اثنتان من الأخوة
 والأخوات وفرض أشنين فالكث من ولد الأم وقد يفرض
 للجد مع الأخوة والبس من فرض سبعة أب وجد لميتها
 ولد أو ولد ابن ولم لميتها وله أق ولدا ابن أو اثنتان من أخوة
 وأخوات وجدة ولينت ابن مع بنت صلب ولا بنت بنت
 أو أخوات الأب مع الأخت لابوين وللواحد من ولد الأم
فصل الأب والابن والفرج لا يحجبهم أحد وإن الأب
 لا يحجب الابن أو ابن ابن أقرب منه والجد لا يحجب لامتوسطه
 بينه وبين الميت والابن لا يحجب الاب والابن وابن الابن
 ولاب يحجب هولا وراخ لابوين ولدم يحجب أب وجد
 وله وولد ابن وابن الأخ لابوين يحجب ستة أخا وجد
 وابن وابنة وراخ لابوين ولاب ولأب يحجب هولا وابن
 الأخ لابوين والعم لابوين يحجب هولا وابن الأخ لابوين

ولاب يحجب هولا وعم لابوين وابن عم لابوين
 يحجب هولا وعم لاب ولأب يحجب هولا وابن عم لابوين
 والمعتق يحجب عصبة النسب والبنك والدم والزوج
 لا يحجب ويشتق الابن يحجبها ابن أو بنتان إذا لم
 يكن معهما من يعصبها والجدة للدم لا يحجبها إلا الأم
 واللاب يحجبها إلا الأب والأم والقري من كل جهة
 تحجب البعد عما منها والقري من جهة الأم كأم أم تحجب
 البعد عما من جهة الأب كأم أم أب والقري من جهة الأب
 لا يحجب البعد عما من جهة الأم في الأظهر والأخت من جهة
 كالأخ والأخوات المخلص لاب يحجبهن أيضا أختان
 لابوين والمعتقة كالمعتق وكل عصبة يحجب أصحا
 فروض مستفرقة **فصل** الابن يستغرق المال وكذا
 البنوت والبنك النصف والبنات الثلثين فصاعدا الثلث
 ولو اجتمع بنوت وبنات فالمال لهم بالتكرار مثل حظ
 الأنثيين وأولاد الابن إذا انفردوا كالأولاد الصلب

فلو اجتمع الصنفان فان كان من ولد الصلب ذكر
 يجب اولاد الابن والا فان كان للصلب بنت فلها
 النصف والباقي لولد الابن الذكور او الذكور والا
 ناث فان لم يكن الا اثنتى او اثلاث فلها اولهن السدس
 وان كانت للصلب بنات فصاعدن الى خدتاها
 الثلثين والباقي لولد الابن الذكور او الذكور والا
 ناث ولدتى للاث الخالص الا ان يكون اسفلى
 منهن ذكر فيعصبن واو لاد الذكور ^{للابن} الابن
 مع اولاد الابن لا اولاد الابن مع اولاد الصلب وكذا
 سائر المنازل وما يعصب الذكر النازل من
 في درجته ويعصب من فوقه ان لم يكن لها شيء
 من الثلثين **فصل** الاب يرث بغيره اذ الهات
 معه ابن او ابن ابن ويتعصبا اذ لم يكن ولد ولا
 ولد ابن وبهما اذ الهات بنت او بنت ابن له السدس
 فيضا والباقي بعد فرضهما بالعصوبة وللأم الثلث

والسدس في الحالين السابقين في الفروض ولها في
 مسعتي زوج أو زوجة وابوين ثلث ما بقي بعد
 الزوج والزوجة والجد كالأب الا ان الأب يسقط
 الاخوة والاخوات والجد يقاسمهم ان كانوا ابوين
 أو لب والاب يسقط أم نفسه ولا يسقطها الجد
 والاب في زوج أو زوجة وابوين يرد الأم من
 الثلث الى ثلث الباقي ولا يرد لها الجد والجد السدس
 وكذا الجدات ويرث منهن أم الأم وأمهاتها
 المدليات بآناث خالص وأم الاب وامهاتها
 كذلك وكذا أم أم الاب وأم الاجداد
 فوقه وامهاتهن على المشهور وضابطه كل
 جدة دلت محض اناث او ذكورا واناث
 الى ذكور ترث ومن ادلت بذكرين اثنتين فلا
^{في} **فصل** الاخوة والاخوات لا يورثن ان افردوا
 او يرثوا لا اولاد الصلب وكذا ان كانوا الاب

الاي في المشتركة وهي زوج وأم وولد وأم وأخ لا
يؤتى فينثار كل الاخ ولدى الام في الثلث ولو
كان بدل الاخ اخ لاب سقط ولو اجتمع الصفات
فكاجتماع اولاد حليب واولاد ابنة الابن بنات
الابن يعصهن من في درجتهم أو أسفل والاخت
لا يعصها الاخوان والواحد من الاخوة والاه
خوات لام السدس ولا ثلثين فصاعدا الثلث
سواء ذكرهم واناثهم والاخوات لا يؤين أو
لاب مع البنات وبنات الابن عصبة كالاخوة
تسقط اخت لا يؤين مع البنت لاخوات لاب
وبنوا اخوة لا يؤين أولاد كل منهم كابيهم اجتماعا
وافرادا لكن تخالفونهم في أنهم لا يردون الام
الى السدس ولا يرثون مع الجد ولا يعصون
اخوانهم ويسقطون في المشتركة والعلم لا
يؤين ولا بلاح من الجهتين اجتماعا وانفرادا
وكذا

وكذا قياس بن العم وسائر عصبة النسب والعصبة
من ليس له سهم مقدر من المجمع على توريتهم فيرت
المال أو ما فضل بعد الفرض **فصل** من لا عصبة
له بنسب وله معتق فماله أو الفاضل عن الفرض
له رجلان أو امرأة فإن لم يكن فلعصبة يسب
المتعصبين بانفسهم لا لبنته واخوته وتربيتهم
كتر تربيتهم في النسب لكن الاظهر ان اخا المعتق
وابن اخيه ينفقه مات على جده فإن لم يكن له
عصبة فلمعتقا المعتق ثم عصبة كذا
للعم ولا تراث امرأة بولادته معتقها أو متبنا
اليه بنسب او ولادته **فصل** الجنتج جد واخوة
واخوات لا يؤين اولاد فإن لم يكن معهم
ذو فرض فله الاكثر من ثلث المال ومقاسمتهم
كاخ فان اخذ الثلث فالباقي لهم وان كانت فله
الاكثر من سدس التركة وثلث الباقي والمقاسمة

والعصبة

وقد لا يبقى شيء كسنتين وام وروح فيفرض له
سدس ويراد في العول وقد يبقى دون سدس
كسنتين وروح فيفرض له وتعال وقد يبقى سدس
كسنتين وام فيقول له الجد وتسقط الاخوة
في هذه الاحوال ولو كان مع الجد اخوة واخوات
لا يورث ولا يورث فيكم الجد ما سبق وبعد اولاد
الابوين عليه اولاد الاب في القسمة فاذا
اخذ حصته فان كان في اولاد الابوين
ذكر فالباقي لهم وسقط اولاد الاب والافتنا
خذ الواحد الى النصف والثلثان فصاعدا
الى الثلثين ولا يفضل عن الثلثين شيء وقد
يفضل عن النصف فيكون لاولاد الاب والجد
مع الاخوات الاخ فلا يبقى شيء منهن معه الا في الا
كدرية وهي زوج وام وجد واخت لا
يورث اولاد فللزوج النصف وللأم ثلث
والجد

والجد سدس والاخت نصف فتعول ثم
ينقسم الجد والاخت نصيبهما الثلثة الثلث
فصل لا يورث مسلم وكافر ولا يورث مرتد
ولا يورث ويرث الكافر الصفاة وان اختلفت
ملتهم لكن المشهور انه لا يورث بين حري ودمي
ولا يورث من فية رق والجديان من بعضه حرة
يورث ولا قاتل وقيل ان لم يضمن ورث ولو ما
متوارثان غرقا أو هدم أو في غربة معا أو
جهل اسفهما لم يورثا وما لهما كل الباقي ورثته
ومن أسرا وفقد وانقطه خبر تركه ماله حتى
تقوم بيته موته أو مضي مدة يغلب على الظن
انه لا يعيش فوقها فيجهد القاضي ويحكم موته
ثم يعطي ماله من يرثه وقت الحكم ولو مات
من يرثه المفقود وقفا حصته وعملنا في الحاضر
بالأسس ولو خلف حملا يورث أو قد يورث عمل

بالأحوط في حقه وحق غيره فإن الفصل حبيبا
لو قتت يعلم وجوده عند الموت ورت والإفلا
بيانه إن لم يكن وأرت سحوى الحمل أو كانت من
قد تحببه وقف المال وإن كانت من لا تحببه وله
مقدرا عطيته عايلة إن أمكن عول كزوجته
حامل وأبوين لها من ولها سدة سادات عايلة
وان لم يكن له مقدرا ولا ولد لم يعطوا وقيل
أن الحمل أربعة فيعطون اليقين والحشنى المشكل
ان لم يختلف أرتة كولد ام ومعتق فذاك
والا فيعمل باليقين في حقه وحق غيره ويوقف
المشكوك فيه حتى يتبين ومن اجتمع فيه جهتا
فرض وتعيب كزوج هو معتق أو ابن عم و
بهما قلت فلو وجد في نكاح المجوس
أو الشبهة بنتا هي أخت ورثت بالبغوة وقيل
بهما والله اعلم ولو أشتركا في ثلث في جهة

عصوبة

عصوبة وراد أحدهما بنى أبة أخرى لا بني عم
أحد هما أخ الدم فله السدس والباقي بينهما
فلو كان معهما بنت فلها نصف والباقي بينهما
سواء وقيل تختص به الاخ من اجتمع فيه جهتا
فرض ورثت باقواهما فقط والقوة بأن تحجب
أحد هما الاخرى أولا تحجب أو تكون أقل حجب
فالاول صنف هي أخت لأم بأن يطالع جوسي
أو مسلم بشبهة ثم قتلت بنتا والثاني كام هي
اختلاب بأن يطالبته فتلد بنتا والثالث كام ام
هي اخت بأن يطالبته البنت الثانية قتلت ولدا
فالا ولدا ام امه وأخته فصل إن كانت الورقة
عصبات قسم المال بالسوية إن تمخضوا ذكرورا
أو أنثا وإن اجتمع الصفات قدر كل ذكر اثنين
وعد دروس المقسم عليهم أصل المسئلة وان
كان فيهم ذو فرض أو ذوا فرضين متماثلين

مكتبة
الجامعة
الاسلامية
بدمشق

فالمسئلة من مخرج ذاك الكسر فخرج النصف اثنتان
والثلاث ثلثة والربع اربعة والسدس ستة والثمن
ثمانية وان كانت فرضان مختلفا المخرج فان تداخلا
مخرجهما فاصل المسئلة اكثرهما كسدس
وثلاث وان توافقا ضرب وقف احدهما في الآخر
والحاصل اصل المسئلة كسدس وثمان فالاصل
اربعة وعشرون وان تباينا ضرب كل في كل والحاصل
ثلاث وربع الاصل اثنا عشر فالاصول سبعة اثنتان
وثلاثة واربعة وستة وثمانية واثنا عشر واربعة
وعشرون والذي يعول منها الستة الى سبعة كزوج
واختين والى ثمانية كهم وام والى تسعة كهم واخ
لام والى عشرة كهم واخر لام والى ثا عشر الى ثلثة
عش كزوج وام واختين والى خمسة عشر كهم
واخ لام وسبعة عش كهم واخ لام والاربعة
والعشرون الى سبعة وعشرين كزوجين واخ لام

واذا

واذا تماثل العدان فداك وان ختلفا وفي
الكثر بالادقل مرتين فاكثر فنتد اخذت كثلثة
مع ستة او تسعة وان لم يفهما الاعدا فثالث
فتمتوا فقات بحرية اربعة وستة بالنصف وان
لم يفهما الا واحد تباينا كثلثة واربعة والمتدا
خلات فتمتوا فقات ولا ملس فرعا اذا عرفت ه
اصلها وانقسمت السهام عليهم فذلك وان انكسرت على
صنف قولت بعدد فان تبايناض بعدد في المسئلة
بعولها ان عالت وان توافقا ضرب وفق عدد فيها
فما بلغ صحتامه وان انكسرت على صنفين قولت
سهام كل صنف بعدد فان توافقا فالصنف الى
وفقه والا تركه ثبات تماثل عدد الروس ضرب
احدهما في اصل المسئلة بعولها وان تداخلا ضرب
الكثرهما وان توافقا ضرب وفق احدهما في الآخر
ثم الحاصل في المسئلة وان تبايناض باحد هما

في الأخرى الحاصل في السيلة فما بلغ تحت مئة و
يُقاس على هذه الأقسام على ثلاثة أضاف وأربعة ولا
يزيد الكسر على ذلك فإذا اردت معرفة نصيب كل
صف من مبلغ السيلة فأضرب نصيبه من أصل السيلة
فيما ضربته فيها فما بلغ فهو نصيبه ثم تقسمه
على عدد الصف فرج مات عن ورثة فمات
أحد قبل القسمة فإن لم يمت الثاني غير الباقيين
وكانت أرثهم مئة القسمة الباقية من الأول جعل
كان الثاني لم يكن وقسم بين الباقيين كأخوة وأخوات
أو بنين وبنات مات بعضهم من الباقيين وإن لم
لم يخصص شيء في الباقيين أو تخص وأختلف قدر
الاستحقاق فصح مسئلة الأول ثم مسئلة الثاني
ثم تقسم نصيب الكاف من مسئلة الأول على مسئلته
فتأكل والآفاق كانت بينهما هو وفقه ضرب وفق
مسئلته في مسئلة الأول والإكلها فيها فما بلغ تحت مئة
من

تحت مئة شيء من الأول اختلاصا وبما مضى فيها
ومن له شيء من الثانية اختلاصا مصروبا في نصيب الثاني
من الأول أو في وفقة إن كان بين مسئلته ونصيبه
وفق **كتاب الوصايا** تصح وصية كل مكلف حر
وإن كان كافرا أو عبدا مجورا عليه بسقطه على المذهب
للمجنون ومفقى عليه وصبي وفي قول تصح من صبي
مميز ولا رقيق وقبل أن عتق ثم مات صحته و
إذا وصي لجهة عامة فالشرط أن لا تكون مصيبة كعيا
رة كعينة أو لشخص فالشرط أن يتصور له الملك
فتصح الحمل وتنقذ إن انفصل حيا وعلم وجوده
عند ما بان انفصل لدون ستة أشهر وإن انفصل
سنة أشهر فأكثر والمرأة فراش زوج أو سيده لم
يستحق فإن لم تكن فراشا وانفصل لاكثر من أربع سنين
فكذلك أولاده ستة استحق في **الأظهر** وإن وصي لعدد
فأشهر له وقه فالوصية لسيده فإن عتق قبل موت الموصي

فله وإن عتق بعد موته ثم قبل بني على أن الوصية
 بما تملكه وإن الوصي له إرادة وقصد فليها أو أطلق
 وبنا طلة فإن قال ليصرف في علفها فالقول صحتها
 وتصح لعمارة مسجد وكذا إن أطلق في الأصح
 وتحمل على عمارة ومصلحة وليت مي وكن احدي
 ومترك في الأصح وقاقل في الأظهر ولو ارث في
 الأظهر أن اجاز باقي الوبنة ولا عبرة بزدهم
 واجازتهم في حياة الموصي والعبرة في كونه وارثا
 يوم الموت والوصية لكل وأرث بقدر حصته
 لغو ويبين في قدر حصته وتفقروا إلى الجارة
 في الأصح وتصح بالحميل وينتظر إيقصا له
 حيا لو قت يعلم وجوده عندها وبالنافع وكذا
 بثمره أو حميل يبيح ثاب في الأصح وبأحد عبده
 وبخاسرة بحمل الانتفاع بها كالحلب معلمي ونبل
 وخمير موزمة ولو أوصى بكلب من كلابه أعطى

أحدها

أحدها فإن لم يكن له كلب لغت ولو كانت
 له مال وكلاب ووصى بها أو ببعضها فإن
 لأصح نفوذها وإن كثرت وكل المال ولو أوصى
 بغيره وله طبل فهو طبل بحمل الانتفاع به كطبل
 حرب أو جميع حملت على الثاني ولو أوصى بطبل
 اللهو لغت الآلات صالح لحرب أو جميع فطبل
 ينبغي أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله فإن
 زاد ورد الوارث بطلت في الزائد وإن
 آجاء فأجازته تنفبت وفي قول عطية
 مبتدأة والوصية بالزياة لغو ويعتبر المال
 يوم الموت وقيل يوم الوصية ويعتبر
 من الثلث أيضا عتق علف بالموت وتبرع
 بخ في مرضه كوقوف وهبة وعتق وإبراء
 وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز
 الثلث فإن تمحض العتق أقرع أو غيره

قسط الثالث وهو وغيره قسط بالقيمة و في
قول يقدم العتق او ما جرت قدم الاول فالاول
حتى يتم الثلث فان وجدت دفعة واتحد الجنس
كعتق عبيد او ابراجهم افرع في العتق وقسط
في غيره وان اختلف وتصرف وطريقان لم يكن
فيها عتق قسط وان كان قسط وفي قول
يقدم ولو كان له عتق فقط ساله وغام
فقال ان اعتقت غاما فسا لم حرتك اعتق
غاما في مرض موته عتق ولا فراق ولو
اوصى بعين غاما في مرض موته حاضرة هي
ثلث ماله وباقيه غايب لم تندفع كلها
اليه في الحال والاصح انه لا يسلمط على
التصرف في الثلث ايضا **فصل** اذا ظننا
المرض مخوفا لم ينفك تبرع زاد على الثلث
فان بلا نفك وان ظنناه غير مخوف فمات

فان

فان حمل على الفجأة نفك والد مخوف ولو شكنا
في كونه مخوفا لم ينفك الا بطييين حزين عدلين ومن
المخوف لو لم ينج وذات جيب ورعاف دائم واسهال متواتر
ودق وابند فالح وخروج الطعام غير مستجبل او كان
يخرج بشدة وجمع آو ومعدة دم وكحي مطبقة او
غيرها الا التبرع والمك هب انه يلحق بالمخوف
اسر كفا اعتبا دو ا قتل الاسرى والمك
قتال بين متكافين وتقديم لقيصاص او رجم
واضطراب شع وهيجان موح في ركب سفينة
وكالف حامل وبعد الوضع مالم تفصل المشيمة
وصبغتها او صنف له بكن او اذفعوا اليه او
اعطوه بعد موتى او جعلته له او هو له بعد
موتى فلو اقتصر على هؤلاء فاقر الا ان يقول هؤلاء
من مالي فيكون وصية ويعتق بكفاية والصيانة
كناية وان اوصى لغير معين كالفقراء لم يمت بالموت

بلا قبول أو لمعين اشتراط القبول ولا يصح قبول
 ولا رد في حياة الموصي ولا يشترط بعد موته **في**
 الفور فإن مات الموصي له قبله بطلت أو بعده
 فيقبل وارثه وهل يملك الموصي له بموت الموصي
 أم بقبوله أم موقوف فإن قيل بآل الله ملك بالوت
 والآيات الواردة أقوال أظهرها الثالث وعليها
 تنبئ الثمرة وكسب عبد حلال بين الموت والقبول
 ونفقته وفطرته ويطلب الموصي له بالنفقة
 أن توقف في قبوله ورده **فصل** في وصية
 أول صغيرة الجثة وصغيرتها سليمة ومعينة
 ضانا ومعنا وصحت أذكر في الأصح لا سخله وعنا
 في الأصح ولو قال أعطوه شاة من غنمي ولا غنم
 له لغت وإن قال من مالي اشتريت له والجمل والثاة
 يتناولان الثمانية والعرايع لا أحدهما الآخر
 والأصح تناول بغير ناقة لا يقبل في ثور أو الثور

للذكر

للذكر والمكاتب حمل الدابة على فرس وبغل وحمار
 ويتناول الرقيق صغيرا واثنا ومعينا وما فرأ
 وعكوسها وقيل إن أوصى بأعتاق عبد وجب
 المحرم كفاية ولو وصى بأحد رقيقه فماتوا
 أو قتلوا قبل موته بطلت وإن بقي واحد فعين
 أو بأعتاق رقاب وثلاث فإن عجز ثلثه عنهن
 فالملك هبانه لا يشتري شقص بل ينسختان به وإن
 فضل عن نفس رقبتي شي فالورثة ولو قال
 ثلثي العتق لشري شقص ولو أوصى لهما فانت
 بولدين فلهما أو بغيري وميت فلهما في الأصح
 ولو قال إن مات حملي ذكر أو قال أنتي فله طهر
 فوله تهما لغت ولو قال إن مات بطنها ذكره
 فوله تهما استحق الذكر أو ولدت ذكرين فالأصح
 صحتهما ويعطيه الوارث من شأنهما ولو أوصى
 لجيرانه فلا ربعين دار آمن مل جانب والعلماء

اصحاب علوم الشرع من تفسير وحد بيت
وفقيه لامقرئ وآديب ومعبّر وطبيب
وكتامته لم عند الاكثرين ويدخل في وصية
الفقر المساكين وعكسه ولو جمعهما شرع
نصفين وأقل من نصف ثلثه وله التفضيل اولاد
والفقر فامتنع هب انه كاحد في جواز اعطائه
أقل متمول لكن لا تحرم ما في الجمع معين غير مختص
بالعلوية صحت في الاظهر وله الاقتصار على
ثلثه ولا قارب زيد دخل كل قرابة وان بعد
الاصل وفرعاً في الاصح ولا تدخل قرابة
أم في وصية العرب في الاصح والعبرة باقرب
جد ينسب اليه زيد وتعد اولاده قبيلة
وبدخل في اقرب اقاربه الاصل والفرع والاصح
تقديم ابن على أب واخ على جد ولا يرجح بين
كورة وولادة بل يستوي الأب والأم والابن

والنبت

والنبت ويقدم ابن النبت على ابن الابن ولو أوصى
للاقارب نفسه لم تدخل ورثته في الاصح **فصل**
تصح منافع عبد ودار وغلة حاسوب وتملك
الموصي له منفعة العبد والساجدة المعتادة وكذا
مهرها في الاصح لاولادها في الاصح بل هو
كالام منفعته له ورثته للمواريث وله اعتا
وعليه نفقته ان أوصى بمنفعته مدة وكذا
أبد في الاصح وبيعة ان لم يولد كالمستأجر
وان ابد فالاصح انه يصح بيعة للموصي له دون
غيره وانه تعتبر قيمة العبد لهما من الثلث ان
وصى بمنفعته ابد او ان أوصى بهامدة قوم
بمنفعته من مسلوليها تلك المدة وتجب النافعة
من الثلث وتصح بجمع تطوع في الاظهر وجمع
من بلده او الميقات كما في قوله وان اطلق فمن
الميقات في الاصح وحجة الاسلام من يأس

المال فان اوصى بها من راس المال والثالث محمل به وان
 اطلق الوصية بها من راس المال وقيل من الثلث وتخرج
 من الميقات ولا جني ات يخرج عن الميت بغير اذنه في الرضخ
 ويؤدي الوارث عنه الواجب المالي في كفارة مرتبة
 ويطلع ويكسوي في الخيرة والاصح انه يعتق ايضا
 وان له الادامن ماله اذ لم تكن تركه وانه يقع
 عنه لو تبرع اجنبي بطعام او كسوة لا اعتاق في الاصح
 وينفع الميت صدقة ودعائه من وارث واجنبي
فصل له الرجوع عن الوصية وعن بعضها
 بقوله نقضت الوصية او ابطالتها او رجعت
 فيها او فسختها او هت الوارثي وسيح واعتاق
 واصداق وصدا هبة او رهن مع قبض وكذا
 دونه في الاصح وبوصية بهذه التصرفات وكذا
 توكيل في بيعه وعرضه عليه في الاصح وخطا
 حنطة معينة رجوع ولو وصى بصاع من صبرة
 فخلطها

فخلطها بأجود منها فرجوع او بمثلها فلا وكذا
 باردا في الاصح وطحن حنطة وصى بها و
 بكرها وعجن دقيق وغزل قطن ونسج
 غزل وقطع ثوب قميصا وبناء وغراس في عروة
 رجوع **فصل** بين الايصا بقضا الدين وتنفيذ
 الوصايا والنظر في امر الاطفال وشرط الوصي
 تكليف وخربة وعقالة وهداية الى
 التصرف الوصي به والتسليم لكن الاصح جوار
 وصية ذمي الي اذمي ولا يضرا **لعى** في الاصح
 ولديتن شرط النكورة وام الاطفال اولي من غيرها
 وينعزل الوصي بالفسق وكذا القاضي في
 الاصح لا الامام الاعظم ويصح الايصا في
 الدين وتنفيذ الوصية من كل حرم مكلف **وشترط**
 في امر الاطفال مع هذا ان يكون له ولاية عليهم
 وليس لوصي ايصافان اذ له فيه جاز في الاظهر

تنبيه
 لو وصى بثلث ماله ثم تصرف في جميعه ببيع او اعتاق او غيرهما لم يكن رجوع لان المعتبر ثلث ماله عند الموت لا عند الوصية على فان لم يوصي بها نص من يقوم بمقتضاه في الوصية فخلطها وزاد فيها لم يلزم ان الايصا في رد المظالم وقضا الدين الذي يجز عنه في الحال واجب اه محمل

والثاني لا يجوز والثالث
 اجين الوصي جاز ولا اه محمل

ولو قال أو صيت اليه المبلوغ ابني أو قسم ربه
فاذا بلغ أو قدم فهو الوصي جاز ولا يجوز تصد
وصي والجد في بصفة الولاية ولا كما يصاير
طفل وبنف ولفظه أو صيت اليك أو فوضت
وخوهمما ويجوز فيه التوقيت والتعليق ويشترط
بيات ما يوصي فيه فإن اقتصر على أو صيت اليك لغا
والقبول ولا يصح في حياته في الأصح ولو وصى
لثنتين لم ينفذ أحدهما إلا أن صرح به والموصى
والووصي العدل متى شأ وإذا بلغ الطفل ونارعه
في الاتفاق عليه فحق الوصي أو في دفع إليه
بعد البلوغ صدق الولد **كتاب الوديعة**
من عجز عن حفظها حرم عليه قبولها ومن
قدر ولم ينفذ بأمانته كرهه فان وثق استحب
وشى لهما شرط موكل ووكيل ويشترط
هيضة المودع كما يستودع عندك هذا أو
أو أشهد

أو أشهد في حفظة وآله صاع آله لا يشترط القول
لفظا وكيف القبض **ولو** أو دعه صبي أو مجنون
مالا لم يقبله فان قبل ضمن ولو أو دعه صبي مالا
فتألف عنده لم يضمن وأن تألفه ضمن في الأصح
والمجور عليه بسفاه كصبي وترفع موت المودع
أو المودع وجنونه وانما يه ولهما الاسترداد
والرد كل وقت وأصلها الأمانة وقد تصير
مضمونة بعوض منها أن يودع غيره بلا أدب
ولا عكس فيضمن وقيل أن المودع القاضى لم يضمن
وإذا لم يزل يدها عنها جازت الاستعانة بمن
يحملها إلى الحر أو يضعها في خزانة مشتركة
وإذا أراد سفر فليبدل إلى المالك أو وكيله فان
فقد ههما في القاضى فان فقدت فأمين فان دفعها
موضوح وسافر ضمن فان أحمل بها أمينا سكن
الموضح لم يضمن في الأصح ولو سافر بها عن

الا اذا وقع حريق او غارة وعجز عن يد فعملها اليه
كما سبقت والحريق والغارة في البقعة واشراق
الحرق على الخراب اعمتار كما لسفر واذا مرض مخوفا
فليرد هالي المالك او وكيله والا فالماكم او امين
او يوصي بها فان لم يفعل ضمن الا اذا لم يتمكن بان
مات في اثناء **ومنها** اذا نقلها من محلة او دار الى
اخرى دونها في الحرق ضمن **والاولا ومنها** ان لا
يدفع متلفاتها فلو او دعه دابة فتركة عليها ضمن
فان نهاه عنه فلا على الصحيح فان اعطاه
المالاء علقا عليها منه والافيد حصة او وكيله فان
فقد اخلها كهم ولو بعثها مع من يسقيها لم يضمن
في الاصح وعلى المودع تعريض ثياب الصوف للترخ
كيلا يفسد هاليه ودوكت البسها عنه
حاجتها ومنها ان يعدل عن الحفظ المأمور
وتلفت بسبب العدو فبضمن فلو قال لا تتركه

على

على قتلها الصدوق فرقة وانكسر ثقله
وتلف ما فيه ضمن وان تلف بغيره فلا على
الصحيح وكذا لو قال لا تقطع عليه
عليه قفلين فاقتلها **ولو** قال اربط الدارهم
في كهم فامسكها في يده وتلفت فالت
انه ان ضاعت بنوم ونسيان ضمن او جأخذ
عاصبا فلا **ولو** جعلها في حبيبه بدلا عن الربط
في الكهم لم يضمن وبالعكس يضمن **ولو** اعطاه
دارهم بالسوق ولم يبين كيفية الحفظ وبطها
في كهم وامسكها بيده او جعلها في حبيبه
لم يضمن وان امسكها بيده لم يضمن ان
اتخذها عاصبا ويضمن ان تلفت بغفلة او
نوم وان قال احفظها في البيت فليضمن اليه
وتعريضها فيه فان اخرجها عن رخصه **ومنها**
ان يضيها بان يضيها في غير حوزة مثلها

أو يدل عليها سارقاً أو من يصادر المال
 فلو أكرهه ظالم حتى سلمها إليه فللمالك
 تضمينه في **الأصل** ثم يرجع على الظالم
ومنها أن يتفح بهابان يلبس أو يركب
 خيابة أو يأخذ الثوب ليلبسه أو الدراهم
 لينفقها في ضمن ولو نوى الأخذ ولم يأخذ
 لم يضمن على الصحيح ولو خلطها بماله ولم
 يتميز ضمن ولو خلط دراهم كسائر المودع
 ضمن في الأصل متى صارت مضمونة
 بانتفاع وغيره ثم تراء الخيانة لم يبدأ فأنشأ
 له المال استمناذاً برعي الأصل ومتى طلبها
 المالك استمناذاً لزمه الرد بأن يحل بيعة
 وبينها فان احتل بغيره ضمن وإن أدمى تلفها
 ولم يذكر سبباً أو ذكر خفياً كسرقة صدق
 يمينه وإن ذكره ظاهراً كحريق فان عرف
 الحريق

الحريق وعمومه صدق يمين وإن عرف
 دون عموم صدق يمينه وإن جهل طول
 بيعة ثم تخلف على التلف به وإن ادعى ردّها
 على من أتيته صدق يمينه أو على غيره كوارثة
 أو ادعاً وارث المودع الرد على المالك أو وده
 عنه سفره أمينا فادعاً الأمين الرد على المالك
 طول بيعة وجودها بعد طلب المالك ضمن
كتاب قسم النبي والنجمة
 التي مال حصل من كفار بلا قتال ولا خوف
 خيل وركاب كجرية وعشر تجارة وما جلو
 خوفاً ومال مريد قتل أو مات وذهبي مات بلا
 وارث في خمس ^{وخمسة} الخمسة الأولى مصالح المسلمين
 كالشعور والقضاة والعلماء يقدم لأهلهم والثاني
 بنو هاشم والمطلب يشترط الفنى والفقير والسار
 ويفضل الذكر كالارث والثالث اليتامى وهو

صغير لا آبله ويشترط فقره على المشهور **الاصح**
والخامس المساكين وابن السبيل **ويج** الاصناف
 الاربعة المتأخرة وقيل يختص بالحا صلي في كل ما
 من فيها منهم **واما** الاخماس الاربعة فالأظهر انها
 للمرتزقة وهم الاجناد المرصدون للجهاد فيضع
 الامام ديوانا ويصوب لكل قبيلة أو جماعة
 عريفا ويحسن حال كل واحد ويحياه وما يليقهم
 فيعطيه كفايتهم ويقدم في اثبات الاسم والاد
 عطاء قريشنا وهم ولد النضرين كنانة ويقدم
 منهم بنو هاشم والمطلب ثم عبد شمس ثم نوفل
 ثم عبد العنا ثم سائر البطون الأقرب فالأقرب
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم **الاصناف**
 الا نصارت سائر العرب ثم العجم ولا يشترط في
 الديوان اعمى ولا زنا ولا من لا يصلح للفرز و
 ولو مرض بعضهم أو جن ورجي زواله أعطى
 فان

استجاب بالشكر فمما يلي
 صلى الله عليه وسلم
 ولحديث قد موافق
 رواية الشافعي بلاغا
 وابن أبي شيبة بإسناد
 صحيح ٥١ مولى

فأتى لم يرح فالأظهر أنه يعطى وكذا روي
 ولادة اذ مات فتعطى الزوجة حتى تلد ولده
 ولادته حتى يستقلوا فان قُضت الاخماس الاربعة
 عن حاجات المرتزقة ورع عليهم على قدر مؤثرهم
والاصح انه يجوز ان يصرف بعضه في اصلاح
 الثغور والسلاح والكرع هذا حكم منقول النفي
 لما عفا في المذهب انه يجعل وقفاً وتقسيم
 غلته كذا **فصل** الغنمة مال حصل من كفار
 بقتال واجاف فيقدم منه السلب للقاتل وهو ثياب
 القتل والخف والرائ والاث الحارب كدرع وسلاح
 ومركوب وسرج ولجام وكذا اسوار ومنطقة
 وخاتم ونفقة معه وحبية نقاد معة في **الاصح**
 لا حقيقة مشدودة على الفرس على المذهب وانما
 يستحق بركوبه غير يكتفي به شركا في حال الحرب
 فلو رمى من حصن أو من الصف أو قتل نائما أو

قول المتأخر لا حقيقة
 سميت بذلك لانها
 تجعل على حقو البعير
 انه عبده

او قتله وقد انهرم الكفار فلا سلب وكفاية شره
 ان يرمى في استنافة يات يفقا عينيه او يقطع يديه و
 رجله وكنه الواسر و قطع يديه او رجله في
 الاظهر ولا يخمس السلب على الشهور وبعد السلب
 تخرج مؤنة الحفظ والنقل وغيرهما ثم تخمس الباقي
 فخمسة لاهل خمس التي يقسم كما سبق **والاصح**
 ان النقل يكون من خمس الخمس المرصد للمصالح
 ان نقل ما يسفح في هذه القتال ويجوز ان
 ينقل من مال المصالح الخاصة عندة والنقل زيادة
 يشيها الامام او الامير لمن يفعل ما فيه نكاح في
 الكفارة ويجهل في قردة والاحساس الاربعة
 عقارها ومنقولها النعمان وهم من حضر الواقعة
 بينة القتال وان لم يقابل ولا شئ لمن حضر بعد
 انقضاء القتال وفي ما قبل حيازة المال وجه
ولو مات بعضهم بعد انقضاءه والحيازة

فحقه

فحقه لو ارثه وكذا بعد الانقضاء وقبل الحيازة
 في **الاصح** ولو مات في القتال فامتنع هب انه لا شئ
 له والاظهر ان الاجير لسياسة الدواب وحفظ
 امتنعه والتاجر والمختر في سهم لهم اذا قاتلوا والراجل
 سهم والفرسان ثلاثة ولا يعطى الا فرس واحد
 عربي كان او غيرك لا البعير وغيره ولا يعطى الفرس
 انعم وما لا غنا فيه وفي قول يعطي ان لم يعلم
 نهي الامير عن احضاره والعبد والصبي والراثة
 والدمي اذا حضر واطهم الرضخ وهو دوت
 سهم بجهنم الامام في قردة وماله الاحساس
 الاربعة في الاظهر **قلت** انها يرضخ لدمي حضر
 بلا اجرة ويأذن الامام على الصحيح **والله اعلم**
كتاب قسم الصدقات الفقير من لا
 مال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته ولا من
 الفقر مسكنه ونيابه ومال الغائب في مرحلتين

19
 الدواب لا تعطى السهم
 صلاحية القتال له بالبدن
 والفران الذين يقطع
 ماله امر بيا يعطى
 العبد دون ابواه او غيرها
 وانه عنده اهل

والموكل وكسب يليق به ولو اشتغل بعلم والكسب
بمنعه فقير ولو اشتغل بالنوافل فلا ولا يشترط
فيه الزمانة ولا التعفف عن المسئلة على الجد بل
والكفى بفقرة قريب أو زوج ليس فقيرا في **الاصح**
والمعالي من قد رعى مال أو كسب يقع موقعا
من كفايته ولا يكفيه العامل ساع وكاتب وقاسم
وحاشي يجمع ذوي الاموال لا القاضي والوالي
والمؤلف من اسلم ونيته ضعيفة أو له شرف
يتوقع باعطائه اسلام غيره والمكاتب انهم
يعطون من الزكاة والرقاب المقاتلون والغارم
ان استدان لنفسه في غير معصية اعطي أو
المعصية فلا **قلت** الاصح يعطي اذا تاب والله
اعلم والآظهر اشتراط حاجته دون حلول الدين
قلت الاصح اشتراط حلوله والله اعلم ولا
صلاح ذات البين اعطي مع الغنى وقيل انما
عنيها

غنيا بنفق فلا وسيل الله تعالى غداة لا في لهم
فيعطون مع الغنى وابن السبيل مثنى سفر أو مجتار
وشطره الحاجة وعدم المعصية وشطره اخذ الزكاة
من هذه الاصناف الثمانية الاسلام وان لا يكون
هاشيا ولا مطالبا وكذا مولاهم في الاصح
فصل من طلب زكاة وعلم الامام استحقاقه
او عدمه عمل بعلمه والافان ادعاء فحق او مسكنة
لا يكلف بنية فان عرف له مال وادعاه فله كلف وكذا
ان ادعاه لاني **اصح** ويعطي غائب وابن سبيل يقو
لهم فان لم يعلم جاسم ذو مطالب عامل ومكاتب
وغارم بصفة وهي اخبار عبد الله وتغني عنها
الاستفاضة وكذا اتصدق بقرية الدين
والسيد في الاصح ويعطي الفقير والمكاتب كفاية
سنة قلت الاصح المنصوص وقول الجمهور
كفاية العمر الغالب فيشتري به عقاب يستغله

والله اعلم والكتاب والغلام قد ردينة وابن
السييل ما يوصله مقصده او موصو حاله و
الغاري قد ر حاجته لنفقة وكسوة ذاهبا
وراجعا ومقيما هناك وفرسا وسلاحا
ويصير ذلك ملكا له ويهيأ له ولابن السيل
مركوبان من السفن طويلا او كانت ضعيفا
لا يطيق المشي وما يتقل عليه الراد ومتاعه
الا ان يكون قد ر اعتاد مثله حملة بنفسه
ومن فيه صفتا استحقاق يعطي باحداهما
فقط في الاظهر **فصل** يجب استيعاب
الا صاف ان قسم الامام وهناك عامل واولاه
والقسمة على سبعة فان فقد بعضهم فعلى
الموجودين واذا قسم الامام استوعب
من الزكوة الى اصلة عنده احاد كل صف
وهو استوعب المالا ان اخصر المستحقون

في البلد

في البلد وفيهم اهل ولا يجب اعطار ثلاثة ذه
وتجب التسوية بين الا صاف لابن احاد الصف
الا ان يقسم الامام في حرم عليه الفضل مع تساوي
الحاجات والاظهر منع نقل الزكاة ولو عدم الا
في البلد وجب النقل او بعض وجوبنا النقل
والا فيرد على الباقيين وقيل ينقل بشرط الساعي
كونه حرا عيلا فقيها باواب الزكاة فان عين له
اخذ ودفع لم يشترط الفقه وليعلم شهر الاخذها
وين وسم نعم الصدقة والفي في موضع لا يكثر
شعره وكيرة في الوجه قلت الاصح حرم وجبة
جزم البغوى وفي صحيح مسلم لعن فاعله والله اعلم
فصل صدقة التطوع سبعة وتخل الفنى وكاف ودفعها
سرا وفي رمضان ولقريب وجازد افضل ومن عليه
دين اؤله من تلومه نفقته يستحب ان لا يتمدق حتى
يؤدى ما عليه قلت الاصح تحريم صدقته ما يخرج
اليه

لنفقة من ثلزمه نفقته أو لدين لا رجولة وفاء
والله أعلم وفي استحباب الصدقة ما فضل عن
حاجته أوجه أصحابها أن لم يثنى عليه الصبر استحب
والأول **كتاب النكاح** هو مستحب **احتاج**
إليه بعد أهله فإن فقدها استحب تركه
وليس شهوة بالصوم فإن لم تجز كره إن فقد
الاهبة والأفلاكن العبادات **أفضل قلت**
فإن لم يتعبد فالنكاح أفضل **في الأصح**
فإن وجد الاهبة وبه علة كهرم أو مرض دائم
أو تعين كره **والله أعلم** وتستحب دنية بكرسية
ليست قرابة قريبة وإذا قصد نكاحها من نظر
إليها قبل الخطبة وإن لم تأذن له وله تكرير
نظرة ولا ينظر غير الوجه والكفين وتحرم نظر
فحل باله إلى عورة كبرية أجنبية وسكتا
وجهمها وكفيها عند خوف فتنة وكذا عند

على الصبيح ولا ينظر من مراهبين سرقة وركبة
وتحل ما سواه وقيل ما يبد وفي المهنة فقط
والأصح حل النظر بلا شهوة إلى الأمة إلا ما بين
سرة وركبة وإلى صغيرة إلا الفرج وإن نظر
العبد إلى سيدته ونظر مسووح كالنظر إلى محرم
وأن المراهق كالبالغ وتحل نظر رجل إلى رجل
الإمامين سرقة وركبته وتحرم نظر امرأة بشهوة
قلت كذا بغيرها في الأصح المنصوص
والأصح عند المحققين أن الأمة كالحرة والله
أعلم والمرأة مع امرأة كرجل والأصح تحريم نظر
ذمية إلى مدنية وجوز أن نظر امرأة إلى حرة أجنبية
سوى ما بين سرقة وركبته إن لم تخف فتنة **قلت**
قلت الأصح التحريم كغيرها والله أعلم ونظرها
إلى محرمها كغيرها متى حرم النظر حرم لمس
وبابا حان لفصد وحجامة وعلاج **قلت** وباح

النظر عاملة وشهادة وتعليم وخوها بقدر
الحاجة والله اعلم وللزوج النظر المأكل بد شهادته
فصل قل خطبة خلية عن نكاح وعدة لا تمنع
لمعددة ولا تعرض لرجعية وتحل تعرض في عدة
وفاة وكذا البائن في الاظهر وتحرر خطبة على خطبة
من صرح باجانبه الا باذنه فانه لم يجب ولم يرد له تحريم
في الاظهر ومن استقر في خاطب ذكره ساء وبه يحد
ويستحب تقديم خطبة قبل الخطبة وقبل العقد
ولو خطب الولي فقال الزوج الحمد لله والصلوة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلت **صاح**
النكاح بل يستحب ذلك قل الصيح لا يستحب والله اعلم
فان طال الذكر الفاصل لم يصح **فصل** انما يصح
النكاح باتجاب وهو نكاح وجك او انكحت
وقبول ان يقول الزوج تزوجت او نكحت
او قبلت نكاحها او تزوجها ويصح تقدم

لفظ

لفظ الزوج على الاول ولا يصح الا بلفظ الزوج
او النكاح ويصح بالعجبة في الاصح كما بكناية قطعا
ولو قال تزوجتك فقال قبلت لم ينعقد على
المذهب ولو قال زوجني فقال تزوجتك او قال
الولي تزوجها فقال تزوجت صح ولا يصح
تعليقه ولو بشر بولد فقال ان كانت اكنى فقد
تزوجتكها او قال ان كانت بنتي طلقت واعنت
فقد تزوجتكها فالمدى بطلانه ولا توقيته
ولا نكاح الشغار وهو ان يقول تزوجتكها
على تزوجني بشك وبضع كل واحدة صداق الاخر
فيقبل فان حرم لم يجعل البضع صداقا فالاصح
الصحة ولو سميا ما دام جعل البضع صداقا
بطل في الاصح ولا يصح الا بحضر شاهدين شرطها
حرية ودكوة وعدالة وسمع وبصر وفي الاصح
والاصح انعقادها يا بني الزوجين وعدة بها

٢٢

ويستحق استوري العدة على الصحيح الاستق
الاسلام والحرية ولو بان فسق الشاهدين عند
العقد فباطل على المذهب وانما يتبين ببينة
أو اتفاق الزوجين ولا اثر لقول الشاهدين كذا
فاسقين ولو اعترف به الزوج وانكرت المرأة فرق
بينهما وعليه نصف المهر **فصل** في خلعها والاد
فكاه ويستحب الاشهاد على رضا المرأة حيث
يعتبر رضاها ولا يشترط **فصل** في تزوج
امرأة نفسها باذن ولي ولا غيرها بوكالة ولا يحل
نكاح واحد والوطء في نكاح بلاد ولي بوجوب
مهر مثل واحد ويقبل اقرار الولي بالنكاح
ان استقل بالاشتاء والا فلا ويقبل اقرار البالغة
العاقلة بالصراح على الجديد واللاب تزوج البكر
صغيرة وكبيرة بغير دنها ويستحب استئذانها
وليس له تزوج الشيب الا باذنها فان كانت صغيرة

لم تزوج

لم تزوج حتى تبلغ والجد كالأب عند عدمه وسعول
نالت البكارة بوطء حلال أو حرام ولا اثر لزوالها
بلاوطء كسقطه في الدخ **فصل** في حاشية النيب
كأخ وعم صغيرة بحال وتزوج الشيب البالغة بغير
الاذن ويكفي في البكر سكوتها في الدخ والمعتق
والسلطان كالأخ الاولياء اب ثم جد ثم ابوه ثم أخ
لا يوفى أولاد ثمانية وان سفل ثم عم ثم سائر العصبة
كالأخت ويقدم أخ لا يوفى على أخ لأب في الظاهر ولا
بن زوج ابن أمه بنوة فان كان ابن ابن عم أو معتقا
أو قاضيا زوج به فان لم يوجد شيب زوج
المعتق ثم عصبة كالأخت وابن زوج عتيقة المرأة
من بن زوج المعتقة ما دامت حية ولا يقرب أذن
المعتقة في الدخ **فصل** في اذامانت زوج من له الولد
فان فقد المعتق وعصبة زوج السلطان

وكذا ابن زوج اذا عضل القريب أو المعتق وأما يحصل
 العضل اذا اعتد بالعلة عاقلة الى كفو ومتزوج
 ولو عيبت كفو أو أراد الأب غير فله ذلك في الأصح
فصل في ولاية الرقيق وضي ومجنون ومختل النظر
 بهرم أو خبل وكذا مجنون عليه لسمعه على المقت
 وفي كان الأقرب بعض هذه الصفات فالولاية للملا بعد
 والاعتماد كان لا بد يوم غالباً انتظار فاقته وان كان
 يوم أياماً انتظار وقيل تنقل الولاية الى الأبعد
 ولا يقدر العي في الأصح ولا ولاية لفاسق على
 المقت **وهو** الكافر الكافرة وأحرام أحد العاقلين
 أو الزوجة منه صحة النكاح ولا تنقل الولاية في
 الأصح **فهر** زوج السلطان عند أحرام الولي الأبعد
قلت ولو أحرم الولي أو الزوج فعقد وكيله الحلال
 لم يبرح والله أعلم ولو عاب الأقرب الى مرحلتين

قوله مجنون
 أي كونه لعدم
 تمييزه أو تقطع
 تمييزه بغير
 صحة فإصل الولاية
 من جنونه
 فعليه من جنونه
 الأبعد من جنونه
 دون إفاقته والاعتبار
 في الشرح الصغير
 لا ينقل الولاية
 فتنتظر فاقته ولو
 انتظر فاقته
 نوبة الإفاقه جذا في
 المقت كقوله الإمام
 الفاسق
 مجنون أو غيره فنف
 شرب خمر أو غيره أو
 نفسة أو سراً الفسق
 نقص يقدر في الشهادة
 فيمنع الولاية كالق
 فيمنع زوج الأبعد والقول
 الثاني أنه يلزم لأن لفظة
 لم يبرحوا من التزوج
 في عصر الولاية هي

زوج

لم يبرح في عصرها فان بلغت روجها السلطان
 في الأصح للحاجة لا لمصلحة في الأصح ومن حبر
 عليه بسدقة لا يستقل بنكاح بل ينكح بآث وليفه أو يقبل
 له الولي فان أذن وعين امرأة لم ينكح غيرها
 وينكحها مهر المثل أو أقل فان زاد فما مشهور
 صحة النكاح مهر المثل من المسمى ولو قال أنا
 بالث ولم يعين امرأة نكح بالأقل من ألف ومهر مثلها
 ولو أطلق الأذن فالأصح صحته وينكح بمهر
 المثل من ثلث به فان حاله وليفه اشترط إذنه في
 الأصح ويقبل مهر المثل فأقل فان زاد صح النكاح
 بمهر المثل وفي قول يسطل ولو نكح السفينة بلا
 إذن فباطل فان وطئ لم يلزمه شيء وقيل مهر
 وقيل أقل متمول ومن جرم عليه لفسد يصح نكاحه
 ويؤن النكاح في كسبه لا فيما معه ونكاح عبد بلا
 إذن سيده باطل وبإذنه صحيح وله إطلاق

٢٥

الأذن وله تقبده بأمرة أو قبيلة أو بلد ولا يعدل
عما آذن فيه والأظهر أنه ليس للسيد اجبار عبده
على النكاح ولا عكسه وله اجبار أخته بأف
صفة كانت فإن طلبت لم يلزمه تزويجها وقيل
أن حرمت عليه لزمه وإذا تزوجها فالأصح أنه
بالمدة لا بالولاية فيه فزوج مسلم أمته الكافرة
وفاسق ومكاتب ولا يزوج إلى عبد صبي وسرى
أمنه في الأصح **باب ما يحرم من النكاح**
تحرّم الأمهات وكل ولد لك أو ولدت من ولدك
فهي أمك والبنات وكل من ولدتها أو ولدت
من ولدها فتك قلت من ناهي تحلل له وتحرّم على
المرأة ولدها من زنا والله أعلم والاختوات
الاخوة والاختوات والعلمات والخالات وكل من
هي أخت ذكر ولد فعمتك أو أخت أنثى ولدتك
فخالتك وتحرّم هؤلاء السبع بالرضاع أيضا وكل من

أرضعتك

زوج دونهما لا يزوج الأبأزله في الأصح
والله يجبر التوكيل في التزوج بغير إذنهما ولا
يشترط تعيين الزوج في الأظهر ومكاتب التوكيل
فلا يزوج غير كف وغير المجبر إن قالت له وكل
وكيل وإن نصته فلا وإن قالت ن زوجني فله
التوكيل في الأصح ولو وكل قبل استئذانها في
النكاح لم يرجع على الصحيح وليقل وكيل الولي
زوجتك بنت فلان والبقال الولي لو كمل الزوج
زوجت بنتي فلانا فيقول وكيله قلت نكحنا
حاله ويلزم المجبر تزويج مجنونة بالغه
ومجنون ظممت حاجته لا صغيرة وصغير
ويلزم المجبر وغيره أن تعيين اجابة ملتزمة
التزوج فإن لم يتعين كأخوة فسألت بعضهم
لزمه الاجابة في الأصح وإذا اجتمع أوليا في درجة
استجاب برزوجهما أفضح وأسلم برضاهم فإن

تفاحوا اثم فلو روج غير من خرجت قرضه
وقد اذنت لصل منهم صح في الاصح ولو روجها
احدهم زيدا والاخر عمرا فان في السابق فهو الصحيح
وان وقعامعا او جعل سبق والمجنة فباطلان
وكذا لو عرف سبق احدهما ولم يتعين على المذهب
ولو سبق معين ثم اشتبه وجب التوقف حتى يتبين
عليها سبقه سمعت فان ادعى كل روج علمها سبقه

سمعت دعواهما بناء على الجديد وهو قبول
اقرارها بالاشاح فان انكرت حلفت وان اقرت
لاحد هما ثبت نكاحه وسماع دعوى الآخر
وتحليفها له يبي على القولين فمن قال هذا الريد
بل لعمرو هل يغرم وان قلنا نعم فنع ولو تولى طرفي
عقد في تزويج ابنه بابن ابنه الآخر صح في الاصح ولا
يزوج ابن العم نفسه بل يزوج ابن عمه في درجته
فان فقد القاضى فلو اراد القاضي نكاح من لا ولي لها

زوجها

زوجها من فوقه من الولاية او خليفته وكل لا يجوز
لو احدثت ولي الطرفين لا يجوز ان يوكل وكذا في احدهما
او وكيلين فيهما في الاصح **فصل** في زوجها الولي
غير كف برضائها او بعض الاولياء المستوين برضائها
ورضا الباقيين صح ولو روجها الاقرب برضائها
فليس للابعد اعتراض ولو روجها احدهم به
بغير كف برضائها دون رضاهم لم يصح وفي قول
يصح ولهم القساع ونحو القولان في تزويج الاب بكرا
صغيرة او بالغة غير كف بغير رضائها ففي الاظهر باطل
وفي الاخر يصح وبالغة الخمار والصغيرة اذا بلغت
ولو طلبت من لا ولي لها ان يزوجها السلطان بغير
كف ففعل لم يصح في الاصح وخصال الكفارة سلا
من العيوب المنهية للخمار وحرمة فالرفيق ليس كفارة
لحرمة والعنيق ليس كفارة لحرمة الصلوة وسب والعنق ليس كفارة

عربية ولا غير قرش قرشبة ولا غير هاشمي ومطلبي
لهما والاصح اعتبار النسب في العجم والعرب وعفة
فليس فاستوك عفيفة وحرقة فصاحب حرقة
دسيه ليس كف رارفع منه فكناس وحمام وحار
ولاع وقيم الحمام ليس كف بنت خياط بنت تاجر
او برار ولا هما بنت عالم وقاض والاصح ان
اليسار لا يعتبر وان بعض الخصال لا يبقا بل بعض
وليس له من ذبح ابنه الصغيرة وكذا معيبة ذ.
على المذهب وتجاوز من لا تكافؤ بباقي الخصال
في الاصح فصل الايزوح مجنون صغير وكذا
كبير الحاجة فواحدة وله تزوج مجنون قلهم
صغيرة عاقل اكثر من واحدة ومن زوج المجنونة اب
وجد ان ظهري مصلحة ولا تشتط الحاجة وسوا
صغيرة وكبيرة شيب وكبر فان لم يكن اب وجد

للمزوح

ارضعتك او ارضعتك من ارضعتك او من ولدك
احد ولدت من رضعتك او ذالبيها قام رضاع وقس
الباقى ولا تحرم عليك من ارضعت اخاك وناقلتك
والدم من رضة ولدك ونسها ولا اخت اخيك ^{نسب}
ولا رضاع وهي اخت اخيك لا بيدك لاهمة
وعكسه وتحرم من زوجة من ولدت او ولدك من ^{نسب}
او رضاع وامهات زوجتك منهن وكذا
بناتها ان دخلت بها ومن طلى امرأة ملك
حرم عليه امهاتها وبناتها وحرمات على ابائهن
وابنائهن وكذا الموطوءة بشبهة في حقه
فيل او حقه لا يبرئ بها وليست مباشر ^{شبهة}
كوطوف الاظهر ولو اختلطت محرم بنسوة
قرية كبيرة نكح منهن لا محصورات ولو طر أموبد
تحريم على نكاح قطعه كوطر زوجة آية بشبهة
وتحريم جمع المرف واختها او عمتها او خالتها

من رضاع أو نسب فإن جمع بعقد بطل أو نكاح
فالثاني ومن حرم جميعها بنكاح حرم في الوطء
بملكه الأملكهما فإن وطئ واحدة حرم منها
الأخرى حتى يحرم الأولى كبيع أو نكاح أو كتابة
لأبيض وأحرام ~~لأبيض~~ **والأصاح**
ولو ملكها ثم فسخ اختها أو عكس حلت
المكوحه دونها وللعبدة امرأتان وللحر أربع
فقط فإن نكح خمسا معا بطلن أو ضربا
فالحامسة وتحمل الاخت والحامسة في عدة
بائن لا رجعية وإذا طلق الحر ثلاثا أو العبد
طلعتين لم تحل له حتى تنكح وتغيب بقبيلها
حنثته أو قدرها بشرط الاستئثار **والنكاح**
وكونه ممن يمكن جماعه لا طفلا على المذهب
فيهن ولو فسخ بشرط إذا وطئ طلق أو بابت
أو فسخ نكاح بطل وفي التطليق قول **المرء**

فصل

فصل لا ينكح من ملكها أو بعضها ولو ملك
زوجته أو بعضها بطل نكاحه ولا
تنكح من تملكه أو بعضها ولا أمة غيره
الابشر وطأن لا يكون تحت حرة نكاح **○**
للاستمتاع قبيل ولا غير صالحة وإن يعجز
عن حره نكاح قبيل أو لا نكاح فلو قدر على
غائبة حلت له أمة إن لحقه مشقة ظاهرة
في قصدها أو خاف زنا مدته ولو وجد
حرة موهلة أو بدون مهر مثل فالأصح
حل أمة في الأولى دون الثانية
وإن يخاف زنا فلو أمكنه تسرف لا خوف
في الأصح وأسلامها وتخلو حر وعبد
كتابيين أمة كتابية على الأصح للعبد
مسلم في المشهور ومن بعضها رقيق كزينة
ولو نكح حرامه بشرط ثم أبس أو نكح حرة

لا تتفصح الأمة ولو جمع من لدخل له أمة
حرّة وأمة يعقد بطلت الأمة لا الحرّة في
الأظهر **فصل** تحريم نكاح من لا كتاب لها
كوثنية وصجوسية وتحل كتابية لكن
فكر حر بيعة وكذا أذنية على الصحيح ولكن
يهودية أو نصرانية لا تمتزج بالزور
وغيره فإن لم تكن الكتابية أسلم يلبثه **فالأظهر**
حلها إن علم دخول قومها في ذلك الدين قبل
سندحة وتحرّفه وقيل ونفاس يكفي قبل
سندحة والكتابية المنكوحة كسلمة في نفقة
وقسم وطلاق وتجرير على غسل حيض ونفاس
وكذا اجنابة وترك الأكل خمر **في الأظهر**
وتجرير ومسلمة على غسلها نجس من
أعضائها وتحريم متوالدة بين وثني وكتابية
وكذا عكسه **في الأظهر** وإن خالف السامري

اليهود

اليهود والصابئون النصارى في أصل دينهم
حر من والأفلا ولوثهود نصراني أو عكسه لم يقرب
في الأظهر فإن كانت أمه لم تحل لمسلم فإن كانت
منكوحة فكرّة مسلمة ولا يقبل منه إلا كإسلام
وفي قول أو دينة الأول ولوثوثن لم يقرب وفيما
يقبل القولان ولوثهود وثني أو قسم لم يقرب
الإسلام كسلم ارتد ولا تحل من ثلّة لأحد ولو
ارتد الزوجان أو أحدهما قبل دخول ثلث
الفرقة أو بعده وقفت فإن جمعهما الإسلام
في العقدة دام النكاح والأفلا الفرقة من الردّة
وتحريم الوطء في التوقف **باب نكاح**
المشرك أسلم كتابي أو غيره وختنه كتابية
دام نكاحه أو وثنية أو صجوسية فأنقضت
قبل دخول ثلث الفرقة أو بعده وأسلمت في
الردة دام نكاحه والأفلا الفرقة من إسلامه

ولو أسلمت وأمر فعكسه ولو أسلمها معادام النكاح
والمعية بأخر اللفظ حيث أدنا لا تنقض مقارنة
العقد لمفسد هو راجل عند الإسلام وكانت بحيث
تخل له الآن وإن بقي المفسد فلا ينكح فيقر
على نكاح بلا ولي ولا شهود وفي عدة هي
متفصية عند الإسلام وموقت إن اعتقدوه
مؤبد أو حدة الوقتان الإسلام عدة شبهة
على المذهب لا نكاح محرم ولو أسلمت أحرمت ثم أسلمت
وهو محرم أم على المذهب **فصل** ولو نكح حر وأمة
وأسلموا تعينت الحر وإن دفعتم الأمة على
المذهب **فصل** ونكاح الكفار **صحيح** على الصحيح
وقيل فاسد وقيل إن أسلم وفرس شيئا صحته
والأقلا فعلى الصحيح لو طلق ثلاثا ثم أسلم
لم تحلل إلا محلل ومن قررت فلها المسمى **الصحيح**
وأما الفاسد كغيره فإن قبضته قبل الإسلام

فلا شيء

فلا شيء لها والاد فمهر مثل وإن قبضت بعضه فلها
نفس ما بقي من مهر مثل ومن اندفعت بإسلام
بعد دخول فلها المسمى **الصحيح** إن صحح كاحم
والاد فمهر مثل أو قبله وصحح فإن كانت الأندفاع
بإسلامها فلا شيء لها أو بإسلامه فنصف مسمى
إن كان صحيحا والأقنصف مهر مثل ولو ترفع
البنادمي ومسلم وجب الحكم أو ذميات وجب
في الأظهر ونقرهم على ما يقولوا أسلموا وبطل مال
يقر **فصل** أسلم وتحتة أكثر من أربع وأسلمت
معه أو في العدة أو كن كتابيات لزمه اختيارا
أربع فقط ويندفع من زاد وإن أسلم مع عدة
العدة المكن أربع فقط تعين ولو أسلم وتحتة
أم وبشها كتابيات أو أسلمت فإن دخل بهما
حرمتا أربا أو لا بواحدة تعينت البنت وفي
قول يتخير أو بالبنت تعينت أو بالأم حرمتا

أبدا وفي قول تبقى الأم أو تحتها أمة أسلمت
 معه أو في العدة أقران حلت له الأمانة وإن
 تخلفت قبل دخول تجزئت القرينة أو ما أسلم
 معه أو في العدة اختار أمة إن حلت له عند اجتماع
 الله أسلامه واسلامهن والا اندفعن وأخره ولما
 وأسلمن معه أو في العدة تعينف واندفعن وإن
 أصرت وانقضت عدتها اختار أمة ولو أسلمت
 وعقبت أسلمن في العدة فكل امرئ في خيار أربع
 ولا اختيار اخترتك أو أقرنتك أو قررت نكحك
 أو أسكتك أو شئتك والطلاق اختيار لا الظها
 والاد يلا في الأصح ولا يصح تعليق اختيار ولا
 فسخ ولو حصر الاختيار في خمس اندفع من زاد
 عليه التعيين ونفقتهن حتى يختار فإن ترك الاختيار
 حبس فإن مات قبله اعتدت حامل به وإذا أشهر
 وغيره دخول بها بأربعة أشهر وعش وخات أقرار

بالا

بالكثر من الأقرار أربعة أشهر وعش ويوقف نصيب
 زوجات حتى يصطالحن **فصل** أسلاما معا أسلمت
 النفقة ولو أسلم وأصرت حتى انقضت العدة فلا ولي
 أسلمت فيها لم تستحق المدة التخليق في الجديد ولو
 أسلمت أولا فأسلم في العدة أو أصر فلها نفقة
 العدة على الصحيح وإن ارتدت فلا نفقة وإن أسلمت
 في العدة وإن ارتدت فلها نفقة العدة والله أعلم
باب الخيار والأعفاء ونكاح العبد وجد
 أحد الزوجين بالآخر جنونا إما أوجدا أو وصيا
 أو وجدها رتقار أو قرنا أو وجده عينا
 أو مجبوا ثبت الخيار في فسخ النكاح وقيل إن
 وجد به مثل عيبه فلا ولو وجده خنثيا واضحا
 فلا في الأظهر ولو حدث به عيب تخيرت إلا
 عنة بعد دخول أو بها تخير في الجديد ولا
 خيار لولي لم يحدث وكذا أمقار جبا وعنة

ويتخير مفارن جنون وكذا جدام ويرى في الأصح
والخيار على الفور والفسخ قبل دخول ينقضي المهر وبعد
لا والأصح أنه يجب مهر مثل الفسخ مفارن أو بحادث
بين العقد والوطر جعله الواطن والمسمى ان حدث
بعد وطر ولو انفسخ برقة بعد وطر فالمسمى
ولا يروح الروح بعد الفسخ بالمهر على من غره في
الجديد ويتفرط في العنة ترفع الى الحاكم وكذا
سائر العيوب في الأصح وتثبت العنة بأقرار
أو بينة على اقراره وكذا ايمنها بعد نكوله
في الأصح واذ ثبت ضرب القاض له سنة يطلبها
فإذا تمت رفعته اليه فان قال وطئت خلق
وان نكل حلفت فان حلفت أو أقر استقلت بالفسخ
وقيل يحتاج الى اذن القاضي أو فسده ولو
اعتزلته أو مرضت أو حست في المدة لم تحسب
ولو رضيت بعدها به بطل حقها وكذا لو أجلته

على

٢٢
على الجميع ولو نكح وشرط فيها اسلام أو في أحدهما
نسب أو حرية أو غيرهما فاخلف والأظهر صحة
النكاح لقان بان خيرا مما شرط فلا خيار وان بات
دونه فلها الخيار وكذا اله في الأصح ولو طنحها
مسألة أو حر فباتت ككتابة أو أمة وهي تحل له
فلا خيار في الأظهر ولو أذنت في تن ويجهان
ظنته كفا فبات فتنقه أو نارة شبيهة أو حرقت
فلا خيار لها قلت ولو بان معييا أو عبد اظلمها
الخيار والله اعلم وفي فسخ بحلق فحكم المهر والرجع
به على الغار ما سبق في العيب والمؤثر تغير فان
العقد ولو غر بعمية أمة وصحناه فالولد قبل
العلم حر وعلى المهر قيمته لسيدها ورجع بها
على الغار والتعريض بالحرية لا يتصور من سيدها
بل وكيله أو منها فان كان منها تعلق الغرم بدنتها
ولو انفصل الولد ميتا بلا جناية فلا شيء فيه

ومن عتقت تحت رقيق أو من فيه رق تخيرت في فسخ
النكاح والظاهر أنه على الفور فإن قالت جهلت
العتق صدقت يمينها إن لم يكن بان كان المعتق
غائبا وكذا إن قالت جهلت الخيار به في الظاهر
فإن فسخت قبل وطء فلا مهر أو بعده وجب
المسمى أو قبله فهي مثل وقيل المسمى ولو عتق
بعضها أو كوثب أو عتق عبد تحت أمة فلا خيل
فصل يلزم الولد اعفاء الأب والجداد
على المشهور بأن يعطيه مهر حر أو يقول أنكح
وأعطيك المهر أو ينكح له بآدنه ومهر أو ملكه
أمة أو ثمنها أو عليه مؤنتها وليس للأب تعيين
النكاح دون المهر ولا لبيعة ولا اتفاقا على مهر فتعينها
للأب ويجب التجديد إذا ماتت أو انفسخ بردة
أو فسده بعيب وكذا إن طلق بعد في الأصح
وأما يجب اعفاء فاقده مهر محتاج إلى النكاح ويصدق

إذا ظهرت

إذا ظهرت الحاجة بلايين ونحوه عليه وطء أمة
ولده والمذهب وجوب مهر لأحد فإن أحبل
فالولد حر نسيب فإن كانت مستولدة للأب
لم تنص مستولدة للأب والأقوال أظهر أنها تصير
وإن عليه قيمتها مهر لا قيمة ولدي الأصح
وتأخها فلو ملكت زوجة والده الذي لا تحل له
الأمة لم يفسخ النكاح في الأصح وليس له نكاح
أمة مكاتبه وإن ملكه مكاتب زوجة سيدة
انفسخ النكاح في الأصح فصل السيد بآدنه
في نكاح عبده لا يضمن مهر ونفقة في الجدي
وهما في كسبه بعد النكاح المعتاد والنادر
فإن كانت مآذ وناله في تجارة فيماني يده
من ربح وكذا رأس مال في الأصح وإن لم يكن
مكسبا ولا مآذ وناله ففي ذمته وفي قول على
السيد وله المسافرة به ويفوت الاستمتاع وإذا لم

وصحة التي استوفاهما بركوب وخوة على المذهب
ولها حبس نفسها لتقبض المهر المعين والمحال لا
الموجب قبل التسليم فلا حبس في الاصح ولو قال
كل لا اسم حتى تسلم ففي قول يجبر هو وفي قول
لا اجبار ومن سلم اجبر صاحبه والظاهر جبر
فيوض بوضعه عند عدل وتوهم بالتمكين
فاذا سلمت اعطاها العدل ولو بادرت فكنفت
طالبته فان لم يطار امتنع حتى يسلم وان وطئ
فلا ولو بادر فسلم فلم تكن فان منعت بلاعدا
استردت ان قلنا انه يجوز ولو استنهلت التطيف
وخوة أهملت ما يراه قاض ولا تجاوز ثلاثة
ايام ولا تنهل لينقطع حيض ولا تسلم صغيرة
ولا مريضة حتى يبرأ ولا مانع وطء ويستقر المهر
بوطء وان حرم كما يفسد وهو موهبة احد هما لا تملو

في الجديد

في الجديد فصل في حكمها خمر او حرا او خنزيرا
او مغصوبا وجب مهر مثل وفي قول قيمته ومملوك
ومغصوب بطل فيه وصح في المملوك في الاظهر
وتخير فان فسخت فمهر مثل وفي قول قيمتهما
وان اجارت فلها مع المملوك حصنة المغصوب
من مهر مثل بحسب قيمتهما وفي قول تقنوجه
ولو قال زوجتك بنتي وبعثت ثوبها جهدا
العبد صح النكاح وكذا المهر والبيع في
الاظهر ويوزع العبد على الثوب ومهر مثل
ولو نتج بالف على ان لا يبيها لفا ان كان يعطيه
الف فامتنع هب فداد الصداق وجوب
مهر المثل ولو شرط خيار في النكاح بطل النكاح
او في المهر فالظاهر صحة النكاح لا المهر
ولو شرط خيار في نكاح بطل النكاح او في
صداق بطل الصداق دون النكاح في الاظهر

وساير الشروطين واقف مقتضى النكاح او لم يتعلق به
غرض لغاوصح النكاح والمهر وان خالف ولم يخل
مقصوده الاصل كشرط ان لا يتزوج عليها او لا
نفقة لها صح النكاح وفسد الشرط والمهر وان
انحل كان لا يطاق او يطلق وبطل النكاح ولو
كفح نسوة بمهر فالظاهر فساد المهر ولكل
مهر مثل ولو كان لطفل بفوق مهر مثل او كان
شيبا لا رشيدة او رشيدة بكرا بلا أدنى
بدونه فسد المسمى والظاهر صحة النكاح بمهر
مثل ولو توافقوا على مهر سري واعلنوا رطل
ياداة فالمدى وجوب ما عقد به ولو قالت
لوليها زوجني بالف فنقصى عنه بطل النكاح
فلو اطلقت فنقصى عن مهر مثل بطل وفي قول
يصح بمهر مثل قلت الاظهر صحة النكاح في الصو
رتي بمهر مثل والله اعلم فصل قالت رشيدة

زوجني

زوجني بلا مهر فزوج ونفى المهر أو سكنت فهو
تفويض صحيح وكذا لو قال سيد أمة زوجتكها
بلامهر ولا يصح تفويض غير رشيدة واذا جرى
تفويض صحيح فالظاهر انه لا يجب شيء بنفس
العقد فان وطئ فمهر مثل ويعتبر بحال العقد
في الاصح ولها قبل الوطء مطالبة الزوج
بان يفرض لها مهر او حسن نفسها ليفرض وكذا
لتسليم المفروض في الاصح ويشترط رضاها
ما يفرضه الزوج لا علمها بقدر مهر مثل في
الظاهر ويجوز فرض مومجل في الاصح وفوق
مهر مثل وقيل لا ان كان من جنسه ولو امتنع
من الفرض او تنازع فيه فرض القاضي نقد
البدر حال قلت ويفرض مهر مثل ويشترط
علم به والله اعلم ولا يصح فرض اجني من ماله
في الاصح والفرض الصحيح كسمى فيتنظر بطلاق

قبل وطء ولو طلق قبل فرض وطء فلا تنطري
ان مات أحدهما قبلهما لم تجب مهر مثل في الاظهر
قلت الاظهر وجوبه والله اعلم فصل مهر المثل
ما برغبه به في مثلها وركبته الاعظم نسب
فبراعي اقرب من تنسب الى من تنسب اليه واقربهن
احت لا يوسن ثم لا يمت ثم نيات اخ ثم عمات كن الكرى
فان فقد ساء العصابة اولم يتمكن أو جهل
مهرهن فارحام كجدان وخالات ويعتبر سن
وعقل ويسار ويكارة وشوجة وما اختلف
فيه عرض فان اختصت بفضل أو نقص زيد
أو نقص لانق بالحال ولو ساهمت واحدة
لم تجب موافقتها ولو خفض للشعيرة فقط
اعتبر وفي وطء نكاح فاسد مهر مثل يوم الوطء
فان تكرر مهر مثل في اعلى الاحوال قلت
ولو تكرر وطء شهة واحدة فمهر فان تعدد

جنسها

جنسها تعدد المهر ولو كرر وطء غصوبة أو
مكرهة على زنا تكرر المهر ولو تكرر وطء الأب
والشريك وسيد ومكاتبه فهو وقيل ان اتحد
المجلس فهو والا فهو ور والله اعلم فصل المهرقة
قبل وطء منها أو سبب قيتها كفضيها بعينها
تسقط المهر وماله كطلاق واسلامه ورجته
ولعانه وارضاع أمه وأمهها بشطه ثم قيل معنى
النشيط ان له خيار الرجوع والصحيح عوده
بنفس الطلاق فلو زاد بعده فله وان طلق
والمهر تالف فنصف بدله من مثل أو قيمة وأن
تعيب في يدها فان قنع به والا فنصف قيمته
سليما وان تعيب قبل قبضها فله نصف ناقصا
بلا خيار فان غاب بجنات واتخذت ارشها
فالاصح ان له نصف الارش ولها زيادة منفضلة
وخيار في متصلة فان شكت فنصف قيمته

بلان زيادة وان سمحت لزمه القبول وان زاد
ونقص ككبر عبد وطول نخله وتعلم صنعة مع
برص فان اتفقا فنصف العبي والاف نصف قيمة
ويزراعة الارض نقص وحرثها زيادة وحمل
ائمة وبهية زيادة ونقص وقيل البهية زيادة
واطلاع نخل زيادة متصلة وان طلق وعليه
مترمو بر لم يلزمها قطعه فان قطعت فعين
نصف النخل ولورطي بنصف النخل وتبقيبة التمر
الى جداره اجبرت في الاصح ويصير النخل
في يدهما ولورضيته وله الامتناع والقيمة
ومتى ثبت خيار له او لهما لم يملك نصفه حتى
تختار والاختيار متى رجع بقيمة اعتبر
الاقل من يومى الا صداق والقيض ولو اصدق
تعليم فان وطلق قبله فالاصح تعدر تعليمه
وتجب مهر مثل بعد وطء ونصفه قبل ولو طلق

وقد زال

وقد زال ملكها عنه فنصفه له فان كان زال
وعاد تعلق بالعين في الاصح ولو وهبته
له ثم طلق فالظاهر ان له نصف بدلها وعلى هذا
لو وهبته النصف فله نصف الباقي ورجع بدل
كاه وفي قول النصف الباقي وفي قول تخير
بين بدل نصف كاه او نصف الباقي ورجع بدل
كاه ولو كان ديناً فبراءته لم يرجع عليها على
المهر هب وليس لولي عفو عن صداق على
الجديد فصل في مطلقه قبل وطء متعة
ان لم تجب شطرها وكن الموطأ في الاظهر
وفرقة لا يسبها لطلاق ويسحب ان لا
تنقص عن ثلاثين درهما فان تنازعا قدرها
القاضي بنظره معتبرا حالهما وقيل حاله وقيل
حاله او قيل اقل مال فصل في اختلاف في قدر
مهر او صفته تحالف او يتخالف وارثهما او موث

٢٩

واحد والاخر ثم يفسخ المهر ويحب مهر مثل
ولو ادعت تسمية فافكرها مخالفا في الأصح
ولو ادعت نكاحا ومهر مثل فاقربا بالنكاح وانكر
المهر وسكت فالأصح تكليفه البيان فان ذكر
قدرا ورادت مخالفا وان صرحترا حلفت وقضى
لها ولو خلف في قدره زوج وولي صغيرة
أو مجنونة مخالفا في الأصح ولو قالت نكحتني
يوم كذا بألف ويوم كذا بألف وشب العقدة
بما فزاره أو بنيت له آلفان فان قال لها طاهرا
فيها أو في احد هما صدق بيمينه وسقط
النكاح وان قال كان الثاني تجد يد لفظ لا عقد
لم يقبل فصل وليلة العرس سنة وفي قول
أو وجه واجبه والاجابة اليها فرض عين وقيل
كفايه وقيل سنة وانما تجب أو سن بشرط أن
لا يخص الأمغنيا وان يده في اليوم الأول فان

أولم

أولم ثلاثة أيام لم تجب في الثاني وتكره في الثالث وان
لا يخص الخوف أو طمع في جاهه وأن لا يكون ثم من
يتأذى به أو لا يليق به مجالسته ولا مكر وان كان يزول
بخطو فليخض ومن المنكر فراش حرير وصورة
حيوان على سقن أو جدار أو وسادة أو
سائر أو يلبس بلبوس وتجوز ما على أرض وساطة
ومخدة ومقطوع الرأس وصورة شجر وعمر تصور
حيوان ولا تسقط اجابة بصوم فان شق على الداعي
صوم قبل الفصل أفضل وبأكل الضيف مما قدم
له بلا لفظ من المضيف ولا يتصرف فيه الا بالاكل
وله اخذ ما يعلم رضاه وتحل نشر سكر وغيره
في الاملاك ولا يكره في الأصح وتحل التقاطه
وتركه أولى والله اعلم **كتاب القسم والشوا**
يختص القسم بمن يزوجات ومن بات عند بعض
سنة لزمه عند من بقي ولو اعرض عنهن أو عن

الواحدة لم ياتم ويستحب ان لا يعطاهن **وسحق**
القسم مريضة ورتقا وحائض ونفلا **الانا**
شركة فان لم ينفذ مسكن دار عليهن في بيوتهن وان
انفرد فالأفضل المضي اليهن وله دعاء وهن والاصح
تخريم ذهابه الى بعض ودعاء بعض **الالغرض** كقرب
مسكن من مضي اليها وخوف عليها وحرم ان يقيم
مسكن واحدة ويدعو هن اليه وان تجمع صرتين
في مسكن الا برضاها وله ان يرتب القسم على ليلة
ويوطئها قبلها او بعدها والاصل الليل والنهار
تبع فان عمل ليلا وسكن نهارا كمارس فعكسه
وليس للاول دخول في نوبة على اخرى ليلا **الضرورة**
كمريضها المخوف وحينئذ ان طال مكثه قضى وله
الدخول نهارا للوضع متاع وخوة وينبغي ان لا يطول
مكثه والصحيح انه لا يقضى اذا دخل الحاجة وان
له ما سوى وطء من استمتع وانه يقضى اذا دخل

بلا سبب

بلا سبب ولا تجب تسوية في الاقامة نهارا واقل
نوب القسم ليلة وهو افضل وتجوز ثلاثا ولا
زيادة على المذهب والصحيح وجوب قرعة
لا ابتداء وقيل يتخير ولا يفضل في قدر نوبه
لكن لم يرد مثلا امة ونحوه بمرجدة عند
رفاق سبب بلا قضاء وشيب بثلاث
وسن تخييرها بين ثلاث بلا قضاء وسبب
بقضاء ومن سافرت وحدها بغير اذن
ناشرة وباذنه لغرضه يقضى لها ولغرضها
لا في الجدي ومن سافرت **لثقله** حرم د
ان يستحب بعضهن وفي سائر الاسفار
الطويلة وكذا القصيرة في الاصح يستحب
بعضهن بقرعة ولا يقضى مدة سفره فان وصل
المقصد وصار مقما قضى مدة الاقامة **الزوجة**
في الاصح ومن وهبت حقها لم يلزم الزوج

لرضا فان رضي ووهبت لمعينه بات عند
 لبيتهما وقيل يواليهما او لهن سوى
 اوله فله التخصيص وقيل يتوى
 فصل ظهرت امارات نفوذها وعظمتها
 بلا هي فان تحقق شئونها ولم يترك
 وعظ وجر في المضجع ولا يضرب في الظاهر
 قلت الاظهر ضربا والله اعلم فان تكرر ضرب
 فلم يمنعها حقها كقسم ونفقة الزوجه
 القاضى توفيقه فان اساء خلفه واذاها تلباس
 نهاده فان عاد عذره وان قال بل ان صابه
 معند تعرف القاضى الحال بثقة تجرهما
 ومنع الظالم فان اشتد التفراق بعث
 حكاما من اهلهم وحكاما اهلها وهما وكيلان
 لهما وفي قول مولى بان من الحاكم فعلى الاول
 يشترط رضاهما حكمه بطلاق وقبول عوض خلع
 وتوكل حكمها ببدل عوض وقبول طلاقه به

كتاب الخلع

قال الفقهاء
 من كتاب الخلع

كتاب الخلع هو فرقة بعوض بلفظ
 طلاق أو خلع شرطه نوح يصاح طلاقه
 فلو خالع عبد أو مملوك رعيه بنفسه حاكم وجب
 دفع العوض الى مولاه ووليه وشرطه قابله
 اطلاق تصرفه في المال فان اختلعت أمة بلا
 سيد بين أو عين ماله بابت وللزوجه
 في دمتها مهر مثل في صورة المعين وفي قول
 قيمتها وفي صورة الدين المسمى وفي قول
 مهر مثل وان آذت وعين عياله أو قدّر
 دينافا مثلت تعلق بالعين ويكسبها
 في الدين وارت أطلق الآذن اقتضى مهر مثل
 من كسبها وان خالع سفيهة أو قال طلقني
 على الف فقبلت طلق رجعي فان لم تقبل لم تطلق
 ويصح اختلاع المريضة مرض الموت ولا تحجب
 من الثالث الا اذا أتت على مهر المثل ورجعية في الظاهر

لوجود النكاح وان لم
 ياذن السيد والوكيل
 المحمي له أو

ورجعة في المحرم والشرح
 المصنف في أصل الروضة
 الاول ثم ما ثبت في دمتها
 لا انما تطالبه
 بعد العتق اه

مكتبة المخطوطات
 جامعة القاهرة
 رقم المخطوط: ١٠٠٠
 تاريخ التوثيق: ١٩٥٥

لا بابت ويصح عوضه قليلا وكثيرا ديننا وعينا
 ومنفعة ولو خالعه مجهول أو ضربا من المثل
 وفي قول يبدل الخمر ولهما التوكيل فلو قال
 لو كيدته خالعهامائة لم ينقص عنها وأبى أطلق
 لم ينقص عن مهر مثل فان نقص فيهما لم تطلق
 وفي قول يقع مهر مثل ولو قالت لو كيدتها خالعه
 بألف فامتنع نفقا وان زاد فقال اخذت منها بالفين
 من مالها بوكالتها بابت ويلزمها مهر مثل وفي قول
 الاكثر منه وما سمته وان اضاف الوكيل الخلع
 الى نفسه فخلع اجنبي والمال عليه ولو اطلق
 فالاظهارات عليها ما سمت وعليه الزيادة **في**
 وتجوز توكيله ذميا وعبد او مجور **عليه**
 ولا تجوز توكيله مجور عليه في قبض العوض
 والاصح **توكيله** امرأة خالعه زوجته وطلاقها
 ولو وكل رجله تولى طي فأوقيل الطريقتين

فصل الفرقة

فصل الفرقة
 فانما قالها بالطلاق
 من الاصل

فصل الفرقة بلفظ الخلع طلاق وفي قول
 فتصح لا ينقص عدد افعلى لا اول لفظ الفسخ
 كناية والمفاد لا خلع في الاصح ولفظ الخلع
 صريح وفي قول كناية فعلى الاول لو جاز
 بغير ذكر مال وجب مهر مثل في الاصح ويصح
 بكنايات الطلاق مع النية وبالعجوة ولو
 قال بعينك نفسك بكنايات فقالت اشتريت فكنا
 خلع واذا اباب صيغة معاوضة كطلقتك
 او خالعتك بكنايات او قلنا الخلع طلاق فهو
 معاوضة فيها شئون تعليق وله الرجوع قبل
 قبولها ويقتضى قبولها بلفظ غير متفصل **في**
 فلو اختلفت ايجاب وقبول كطلقتك بألف
 فقبلت بالفين وعكسه او طلقته بألف
 ثلاثا بألف فقبلت واحدة بثلاث ألف فلعو
 ولو قال طلقته ثلاثا بألف فقبلت واحدة

فصل الفرقة
 فانما قالها بالطلاق
 من الاصل

امى بل هو كابتد البيع
 لان الفسخ لا يقبل
 التعليق الا بمعية
 لم يعبر بالآلة بل بزم
 ان يكون الشئ على
 المعاوضة والتعليق
 معاه عمود
 كاي في البيع اي شرط
 الموافقة في المضي نحو
 قلت او ضمن للخصم
 اختلعت والفصل بالطلاق
 الاجنبية لا يضر كما يسميه
 في المتراخي الفصل
 العميرة

بألف فالأصح وقوع الثلاث وجوب ألف وان
 بدأ بصيغة تعليق متى أومى ما أعطيتني
 فتعليق فلا رجوع له ولا ينتزط القول لفظا ولا
 إلا عطاري المجلس وان أو اذا أعطيتني فكذلك
 لكن ينتزط اعطاري على الفور وايدأت يطلبت
 طلاق فأجاب فملها وضعة مع شوب جعله
 فملها الرجوع قبل جوابه وينتزط فور الجواب
 ولو طلبت ثلاثا بألف فطلق طلقة بثلاثه فواحدة
 بثلاثه واذا خالع او طلق بعوض فلا رجعة
 فان شرطها فرجعي ولا مال وفي قول بان مهمثل
 ولو قالت طلق بكذا او ارتدت فأجاب بان
 قبل دخول أو بعده وأصرت حتى تقضت
 العدة بانته بالردة ولا مال وان سلمت فيها
 طلقت بالمال ولا يضركم كلام بسير بين الجواب
 وقبول **فصل** قال أنت طالق وعليك أوولى

عليك

ولو قال أنت طالق
 فقلت أنت طالق
 فقلت أنت طالق
 فقلت أنت طالق

عليك مكان أو لم يسبق طلبها مال وقوع رجعا
 قبلت أم لا ولا مال فان قال اردت ما يرد بطلت
 بك أو صدقته فكهو في الأصح وان سبقت
 بالمدكور وان قال أنت طالق على أن لي عليك
 كن اقامن هب انه كطلقتك بكذا فاذا قبلت
 بانت ووجب المال وان قال ان ضمنك لي ألفا
 فأنت طالق فضمنك في الفور بانت وليزمها
 الألف وان قال متى ضمنك فمتى ضمنك طلقت
 وان ضمنك دون ألف لم تطلق ولو ضمنك ألفين
 طلقت ولو قال طلق نفسك ان ضمنك لي ألفا فالتس
 طلقت وضمنك أو عكسه بانت بألف فان اقتصر
 على أحدهما فلا واذا علق بألفا مال فوضعه
 بين يديه طلقت والأصح دخوله في ملكه وان
 قال ان آقيضتني فقبل لا عطار والأصح كسائر
 التعليق فلا ملكه ولا ينتزط الاقباض مجلس

أي المقبوض ولا يرجع
 إلى مثل المحلى

فوق لو قال أنت طالق
 فقلت أنت طالق
 فقلت أنت طالق
 فقلت أنت طالق

قلت ويقع رجعا وشترط التحقق الصفة
 أخذ بيدك منها ولو مكرهه والله اعلم ولو علف
 باعطا عبدا وصفه بصفة سلم فأعطته لا بالصفة
 لم تطلق أو بها معيدا فله ردّه ومهر مثل وفي قول
 قيمته سليما ولو قال عبد طلق بعبد لا معصوبا
 في الأصح وله مهر مثل ولو ملأه طلقة فقط فقالت
 طلقى ثلاثا بالآل فطلق الطلقة فله الآل وقيل
 ثلثه وقيل إن علمت الحال فالآل والاقتلته ~~فقط~~
 ولو طلب طلقة بالآل فطلق مائة وقع مائة وقيل
 بالآل وقيل لا يقع ولو قالت طلقى عند بالآل فطلق
 عند أو قبله بانت مهر مثل وقيل في قول بالسمى
 وإن قال إذا دخلت الدار فأنت طالق بالآل فقلت
 ودخلت طلق على الصحيح بالسمى وفي وجه
 أو قول مهر مثل ويصح اختلاف آجني وإن كرهت
 الزوجة وهو اختلافهما لفظا وحلا وليها

ان

ان يخلع له ولا جني توكيلها فتخيرها ولو اخلع
 رجل وصرح بوكالتها بالمرزطق وأبوها آجني
 فيخلع ماله فإن اخلع ماله أو صرح بوكالة أو ولا
 لم تطلق أو باستقلال فخلع معصوب **فصل**
 ادعت الخلع فأكر صدق يمينه وإن قال طلق
 بكذا فقالت بما أنا بانت ولا عوض وإن اختلفا
 في جنس عوضه أو قدره ولا بينة تخالفوا وجب
 مهر مثل ولو خالع بالآل ونويا نوعا لزم وقيل
 مهر مثل ولو قال أردناه دناير فقالت بل درهم
 أو قلو سأتخالف على الأول وجب مهر مثل
 بالآل خالف في الثاني والله أعلم **كتاب**
الطلاق يشترط لفوزة التكليف إلا السكران
 ويقع بصرحة بلا نية وبكفاية بنية فصرحة
 الطلاق وكذا السراح والفرق على المشهور
 كطلقتك وأنت طالق ومطلقة وبيا طالق

قوله يمينه
 أي الأصل عليه فإن
 أقامت به بينة رجلي
 قضى بها ولا مال لأنه
 يملكه الآن يعود ويعترف
 بالخلع فيستحقه قاله كما
 ورد في أمه على

قوله ولا عوض
 عليها إذا صل عليه فتصدق
 بيمينها في نفسه ولها النفقة
 فإن أقام بينة به أو شاهد
 وحلف معه شئت لم ينفق
 أمه على

لأنك طلاق والطلاق في الأصح وترجمة الطلاق
بالعجبية صرح على المنهبا وأطلقتك وانت
مطلقه كناية ولو اشتهر لفظ الطلاق كالحلال

أو حلال الله على حرام فصرح في الأصح **قلت**

الأصح أنه كناية والله أعلم وكنايته
كانت خلية برة بنته بآبى اعتدعا استبرأ
رحمة الحق باهلك جلدك على غاربك لا أنك
سبكك اغري دعينى ودعيني ونحوها والاعتنا
كناية طلاق وعكسه وليس الطلاق كناية

ظهار وعكسه ولو قال أنت على حرام أو حرمتك
ونوى طلاق أو ظهار حصل اتواهما خير وثبت

ما احتنا وقيل طلاق وقيل ظهار أو تحريم

عنها لم تحرم وعليه كفالة تمين وكذا إن كان

نية في الإظهار والثاني لغو وإن قال لا تمته ونوى

عتقا ثبت أو تحريم عينا أو لانية فلا لزوجة

ولو قال

أنت طلاق
أو حلال الله على حرام
فصرح في الأصح
الاعتنا كناية
طلاق وعكسه
ليس الطلاق
كناية

كناية
لأنك طلاق
أو حلال الله على حرام
فصرح في الأصح
الاعتنا كناية
طلاق وعكسه
ليس الطلاق
كناية

أو سحها له وليئة أو وكيله ولم يعلم وقع ولو
لفظ أعجب به بالعربية ولم يعرف معناه لم يقع
وقيل إن نوى معناها وقع ولا يقع طلاق مكره

فإن ظهرت قرينة اختيار بأن المرأة على ثلاث

فوجد أو صرح أو تعليق فكنى أو نجر أو على

طلقت فصرح أو بالفلوس وقع وشرط الأكرام

قدرة المرأة على تحقيق ما هدد به بولاية أو

تغلب وعجز المرأة عن دفعه بهربا أو غيره وظنه

أنه إن امتنع حققه وتحصل بالخوف يضرب

شددا أو حبسا أو تلافى مال ونحوها وقيل

يشترط قتل وقيل قتل أو قطع أو ضرب مخوف

ولا يشترط التورية بأن ينوى غيرها وقيل إن تركها

بلاعذر وقع ومن أثم من يلعن عقله من شراب أو دواء

نفك طلاقه وتصرفه له وعليه قولاً وفعل على المنهبا

وفي قول لا وقيل عليه ولو قال ربك أو بعضك

Copyrighted by King Fahd University

وان قصد بالثانية تأكيداً وبالثلثة تأكيداً
 فثلاث أو بالثالثة تأكيداً الأول فثلاث
 في الأصح ولو قال أنت طالق وطالق وطالق
 صح قصد تأكيد الثاني بالثالث لا الأول بالثاني
 وهذه الصورة في موطوعة ولو قال هن لغيرها
 فطلقة بكل حال ولو قال لهنه إن دخلت
 فأنت طالق وطالق فدخلت فثلاث في الأصح
 ولو قال الموطوعة أنت طالق طلقه مع طلقه
 أو معها طلقه ^{فثلاث} وكذا غير موطوعة في الأصح
 ولو قال طلقه قبل طلقه أو بعد طلقه ^{فثلاث}
 في موطوعة وطلقه في غيرها ولو قال طلقه
 بعد طلقه أو قبلها طلقه ^{فثلاث} كان في الأصح
ولو قال طلقه في طلقه وأراد مع طلقه فطلقاً
 أو الطريق أو الحجاب أو أطلق فطلقة ولو قال
 نصف طلقه في نصف طلقه فطلقة بكل حال

ولو
 ولو قال

ولو قال طلقه في طلقين وقصد معية فثلاث
 أو طلقاً فواحدة أو حسداً وعرفه فثلاث وإن
 جهله وقصد معية فطلقه **وقيل** ثلثان

وان لم ينو شيئاً فطلقه وفي قول ثلثان إن عرف
 حسداً ولو قال بعض طلقه فطلقه أو نصف
 طلقه فطلقه لأن يد كل نصف من طلقه

والأصح أن قوله نصف طلقين طلقه **ولو قال**
 وثلاثة أنصاف طلقه أو نصف طلقه وثلاث
 طلقه فثلاث ولو قال نصف ثلاث طلقه
 فطلقه ولو قال لأربع أو وقعت عليك
 أو يمين طلقه أو طلقين أو ثلاثاً أو أربعاً
 وقع على كل طلقه فإن قصد توزيع كل طلقه
 عليهن وقع في شتين ثلثان في كل وفي
 ثلاث وأربع ثلاث فإن قال أردت بيمين
 بعضهم لم يقبل ظاهر في الأصح ولو طلقها

ثم قال لا حرج في تركها معهما أو أنت
 كهي فان نوى طلق والإفلا وكان الوقال
 آخر ذلك لا امر **فصل** بضم الاستثنى بشرط
 اتصاله ولا يصر كقصة تنفس وعي **قلت**
 ويقتصر طان نوى الاستثنا قبل فراغ اليمين
 في الأصح والله أعلم ويترتب عدم استثنائه
 ولو قال أنت طالق ثلاثا إلا اثنتين وواحدة
 فواحدة **وقيل** ثلاث أو اثنتين وواحدة
 إلا واحدة فنقلت وقيل شتان وهو نفى
 إشبات وعكسه فلو قال ثلاثا إلا اثنتين إلا
 طلقه فشتان أو ثلاثا إلا اثنتين إلا
 فشتان **وقيل** ثلاث وقيل طلقه أو خمسا
 إلا ثلاثا فشتان **وقيل** ثلاث أو ثلاثا فثلث
 على الصحيح **ولو قال** أنت طالق إن شغل الله
 وقصد التعليق لم يقع وكذا منع

الاستثنى من الطلاق
 بانت طالق ثلاثا الأولى
 فيقع شتان على معنى

بلغ
 والاستثنى يطلق على
 نوعين أحدهما الأجر
 بأولها وأخواتها والثاني
 التعليق بمشيئة الله تعالى
 وتسمية هذه الاستثناء
 مشهور في علم الفقه

الثاني يجمع الشك في
 فتكون الواحدة مستثناة
 من الثلاث والأول لا يجمع
 فتكون الواحدة مستثناة
 من الواحدة فيلغى الاستثناء

أو إن لم يشأ الله

الشر كذا ذكره فافهم
 بقصد التعليق عن قصد
 فلا يقع عليه ولا يترتب
 من عدم مشيئة الله
 العوض عما يفاده
 الثانية لا يترتب
 التخليص بالوقف
 في كل حال وقول
 معلوم ولا يترتب
 الله أو عدمها من
 التعليق عليه من مشيئة
 في الطلاق لا

إعقاده

إعقاده تعليق وعنف ويمين ونكاح وكل نعم
 ولو قال يا طالق إن شأ الله وقع في الأصح
 أو قال أنت طالق إلا إن شأ الله فلا في الأصح
فصل في الطلاق فلا أو شك في عدد
 فالأقل ولا يخفى الورع ولو قال أنت طالق
 الطائر غلابا فانت طالق وقال آخر إن لم يكن
 هو فأمرأت طالق وجعل لم يحكم بطلاق واحد
 فان قالهما رجل لزوجتيه طلق أحدهما
 ولم يمه البت والبيان ولو طلق أحدهما
 بعينها ثم جهلها وقف حتى يذكر ولا يطالب بيقا
 ان صدقناه في الجهل ولو قال لها ولا جنبية
 احدا كها طالق وقال قصدت الأجنبية
 قبل في الأصح ولو قال نيت طالق وقال ه
 قصدت الأجنبية فلا على الصحيح **ولو قال**
 الزوجتيه احدا كها طالق وقصد مبيدة

٢٩

طلقت والا فاحدهما ويلزمه البيان في الحالة
 الأولى والتعيين في الشكافية ويُعزى لأن عنه إلى
 البيان أو التعيين وعلمه البدار بهما ونفقتهما
 في الحال ويقع الطلاق باللفظ **وقيل** إن التعيين
 فعند التعيين والوطى ليس بيانا ولا تعيينا **وقيل**
 تعيينا ولو قال مشددا إلى واحدة هذه المطلق
 في بيان أو أردت هدية وهذه بل هذه حكم طلاقها
 ولو ماتت أو أحدهما قبل بيان وتعيين بقيت
 مطالبة لبيان الارث **ولو مات** فالأظهر قبول
 بيان وارثه لا تعيينه **ولو قال** إن كان ذا الطائر
 غرابا فأهراق طالق والأفعبدى حر وجعل
 منهما إلى البيات فان مات لم يقبل بيان الوارث
 على المذهب بل يقع بين العبد والمرأت فإن قرع
 عتق وإن قرع لم تطلق **والأصح** أنه لا يرفى
فصل الطلاق سني وبدعي وتحريم البدعي

وهو

وهو طلاق طلاق في حيض مسوسية **وقيل**
 إن سألته لم تحرم ونجور خلعهما فيه لا أحسن في الأ
ولو قال أنت طالق مع آخر حيضك فسي في
الأصح أو مع آخر طهر لم يطأها فيه بدعي
على المذهب وطلاق في طهر وطى فيه من قد
 تحبل ولم يظهر حمل ولو وطئ حائض وطهرت
 فطلقها بدعي **في الأصح** وتحبل خلعهما
 وطلاق من طهر حملها ومن طلق بدعي
 سن له الرجعة ثبات شأ طلق بعد طهر **ولو قال**
 كما يضر أنت طالق للبعدة وقع في الحال أو للسنة
 فحين تطهر أو لم ين في طهر لم تمس فيه أنت طالق
 للسنة وقع في الحال وإن تمست فحين تطهر بعد
 حيض أو للبعدة في الحال إن تمست فيه وإلا
 فحين تحيض **ولو قال** أنت طالق طلقه حصه
 أو أحسن الطلاق أو أحمله **قال** السنة أو طلقه

كذا الصحيح إن كان طلق
 ولم ينفذ ففقدت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فليكن حياض ففقدت
 طهر أي قبل أن يسحان
 الرديح من دمها
 وإياها ونفقت
 الأصح أنه محلي

+ فكذلك مع

قبيحة أو أوقع الطلاق أو أفجسته فلا بدعة
 أو سبه بدعية أو حسنه قبيحة وقع في الحال
 ولا يرم جميع الطلقات والوقال أنت طالق ثلاثا
 أو ثلاثا للسنة وفترت بفترتها على الأقرب المقبل
 إلا ممن يعتقد تحريم الجمع **والأصح** أنه يدين
 ويدين من قال أنت طالق وقال أردت أن أدخل
 الدار أو أن تنادي بي **وقال** أردت بعضهن
 فالصحيح أنه لا يقبل ظاهره إلا بقية بآن
 خاصته وقالت تزوجت فقال كل امرأة لي
 طالق وقال أردت غير الخاصة **فصل** قال
 أنت طالق في شهر كذا أو في غرته أو أوله
 وقع بأول جرم منه أو في بقية أو أول يوم منه
 فبقي أول يوم منه أو آخره فبأخر جرم من الشهر
وقيل بأول النصف الآخر **ولو قال** ليلا إذا
 مضى يوم فغروب شمس غداة أو نهائا في مثل

فانت طالقاه

وقته

ولو قال سداي طو الق او كل امرأة لي طلاق صح

الطلاق
نطق

وقته من غدة أو اليوم فإن قاله نهائا فغروب
 شمسه وألغاؤه يقاس شهر وسنة أو أنت
 طلاق آميس وقصد أن يقع في الحال مستند اليه وقع
 في الحال **وقيل** لغوا أو قصد أنه طلق آميس وهي
 الآن معتدة صدق بيمينه أو قال طلقت في كذا
 آخر فإن عرف صدق بيمينه والأول والأدوات
 التعليق من كمن دخلت الدار وان ولذا أو متى
 ومتى ما ومهما وكلهما وأي كأي وقت دخلت
 ولا يقتضيان فوراً ان علق بأشبات في غير خلع
 إلا أنت طالق إن شئت ولا تكرر إلا كلما **ولو**
قال إذا طلقتك فأنت طالق ثم طلق أو
 علقه بصفة فطلقتان أو علق بصفة فوجدت
 فطلقتان أو كلمتا وقع عليك طلاق فطلقت
 فثلاث في مفسوسة وفي غيرها طلقة **ولو قال**
 وتحتة أربع إن طلقت واحدة فعبد حر **ولو**

انت طالق ان دخلت او ان تدخلي بفتح اَنْ وقع
في الحال **قلت** الا في غير نحوها فتعليق في **الاصح**
فصل علق حمل فان كانت حمل طاهر وقع
والا فان ولدت لدون ستة اشهر من التعليق
باج قوعة او لاكثر من اربع سنين او بينهما ووطئت
وامكن حدوثه به فلا والا **فالاصح** وقوعة
ولو قال ان كنت حاملا بكر فطلقة او انى
فطلقتين فولدتها وقع ثلاث او ان كانت حاملا
ذكر او فطلقة او انى فطلقتين فولدتها لم يقع

على محل قوله حمل ظاهر
 قال العراقي المذهب وهو
 ان تلعب المرأة ويعد فيها
 الزوج لها شهدة في كل راجع
 نحوه ففي فتاوى الفقهاء
 لا يجوز ان لا يشهد بالنسوة
 الا ان الطلاق لا يشهد بالنسوة
 قلعه عنه في الروضه وأقره
 قال ابن الرضوه ولو شهد بها
 لزوج لم تنطق حتى تابل
 فم لو شهد بذلك رجلان
 فالظاهر وقوع الطلاق
 انتهى عبره

بالا فريد العده
الطلاق ايضا
مما يتا
الوقت كما معاقه

شيء

شيء أو إن ولدت فأنت طالق فولدت إثنين مرتين
طلقت بالأول وانقضت عدتها بالثاني وإن
قال لهما ولدت ثلاثة من حمل وقع بالأولين
طلقتان وانقضت العدة بالثالث ولا يقع به
تالشع على الصحيح **ولو قال** لأربع كلما ولدت
واحدة فصواحبها طالق فولدت معاً طلق
ثلاثاً ثلاثاً أو مرتين طلقت الرابعة ثلاثاً وحدها
الأولى **وقيل** بقية عدتها والثانية طلقه والثالثة
طلقتين وانقضت عدتهما بولادهما **وقيل**
لا تطلق الأولى وتطلق الباقيات طلقه
وإن ولدت ثنتين معاً ثم شتان طلقت الأولتان
ثلاثاً ثلاثاً **وقيل** طلقه والاخرتان طلقتين
طلقتين وثُصِّدَ في يمينها في حيضها إن
علقها به لاني ولادتها في الأصح ولا تُصَدَّقُ
في تعليق غيرها ولو قال إن حضتي فأنت طالق

بسم الله طه ولا يقع بها على
نفسها في وبعثت من جميعها
بالأقراء اه محلى

لوحجج والصفحة ١٢

فزعمتاه وكن بهما صدق بينهما ولا يقع
وان كذب واحدة طلقت فقط ولو قال
اولدا او متى طلقتك فانت طالق قبله ثلاثا
فطلقها وقع النكاح فقط وقيل ثلاث وقيل
لاشي ولو قال ان طهرت منك او اليت ولا
عنف او فسدت بعيبك فانت طالق قبله
ثلاثا ثم وجد المعلق به ففي صحته الخلاق ولو
قال ان وطئتك مبلا فانت طالق قبله ثم
وطئ لم يقع قطعا ولو علقه بمشيها خطبا
استرطنف على الفور او عنبه او مشية اجنى فلا
في الاصح ولو قال المعلق مشيته شيئت كارهها
بقبله وقع وقيل لا يقع باطنا ولا يقع مشية
صبيه وصبيته وقيل يقع بمشيتيها رجوع
له قبل المشية ولو قال انت طالق ثلاثا الا ان
يثنأريد فشا طلقه لم تطلق وقيل يقع طلقه
ولو علق

ففعلة

ولو علق بفعلة ناسيا للتعليق او مكرها
لم تطلق في الاصح او بفعل غيره ممن يباي
بعليقه وعليه فكن الكفر والافيق قطعاً
فصل قال انت طالق واشار باصبعين
او ثلاث لم يقع عدد الا بنية فان قال مع ذلك
هكذا طلقت في اصبعين طلقتين وفي ثلاث
ثلاثا فان قال اردت بالاشارة القبوضين صدق
بينيه ولو قال عبد اذ مات سيدي فانت طالق
طلقتين وقال سيدي اذ امنت فانت حر فعتق
به فالاصح انها لا ترم بل له الرجعة وتجدد
قبل روح ولو نادى احدي زوجتيه فاجابته
الآخرى فقال انت طالق وهو يظنها ذاة لم تطلق
المناداة متطلق المحببة في الاصح ولو علق باكل
رمانة وعلق بنصفها كانت رمانة فطلقتان
والحلف بالطلاق ما تعلق به حنث او منع او تحقيق

فأذا قال ان حلفت فأنت طالق يطلق ثم قال
ان لم يخرجني أو ان خرجت أو ان لم يكن الأمر صما
قلت فأنت طالق وقع المعلق بالحلف ويقع الآخران
وجدت صفته ولو قال اذا طلعت الشمس أو جاء النجم
فأنت طالق لم يقع بالحلف المعلق بالحلف ولو قبل
له استجبا أو أطلقها فقال نعم فأقر ربه فان
قال أردت طلاقا ما ضا وراجعة صلتا بيمينه

فان قيل دله التماسا لا يشا فقال نعم فصرح وقيل

كناية **فصل** علق بالكل رغي أو رمانة
فبقى لبائة أو حبة لم يقع ولو أكلها فخلط

نواهما فقال ان لم يخرجني نواي فأنت طالق
فجعلت كل نواة وحدها لم يقع إلا ان يقصد تعيينا

ولو كان بينهما مرة فعلق بلعها ثم رجمها
ثم بأسماء كحافباردة مع فراغه باكل بعض
ورقي بعض لم يقع ولو أكلها سرقة فقال

ان لم

كان قال ان أكلت
هذا الرغي
أو هذه الرمانة أو
رغيفا أو رمانة
فأنت طالق
صالح

فيها

ان لم تصد قيني فأنت طالق فقالت رقت
ما رقت لم تطلق ولو قال ان تخبرني بعدد حب
هذه الرمانة قبل كسرها فإلخاض أنت كعددا
يعلم أنها لا تنقص عنه ثم تزد يد واحد واحد حتى
تبلغ ما تعلم أنها لا تزد عليه والصورتان فيمن
لم يقصد تعيينا ولو قال لثلاث من لم تخبرني
بعدد ركعات فريض اليوم واليلة فهي طالق
فقالت واحدة سبع عشرة وأخرى خمس عشرة
أي يوم الجمعة وثالثه إحدى عشرة أي المثلث
لم يقع **ولو قال** أنت طالق إلى حين أو بعد
حين مضي لحظة أو زمان ولو علق بروية
ريد أو لسه أو قد فيه تناوله حيا وميتا بخلاف
ضربه ولو خا طبقه بمكروه كما سفيه يلخيس فقال
ان كنت كذا لك فأنت طالق أنت أرادها فاتها
بأسماع ما تكروه طلقت وان لم يكن سفيه أو التعليف

فان لم يكن موجودا فلا تطلق محله
ثباتا

ثُمَّ انْتَقِبَ الصَّفَةَ عَلَى

اعتبرت الصفة وكذا ان لم يقصد في الاصطلاح
والسفة من اني اطلاق التصرف والخير قيل من بلغ
دينه بدنيته ويشبهه ان يقول هو من يتعاطى غير

الايق به بخلا **كتاب الجمعة**

شرط الرجوع أهلية النكاح بنفسه ولو طلق فجر
قلولي الرجعة على **الصحيح** حيث له ابتداء نكاح
وتعطل براجعتك ورجعتك وارجعتك

والذاهب ان الرد والامساك من محال وان

التزويج والنكاح كغنائيات وليقل رددتها

إلى أموالي نكاحي والجديد أنه لا يشترط الاشهاد

فَتَصَارُفُ كُنَايَةٍ وَلَا تَقْبَلُ تَعْلِيْقًا وَلَا تَحْصُلُ بِفَعْلٍ

كوطي وتختص الرجعة موطوءة طلقت بلا عوض

لم يستوف عند طلاقها باقية من العدة مكمل

يحل لامر تدي وإذا ادعت انقضاء عدة أشهر

وَأَلْزَمَهُ يَمِينَهُ أَوْزَعُ حِمْلٍ لِمُدَّةِ إِمَّاكِ

وہی

الرجعة
بفتح الراء وكسر هاء والفتح
فصح قاله الجوهري وقال
الآن هرب الكسر تحشر
وهي في اللغة المرة من
الرجوع وفي الشرع الرد
الى مكان بعد طلاق
غير بئنائه
نعم الامر من نصح منه بئنائنه
انفصمها
والحد بدائه لا يشترط الاقتران
لان الرجعة في حكم استفاضة
الطلاق السابق ولذلك
لا تحتاج الى الويل ورضي
المراة وانما استشهد على
الطلاق لثبوت الفراق وهو
ناجب هنا

والاصح اصلها
يقربها اليه
بغيره العريضة
في انفسه الرجعة
لا اقول ان اخي
يقربها اليه
بغيره العريضة
في انفسه الرجعة

وَلَا تَكُنْ أَجْهَلًا
أَنْتَ وَجَيْفٌ لَا تَكُنْ
أَسْفَهًا أَفْكَرَ مِنْدَقِ
الْحَمَلِ وَالسَّجْفَةِ
كَحَظَةِ الْوَرِيضِ
وَكَيْفَ تَعْلَمُ الْوَضِيعَ

وهي ممن تحيض الأسبعية فالأطعم تصديقها بيمين

فَإِنْ أَدْعَتْ وَلَدًا نَامٍ فَإِنَّهُ سَيِّئَةٌ أَشْهَرُ لِحَظَانَا

من وقت الصباح أو سقيمتصور فمسدة وخر

يَوْمًا وَلِخَطَاتٍ أَوْ مَضْعَةٍ بِلَا صَوْرَةٍ فَمَا تَنْتَ يَوْمًا

والمخطات وانقضت اقرء فان كانت حمى وطلقت

في ظهر قافل الاملاك استدان وثلاثون يوما

وخطاه اويا حصص بعينه واربعون يوما

وخطه اوامده و طفت بی کلمه سته عشر

یوما وخطان اوی حیص فاحدی و...

یوما و حصه و تصدیق این امر مخالف عاده دین پرست
و مخالف خالصت و کمال است

وَكَلَّمَ اللَّهُ نَارًا سَيِّدًا
رَحِيمًا سَيِّدًا نَارًا سَيِّدًا

راحه فيه (كان في) وبعده من الدسة (أعياها فان وطأ)

فلا حول ولا قوة الا بالمعتقل

مثل انهم راجع وكذا ان راجع على المذهب

24

[illegible]

قوله في صحرى المسنتت
مبعوثي خطي ثمانين
الخط بعد الطلاني فاقبل الامة
فيها الزمان من ثمانين
يومًا وخطه وان كانت
امة اثنتان وثلاثون يومًا
وخطه فيها على كل حال
ان القرع الطهر الحنوني
ومين فان قلنا بالاجماع
فالجمعة كالحكم من حاشيت
قبل الطلاق وتقدم محلي

وہ

هذا هو الصحيح
في النكاح

أبلاً وظهاراً وطلاقاً ولعاناً ويتوارثان وإذا
أدعى منقضية والعدة رجعة فيها فأنكرت فأبى
اتفاقاً علا وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال لَجَعْتُ
يوم الخميس فقالت بل السبت صدقتَ بيمينها
أفعلنا وقت الرجعة **ك**يوم الجمعة وقالت
انقضت الخميس فقال السبت صدقتَ بيمينه
وان تنازعنا في السبت بلا اتفاق فألصَحَّ ترجيح
سبب الدعوى فإن ادعت الانقضاء ثم ادعت
رجعة قبله صدقت بيمينها أو ادعاهما قبل
انقضاء فقالت بعده صدقت **قلت** فإن ادعت
معاً صدقت بيمينها والله أعلم ومتى ادعاهما
والعدة باقية صدقت ومتى أنكرتها وصدقت
ثم أترفت قبل اعترافها وإذا اطلقا دون
ثلاث **وقال** وطئت في الرجعة وأنكرت صدقت
بيمين وهو مقي لها بالهر فان قبضته فلا رجوع له

بمينه لقد رتبته على الأثبات
فإن ادعاهما بعد انقضاء
العدة فهي المصدقة
بالأجماع

أنه ما وطئها إلا
أنه ما وطئها إلا

والا

هذا هو الصحيح
في النكاح

هذا هو الصحيح
في النكاح

كتاب الأيلاء

والأفلاتن طأليه إلا بصفاء
هو حلف زوج يبيع طأقه ليمتنع من وطئها
مطلقاً أو فوق أربعة أشهر والجديد أنه لا تختص
بالحلف بالله تعالى وصفاته بل لو علق به طلاقاً
أو عتقاً أو قال بأن وطئتكم فليله علي صلاة أو صوم
أو حج أو عتق كان حوله لياً ولو حلف عليه أجنبي
فيمين مخضة فإن نكحها فلا إيلاء ولو ألى من رتقا
أو قرناً أو ألى مجبور **لم يصح** على المذهب
ولو قال والله لا وطئتكم أربعة أشهر وهكذا
مضت فوالله لا وطئتكم أربعة أشهر وهكذا
مراً أو ليس بمولى في الأصح **ولو قال** والله
لا وطئتكم خمسة أشهر فإذا مضت فوالله
لا وطئتكم سنة فأيلاء يكال حكمه
ولو قيد مستبعد الحصول في الأربعة كزول
غيمس صلى الله عليه وعلى محمد وسلم فيقول وإن

كان يقول والله لا أطورك
أو والله لا أطورك خمسة
أشهر فيجعل أربعة
أشهر ثم يطالب بالوطء
أو يطلق في يمينه
والأصل فيه قوله
نكح المدين يقولون من
نكحهم الآية أنه يحل

٥١

فمنه ما لا يملكه غيره من غير ان يملكه غيره

ظن خضوله قبلها فلا وكذا الوشك في الأصح
ولقطه من وعكناية فمن صرحه تعيبت ذكر
بفرج ووطي وجماع وإختصاص بكري والمجدريد
أن ملامسة ومباذعة ومباشرة وتجاننا وغتباننا
وقربانا ونحوها كنايةات **ولو** قال إن وطيتك
فعبدى حر ^{فقال} فزال ملكه عنه زال الأيلا **ولو قال**
فعبدى حر عن ظهاري وما كان مظاهرا فمؤول
ولا فلا ظهار ولا أيل باطنا وبحكم بهما ظاهرا
ولو قال عن ظهاري إن ظاهرت فليس مؤول
حتى يظاهرا وإن وطيتك فضررتك طالق
فيؤول فإن وطى طلفت الضرة وزال الأيلا ولا
أنه لو قال لا ربح والله لا أجامعك فليس مؤول
في الحال فإن جامع ثلاثا فمؤول من الرابعة **ولو**
ما من بعضهن قبل ووطى زال الأيلا **ولو قال**
لا أجامع كل واحدة منكم فمؤول من كل واحدة

قوله واختصاص بكري
لأنه من عور وطى حالها
فيل الحلف قال الزركشي
فلا ينبغي أن يكون مؤولا
المان يقول الفقة في
حق المكر تخالف الفقة
في حق الشيبا غيره

ولو

ولو قال لا أجامعك إلى سدة الأمة فليس مؤول
في الحال في **الأظهر** فارت وطى وبقي منها أكثر من أربعة
أشهر فمؤول **فصل** ^{في زوجه} **مؤول** أربعة أشهر من الأيلا
بلاقاض وفي رجبية من الرجعة **ولو** ارتد أحدهما
بعد دخول في المدة انقضت فإذا أسلم استوفيت
ومامه الوطى ولم يخل بنكاح إن وجد فيه لم ينع
المدة **ك** صوم وإخراج ومرض وجنون أو فيها
وهي كيضي ومرض مترع وإن وجدت في المدة قطعها
فإذا زال استوفيت **وقيل** تنبي أو شرعي كيض
وصوم تغل فلا ينع فرض في الأصح فإن وطى
في المدة أخل وإلا فلها مطالبة بأن يفسي أو يظلم
ولو تركت حقها فلها المطالبة بعده وتخصل
القة بتغيب حشفة يقيى ولا تطالبه إن كان بها
مانع ووطى كيض ومرض وإن كانت فيه مانع طبعي
كمرض طويل بأن يقول إن قدرت ففيت أو شرعي

٥٧

فإذا حدثت لا يلا أخل ولا ربح
كفالة تنبي في الحلف بالله
تعالى أو محلي

من الوطى محلي

في الجمل كناية وكذا انك فقط في **الاصح**
 ونيت في الجمل صريح في **الاصح** وقوله يا فاجر
 يا فاسق ولها يا خبيثة وانت تجبين الخلوة
 وتفرشي يا عطي ولزوجه لمجدك ^{او يكره} عذر الكناية
 فان تكرار لدة قد صدق يمينه وقوله يا ابن
 الحلال واما انا فلسف بران وخوة تعريض ليس
 بقدر وان نواة وقوله نيت بكاء اقرار **بنا**
 وقدق ولو قال لزوجته يارانية فقالت نيت
 بك او انت اني ففادق وكما ينه
 فلو قالت نيت وانت اني فمهم وقاذفة
 وقوله نافر جلد او ذكر كك قدق **ومذهب**
 ان قوله بكاء وعينك ولولده لست هي اولست
 ابني كناية ولولد غيره لست ابن فلان صريح
 الا اني بلعان وقد قاذق محض ويعزى غيره
 والمحض مكلف حوسم عفيف عن وطء تحديه وتبطل ^{المفقه}

بوط محرم مملوكة على المذهب لان زوجته في عدة
 شهة وائمة ولده ومكوحه بلاولي في **الاصح** ولون في
 مقدوف سقط اوارتد فلا ومن نيت مرة ثم صلح امر
 محصنا وحده ^{او يكره} القذف يورث ويسقط بعفو
والاصح انه يرث كل الورثة وانه لو عفا بعضهم فلبات
 كلمته **فصل** قدق نوجة علم زناها او طنه
 ظنا مؤكدا كشيع زناها بريد مع قرينه يان زاهما
 في خلوة ولو آتت بولد علم انه ليس منه لرحمة نفيه
 وانما يعلم اذا لم يطار او ولدته لدوت سقة أشهر من
 الوطء او فوق أربع سنين فلو ولدته لما بينهما ولم
 تستبرئ بحضرة حرم النفي وان ولدته لفوق ستة أشهر
 من الاستبراء حل النفي في **الاصح** ولو وطئ وعزل حرم
 على **الصحيح** ولو علم زناها واحتمل كون الولد منه
 ومن الزنا حرم النفي وكذا القذف واللعان على **الصحيح**
فصل اللعان قوله أربع مرات تشهد بالله اني ابن الصادق

فيما رميته هذه من الرأفان غابت سماها ورفع
 نهارها ما يبرحها والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من
 الكاذبين فيما رماها به من الرنا وان كان ولد ينسب
 ذكره في الكلمات فقال وان الولد الذي ولدته او هذه
 الولد من ناليس مني وتقول هي تشهد بالله انه لمن الكاذبين
 فيما رماها به من الرنا والخامسة ان غضب الله عليها
 ان كان من الصادقين فيه **تبيته** ولو بدل لفظ شهادة
 تكلف وخوة او غضب الله يلعن وعكسه او ذكر قبل
 تمام الشهادة لم يصح **في الأصح** ويشترط فيه امر القاض
 ويلقن كالملة انه وان يتأخر لعانها عن لعانه ويلعن
 آخرس باستشارة مفهومة او كناية ويصح بالعجوبة
 وفيمن عرف العربية وجهه ويعلظ بزمان وهو بعد
 عصرية ومكان وهو اثني بالده فيمكن بين الركن
 والمقام والمدينة عند المبر وبيت المقدس عند الصخرة
 وغيرها عند المنبر الجامع وحائض باب المسجد

وذي
 اليهود

وذي في بيعة وكيسة وكن بيت نار جوس
 لا يلا حرمته له واعتقادهم بغير
في الأصح لا بيت أصنام وثي وجميع أقدما أربعة
 والتعليقات سفة لا فرض على المذهب ومن
 لفاض وعظهما وبالغ عند الخامسة وأن يتلأنا
 قائمين وشرطه نوج يصح طلاقه ولو ارتد بعد
 وطرفقت فوأسلم في العدة لاعتن ولولاعن ثم أسلم
 فيها **ص** أو امر صادق بيونة ويتعلق بلعانه
 فرقة وحرمة مؤبد وان أكذب نفسه وسقوط الحد
 عنه وجوب حد ناهها وانتهاج نسب نفاة بلعانه
 وانما يحتاج الى نفى ممكن منه فان تعدد بأن ولدته
 لسعة أشهر من العقد أو طلف في مجلسه أو نكح وهو
 بالشرق وهي بالمغرب لم يالحقه وله نفية ميتا والنفي
 على الفور في الجذب ويعتد لعن وله نفى حمل
 وانتظار وضعه ومن آخر وقال جهلت الولادة
 صدق يمينه ان كان غائبا وكذا الحاضر في مدة

منسبة لليهود
 لا يلا حرمته له
 منسبة لليهود
 لا يلا حرمته له
 منسبة لليهود
 لا يلا حرمته له

١٢

يمكن جعله فيها ولو قيل له تمتعت بولدك أو جعله
 الله له ولد أضاحا فقال آمين أو نعيم نعم ربي فيه **ج**
 وإن قال جزأله الله خيرا أو بارك الله عليك فلا وله
 اللعان مع امكان بيعة برناها ولها لدفع حد الزنا
فصل له اللعان لثني ولد وان عفت عن الحد ونال
 النكاح ولد دفع حد القذف وان نال النكاح ولا ولد
 واعتز به الا تعذر تأديب كذب كقت في طلقه لا توطئه
 ولو عفت عن الحد أو أقام بيعة برناها أو صدقته
 ولا ولد أو سكت عن طلب الحد أو جئت بعد قذفه
 فلا لعان **في الأصح** ولو أبانها أو ماتت ثم قدفها
 برنام مطلق أو مضاف الي بعد النكاح لا عن ان كان
 ولد يلحقه فإن أضاف الي قبل نكاحها فلا لعان
 إن لم يكن ولد وكذا في **الأصح** لكن له اشارة
 قذف ويلعن ولا يصح نفى أحد توأمين **كتاب**
الحد عدة النكاح ضربان الاول متعلق بفقره

بان ولدتهما
 معا أو أحدهما
 بعد الآخر
 أقل من ستة أشهر
 لأن الله تعالى لم يجر
 العادة بان يجتمع
 في الرحم ولد من ماء
 رجل وولد من ماء
 فالتوأمين من ما رجل
 واحد فلو فاضل
 فلو استثنى من الآخر

حي بطلاق

حي بطلاق وفسخ وانما تجب بعد وطء أو
 استدخال منيه وان تيقن برأى الرحم لا بخلو
 في الجديد وعدة حرة ذات أقرار ثلاثة والقرء
 الطهر فان طلقت طاهرا انقضت بالطعن
 في حيمة ثلاثة أو حايضا في أربعة وفي
 قول يثتري يوم وليلة بعد الطعن وهل
 يحسب طهر من لم تحيض قرا قولان بناء على
 ان القرء اتفق على من طهر الى حيض أم طهر
 محتوش بدمين والثاني أظهر وعدة مستحاضة
 بأقرائها المردودة اليها ومتحيرة بثلاثة
 أشهر في الحال وقيل بعد اليأس وكم ولد
 ومكاتبه ومن يفارق بقرين وان عتقت
 في عدة رجعية كانت عدة حرة في الأظهر أو نوتة
 فامة في **الأظهر** وحرة لم تحض أو وثبت بثلاثة
 أشهر فان طلقت في اشارة شهر فعدة هلا لأن

Copyright © King Fahd University

وتكمل المنكر ثلاثين فان حاضت فيها وجبت
 الاقرار وائمة بشهر ونصف وفي قول شهران
 وقول ثلاثة ومن انقطع دمها لعلة كرضاع
 ومرض تصبر حتى تحيض او تياس فبالاشهر
 او للعلة فكذا في الجديد وفي القديم تنقض
 تسعة اشهر وفي قول أربع سنين ثم تعتد
 بالاشهر فعلى الجديد لو حاضت بعد الياس
 في الاشهر وجبت الاقرار او بعد هافاقول
 اظهرها ان نكحت فلا شيء والا فالأقرار **في قول**
 والمعتبر بأش عشرتها **وفي قول** كل نسأ
 قلت ذا القول اظهر والله اعلم **فصل**
 عدة الحامل بوضع بشرط نسبه
 الى ذي العدة ولو احتمل لا يكفي بلعان
 وانفصال كل حتى ثانی ثوأمين ومتى تحلل
 دون ستة اشهر فتوأمين وتنقض بميت الحي

أي الحمل
 قال تعالى واولات الا
 حمال اجعلن ان يضعن
 حملهن احمالا

بلعان فاجلاد
 الحامل ونفي الحمل
 عند تبويضه وان
 استفي عنه في الظاهر
 لامكان كونه منه والمرأة
 في انقض العدة عند الامكان
 فان لم تكن نسبه الحمل الى صاحب
 العدة فلا تنقض

لا يوضع الحمل الا في الرحم
 او طلق له دون من الطلاق
 حامل فتتقضي عده ولذا
 من مات قبل ان يولد له
 فلا تنقض عده ولا ينسب
 وضعه كان اتمه انفسه
 من مات قبل ان يولد له
 فلا تنقض عده ولا ينسب
 وضعه كان اتمه انفسه
 من مات قبل ان يولد له
 فلا تنقض عده ولا ينسب
 وضعه كان اتمه انفسه

لا يولد الا من رحم
 ولا ينسب الا من
 ولا يولد الا من رحم

لاعلقة ومضفة فيها صورة آدمي خفية اخبرها
 القوايل فان لم تكن صورة وقلن هي اصل آدمي
 انقضت على المذهب ولو ظهر في عدة اقرار **في قول**
 او اشهر حمل للزوج اغتدت بوضعه ولو اقامت
 فيها لم تنكح حتى تزول الرعدة او بعد هافاقول
 نكاح استمر الا ان تلد لدون ستة اشهر من عقد
 او بعد هافاقول نكاح فلتصبر لتزول الرعدة فان
 نكحت **فالمذهب** عدم ابطاله في الحال فان علم
 مقتضيه ابطالنا ولو اثبتها فولدت لاربع سنين
 الحقه او لاكثر **فالمذهب** ولو طلق رجعا حسب المدة
 من الطلاق وفي **قول** من انصرام العدة ولو
 نكحت بعد العدة فولدت لدون ستة اشهر فكانها
 لم تنكح وان كانت لسقة فالولد للثاني ولو نكحت
 في العدة فابدا فولدت للامكان من الاول لحقه
 وانقضت بوضعه ثم تعتد للثاني او للامكان

فان نكحت فالتكليف
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 دعه ما يريد الى ما يشاء
 يا اهل

بلحقه لان مدة
 الحمل قد تبلغ اربع سنين
 وهي المدة التي لا ينفك
 واطلق انفسهم لاربع سنين
 من وقت الابانة كما هو
 كلام المصنف

من الثاني الحق أو منهما عرض على قايض فإنت
الحق بأحد هما فلا مكان منه فقط **فصل**
لزمها عدنا شخص من جنس بأن طلق ثم وطئ
في عدة أقراء أو شهر جاهلاً أو عالماً في رجعية
تدخلنا فتبدى عدة من الوطء وتدخل فيها
بقية عدة الطلاق فإن كانت أحدهما حملاً
والأخرى أقراء تدخلنا **في الأصح** وتنقضات
بوضعة وراجع قبله وقيل إن كان الحمل من
الوطء فلا أول شخصين بأن كانت في عدة زوج
أو شبهة فوطئت شبهة أو نكاح فاسداً أو
كانت زوجة معتدة عن شبهة طلق
فلأنه دخل فإن كان حمل قد تمت عدته وإلا
فإن سبق الطلاق آتت عدته ثم استأنفت
الأخرى وله الرجعة في عدته فإذا راجع أنقضت
ومررت في عدة الشبهة ولا يستمنع بها حتى تقضيها

بأن طلقها طلاقاً
وطئها في الأقراء وحملها
أو طلقها حملاً
ومررت في الوطء
وحي ترى الدم مع
الحمل وقلنا بالراجح
أنه حيض وبأمر
جواز أن تعد
لأنه تنقض بالاقراء
مع وجود الحمل
لأنه لا تدخل
على البراءة
أهمل

وان

وان سبقت الشبهة قبل تمت عدة الطلاق
وقيل الشبهة **فصل** عاشرها كزوج بلا وطء
في عدة أقراء أو شهر فأوجه أصحها إن كانت
بأشياء انقضت وإلا فلا ولا رجعة بعد الأقراء
أو الأشهر **فصل** ولو طلقها الطلاق إلى انقضاء
العدة ولو عاشرها أجنبي أنقضت والله أعلم
ولو نكح معتدة بطن الصحة ووطئ أنقضت
من حين وطئ وفي قول أو وجه من العقول
ولو راجع حائلاً ثم طلق استأنفت وفي القدم
ينبغي أن لم يوطئ أو حاملاً فبالوضع فلو وضعت
ثم طلق استأنفت وقيل إن لم يوطئ بعد الوض
فلا عدة ولو خالعه موطوءة ثم نكحها ثم وطئ
ثم طلق استأنفت ودخل فيها البقية
فصل عدة حرة حائلاً لو فاة وإن لم توطئ
أربعة أشهر وعشرة أيام يليها إحصاء وأمة نصفها

لو طلقها طلاقاً
العدة الوفاة وهل
ينقض التوارث قال
الزوج حتى يستوعبه
والعياض عدم تبينه
أصعب

فلا عدة
عليها بناء على
تنقضها بغير
الحمل وفي الروضة وأصلها
انقضت وطئ قبل الوضوع

قال تعالى والذين
يتوفون منكم ويذرون
أزواجاً يرثن ما تركهن
بأربعة أشهر وعشرة أيام
والتي هي منكم يذرون
أزواجاً يرثن ما تركهن
بأربعة أشهر وعشرة أيام
والتي هي منكم يذرون
أزواجاً يرثن ما تركهن
بأربعة أشهر وعشرة أيام

الحامل في الشهر السابع
 لا يولد له ولد
 ولا يرضع من لبن
 ولا يرضع من لبن
 ولا يرضع من لبن
 ولا يرضع من لبن

وان ماتت عن رجعية استقلت الى وفاة او بائنا
 لقوله تعالى واولادها جالهن
 فلا وحامل بوضعه بشطه المدايق فلو ماتت
 صبي عن حامل قبل الاشهر وكذا مسجوع اذ لا يقال
 بلحقه على المن هب يحلف محجوبا في اشياء
 فتعقد به وكذا مسلول في ذكره على المن هب
 ولو طلق احدى امراتيه او مات قبل بيان او تعيين
 فان كان له ريبا عندنا الوفاة وكذا الرق وطرح
 وهما ذوا اشتهار واقرار والطلاق رجعي فان
 كان بائنا عندنا كل واحدة بالاكثري من عدة
 وفاة وثلاثة من اقربها وعدة الوفاة من
 الموت والاقر من الطلاق ومن غاب وانقطع
 خبره ليس له وجهه بلح حتى يتبين موته
 او طلاقه وفي القديم تنريض أربع سنين
 ثم تعقد الوفاة وتكبح فلو حكم بالقديم
 قاض نقص على الجدي في الأصح ولو نكحت

فان كان له ريبا عندنا الوفاة
 وكذا الرق وطرح
 وهما ذوا اشتهار واقرار
 والطلاق رجعي فان كان

بعد النريض

بعد النريض والعدة فبان الروح ميتا **اصح**
 على الجدي في الأصح وتجب له اولا على
 معتدة وفاة لا رجعية وينتجب لبائنا وفي
قول يجب وهو تركه ليس مضبوغ له بنتنة
 وان خشن وقيل يحل ما صوغ غنله ثم سدا
 ويباح غير مضبوغ من قطن وطوق وكفنان
 وكذا البرسم في الأصح ومضبوغ لا يقصد
 له رينة وتخدم حلما ذهب وفضة وكن الولو
في الأصح وطيب في بدن وثوب وطعام وكل
 والتمال بأخذ الحاجة كرمه واستيفت اج
 ودمام وخصاب حنار وتحل تجميل فراش
 واثاث وتنظف بغسل رأس وقلم وراثة وسخ
قلت وتحل امشطاء وحمام ان لم يكن فيه
 خروج مخرج ولو تركت الاحد اعنت وانقضت
 العدة كالوفارقت المسكن ولو بلغت الوفاة

قوله في ان عليه من
 مربية ونظروا وسادة
 فاما ما تنظف به فقال
 ان الوفاة الاشهر
 لا يولد له ولد

هو يوكف من الرصاص

بعد المدة كانت منقضية ولها احد اعلى
 زوج ثلاثة ايام وقدم الزيادة والله اعلم
فصل في كسب العتدة طلاق ولو ياتي
 الا ناشئة ولعتدة وفاة في الاظهر وفساخ على
 المتحاب وتكون في مسكن كانت فيه عند الفراق
 وليس لزوج وغيره اخراجها ولا لها خروج
قلت ولها الخروج في عدة وفاة وكذا
 بآيت في النهار لشر طعام وغزل ونحوه وكذا
 ليلا الى دار جارة الغزل وحديث ونحوهما
 بشرط ان ترجع وتبيت في بيتها وتستقل من
 المسكن لخوف من هدم أو غرق أو على نفسها
 أو تأذت بالجيران أو هم بها أدى شديد والله
 اعلم ولو استقلت الى مسكن باذن الزوج فوجبت
 العتدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه على النص
 أو غير اذن في الاول وكذا لو اذنت ثم وجبت

تخلع او ثلاث حاملا
 كانت او حائلا قال تعالى
 ولست بواهن من حيث
 كنتم

قوله في بيتها
 وفي البيت قول
 قد يم انها لا تخرج
 ما ذكر خلاف لا يخرج
 عنها لما ورد المتوفى
 حديث بجاهل المتوفى
 استشهدوا بعد الزوجه
 في بيتها او بيتها
 فانزلت في بيتها
 كان وقت النوم تاوي

رواه الشافعي جميعه
 في ربه في آية الزوجه
 فلا يخرج اذ عليه القيام
 قبل الخروج

قبل الخروج ولو اذنت في انتقال الى بلد فمسكن
 أو في سفر جرح أو تجارة ثم وجبت في الطريق فلها
 الرجوع والمضى فان مضت أقامت بقضائه
 حاجتها ثم يجب الرجوع لتعتد البقية في المسكن
 ولو خرجت الى غير الدار المألوقة فطلق وقال
 ما اذنت في الخروج صدق يمينه ولو قالت
 نقلتني فقال بل اذنت لحاجة صدق **على المتحاب**
 ومنزل بدويه وبيتها من شعر كمنزل خضره
 وإذا كان المسكن له وليق بها تعين ولا يصح بيعه
 الا في عدة ذات أشهر فكمستأجر وقيل باطل
 أو مستعارة الرمتها فيه فان رجع المعبر ولم
 يرض بأجرة نقلت وكذا مستأجرا نقضت
 مدته أو لها استمرت وطلبت الأجرة فان كان مسكن
 النكاح يساقله النقل الى لا يقي بها أو خسيما فلها
 الاستئجار وليس له مساكنتها ومداخلتها

الان الاصل عند
 الاذن في التخليع
 ويقال له تصدق
 بيمينها الصمى

قوله وطلت
 أي اخرجت كان الذي
 يكفيها منه شيء
 لو مضت المدة من
 غير طلب فلا حرج
 لست في طلق
 النكاح بخلاف الففقه
 اه عمية

٧٧

فان كان في الدار محرم لها مبيد ذرا وله انش اول
وجه له جار ولو كان في الدار حرة فسلكتها **هـ**
احدهما والاخر الاخرى فان اتحدت المرافق
كطبيع ومستراح ^{او سجد الى السطح} اشترط محرم والآفلا ويبقى
ان يغلف ما بينهما من باب وان لا يكون مهر **هـ**
احدا ههنا على الآخر وسفل وعلو كذا
وحجرة **باب الاستبراء** يجب بسبب
احدهما ملكة آمة بشر او اوث او هبة اوسبي
اورد بعيب او تحالف او اقاله وسواء بكر ومن
استبرأها البايح قبل البيع ومتقلبة من صبي
وامرأة وغيرها ويجب في ما تنقبه عجزت وكذا
مرتدة في **الأصح** لئن حلت من صوم واعتكاف وإجماع
وفي الاحرام وجبة ولو اشترى من وجهه استجب
وقيل يجب ولو ملكه من وجبة او معتدة له يجب
فان زاد او جب **في الأظهر** الثاني روال فاش

الاستبراء
هو التبرع به
بالمرأة مدة سبب
ملكه اليه حتى يحدوث
اوزه والالتفات براه
رجعها من الحمل
او تعبد او ملك

عن آمة

عن آمة موطوءة او مستولدة بعثق او موت السيد
ولو مضت مدة استبراء على مستولدة ثم اعتقها
او مات وجب في **الأصح** قلت ولو استبرأ آمة
موطوءة فاعتقها لم تجب وتزويج في الحال
اذ لا تشبه منكوبة والله اعلم وتحرم تزويج آمة
موطوءة ومستولدة قبل الاستبراء ولو اعتق
مستولدة فله نكاحها بلا استبراء في **الأصح** ولو
اعتقها او مات وهي من وجبة فلا استبراء وهو
بقر وهو حيضة كاملة في الجديد وذات أشهر
بشهر وفي قول بثلاثة وحامل مسبية او نال عنها
فارش سيد بوضعه وان ملك بشرا فقد سبق
ان لا استبراء في الحال **قلت** تحصل بوضع حمل رنا
في **الأصح** والله اعلم ولو مضى من استبراء بعد
الملك قبل القبض حسب ان الملك يارث وكنه
شرا في **الأصح** لا هبة ولو اشترى مجوسية فحاضت

٦٨

ثم سلمت لميكيف وتعم الاستبراء بالاستبراء بوطء وغيره
 الامسية ليحل غير وطء وقيل لا واذا قالت حفت
 صدقت ولو منعت السيد فقال اخبرني بتمام
 الاستبراء صدق ولا نصير امة فراثنا لا بوطء فاذا
 ولدت للامكان من وطئه لحقه ولو اقرب بوطء وفي
 الولد وادعى استبراء لم يلحقه على المذهب فان
 انكرت الاستبراء حلف ان الولد ليس منه وقيل
 يجب نعمه للاستبراء ولو ادعت استبراء فانكر
 اصل الوطء وهناك ولد لم تحلف على الصحيح
 ولو قال وطئت وعزلت لحقه في الأصح كتاب
 الرضاع انما يشترط بلبن امه كالحية بلغفت تسحر
 سنين ولو حبلت فاجر بعد موتها حرم
 في الأصح ولو جبن او نزع منه زيد حرم ولو
 خلط بمائع حرم ان غلب فان غلب وشرب اللبن قيل
 او لبعض حرم في الظاهر وتعم الرجار وكذا الرعاء

بيان
 الحية

على المذهب

على المذهب لاحقة في الظاهر وشروطه رضيع حي
 لم يبلغ سنتين وخمس رضعات وضبطهن بالعرف
 فلو قطع اعراضا تعدد اوله هو وعاد في الحال او
 تحول من ثدي الى ثدي فلا ولو حلب منها
 دفعة واو جرة خمسا او عكسه فرضعة وفي
 قول خمس ولو شك هل خمسا ام اقل او هل وضع
 في الحولين ام بعد فلا حرم وفي الثاني قول او جرة
 وتخير المرضعة اتمه والذي منه اللبن اياه وتسمى
 الحرمه الى اولاده ولو كان لرجل خمس مستولدات
 او اربع سعة وام ولد فوضع طفل من كل رضعة
 صار ابنه في الأصح فيحرم من لانهن موطوات ابنيه
 ولو كان بدل المستولدات بنات او اخوات فلا حرمه
 في الأصح واباء المرضعة من سبب ورضاع الجد
 للرضع وانما تنها جداته واولادها من سبب
 ورضاع اخواته واخواتها واخواتها احوال

وخالته وأبو ذى اللين جدته وأخوه عمه وكذا
 الباقي واللين لمن نسب إليه فولد نزل به نكاح
 أو وطء شبهة لا ربا ولو نفاه بلعان أتفى اللين
 ولو وطئت منكوبة شبهة أو وطئ أشان شبهة
 فولدت فاللين لمن لحقه الولد بقايف أو غير
 ولا تنقطع سعة اللين عن زوج ماته أو طلق
 وإن طالت المدة أو أنقطع وعاد فإن نكحت
 أخرى ولدت منه فاللين بعد الولادة له وقبلها
 للأول إن لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني
 وكذا إن دخل وفي قول الثاني وفي قول لهما
فصل في صغيرة فأرضعتها أمه أو أخته
 أو زوجة أخرى أنفسح نكاحه وللصغيرة
 نصف مهرها وله على الرضعة نصف مهر مثل
 وفي قول كله ولو أرضعت من ثابئة فلا غرم
 ولا مهر للرضعة ولو كانت تحت كبرى وصغيرة

قوله نكاحه
 من الصغيرة لأنها
 صارت أخته أو بنت
 أخته أو بنت زوجته
 وهي الكبيرة لأنها أصلت
 أم زوجته
 قال المحلى
 قول مهرها
 المهر إن كان حيا
 ولو كان ميتا
 مثلها

فأرضعت

وأرضعت أم الكبيرة الصغيرة أنفسخت
 الصغيرة وكذا الكبيرة في الأظهر وله نكاح
 من شتا منهما وحكم مهر الصغيرة ونكاح
 المرضعة ما سبق وكذا الكبيرة إن لم تكن موطوءة
 فإن كانت فله على المرضعة مهر مثل غيرها الأظهر
 ولو أرضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمت
 أبدا وكذا الصغيرة إن كانت الكبيرة موطوءة
 ولو كانت تحتها صغيرة فطلقها فأرضعتها
 امرأة صارت أم امرأته ولو نكحت مطلقة
 صغيرا وأرضعته بلبنه حرمت على المطلق
 والصغير أبدا ولو تزوج أم ولده عبد الصغير
 فأرضعته بلبن السيد حرمت عليه وعلى السيد
 ولو أرضعت موطوءة الأمه صغيرة تحتها
 بلبنه أو لبن غيره حرمتا عليه ولو كان تحتها
 صغيرة وكبيرة فأرضعتها أنفسختا وحرمت

تحتها كبرى
 من الصغيرة
 من واحدة
 ومن أكثر
 الغرم على عدد الرضعات
 أم على عدد الرضعات
 في المصلحة وجهان
 وقضية نظرية
 من العتق
 تزوج الأول
 عوبة

كقدر وقصة وكون وجرة ونحوها وسكن يليق
 بها ولا يشترط كونه ملكه وعليه لمن لا يليق بها حتى
 نفسها اخذ منها مرة او امة له او مستأجرة او بالثقة
 على من صحتها من حرة او امة لخدمة وسواني
 هذه امور ومعر وعبد فان اخذ منها حرة او امة
 باجرة فليس عليه غيرها او ايامته انفق عليها
 بالملك او من صحتها الرده نفقتها وجنس طعامها
 جنس طعام الزوجة وهو مد على مقيس وكذا
 فتوسط على الصبي وهو من مد وتثلث ولها كسوة
 تليق بحالها وكذا ادم على الصبي لا آلة تنظف
 فان كثر وسد وتأدت بقتل ونحوه وجب ان ترفه
 ومن تخدم نفسها في العادة ان احتاجت الى خدمة
 المرض او زمانة وجب اخذ امها والاخذ ام الرقيق
 وفي الجملة وجه في المسكن امتناع وما يستهلكه كطعام
 ثلبك ونحوه فيه فلو قترت ما يضرها فنعها وما دام

لاد العيش لا يتكبرونه
 ويكون من جنس ادم الخدم
 وصريح ومن نوعا وفلده
 حسب الطعام والثاني
 لادم لها وتنفق ما يفضل
 عن الخدم مائة

نفقة كسوة وظروف طعام ومشط ثلبك وقيل امتناع وتعطى
 الكسوة اول شتا وصيف فان تلفت فيه بلا تقصير لم يتبدل ان قلنا
 ثلبك فان ماتت فيه لم ترد ولو لم يسكن مدة فليس فصل
 بالقديم بحسب العقد للمكين
 الجدد انها تجب بالتمكين لا العقد فان اختلفا فيه صدق فان لم
 تعرفا عليه مدة فلا نفقة فيها وان عرفت وجبت من بلوغ
 الخبر فان غاب كتب الحاكم الحاكم ببلده ليعلمه فيبي او يوكل فان
 لم يفعل ومضى زمن وصوله فرضها القاضي والمعتبر في مجبنة وممل
 عرض ولي ونسقط شتونه ولو منع ليس بلا عذر وعباله زوج
 او مرض يضرمعه الوطع عذر والخر وج من بيته بلا اذني شتونه
 الا ان يشرقا على اهدام وسفرها باذنه معه والحاجة لا يسقط
 والحاجة يسقط في الاظهر ولو شرت فغاب فاطاعت لم تجب
 في الاصح وطى بقها ان يكتب الحاكم كما سبق ولو خرجت في غيبته
 لزيارة ونحوها لم يسقط والاظهر ان لا نفقة لصغيرة وانها تجب
 كبيرة على صغير واحرامها مح او عمره بلا اذن ان لم يكن ثلبك لها وان
 ملكه فلا حتى يخرج فمسافر للحاجة او اذن في الاصح لها نفقة مالم

الالكسوة ملكه
 فادخلت امتناع بدلت
 قوله بالعقد الذي
 جاوره في الطلب
 العوض بها قال اذ لم
 وجبت بالتمكين المحرر
 في وقت العقد المأخوذ
 عن جعل التمكن أصلا
 انها تجب بالتمكين
 والعقد شرط
 في عدمه

اي كبر الله
 حيث لا تملكها
 الزوجة اذ هي

شتونه

التي هي من جهة الام

وجبا رضاعه وان وجد نال خبر الام فان رغبته وهي منكو حاشية
فله معها في الاصح قلت الاصح ليس له معها وصحة الاكثروث
والله اعلم فان اتفقا على طلبت اجرة مثل اجبت او فوجها
فلا وكذا ان تبرعت اجنية او رضى باقل في الاظهر
ومن استوى فرعا اتفقا والا فالاصح اقربهما فان استوى
فنيا الارث في الاصح والثاني بالارث ثم القرب والوارثات يستويان
ام تفرع بحسبه وجهان ومن له ابوان فعلى الاب وقيل عليهما
لياله او جداد وجدات ان ادلى بعضهم بعضا فالاقرب ولا

فبالقرب وقيل بالارث وقيل بولادة المال ومن به اصل وفرع
ففي الاصح على الفرع وان بعد او محتاجون يقدم زوجته ثم
الاقرب وقيل الوارث وقيل الولي **فصل الحضانة** حفظ
من لا يستقل ونسبه والاناث (اليق بها والا هن ام ثم امهات يدين
باناث يقدم اقربهن والجد يد يقدم بعدهن ام اب ثم مهاتهما
المدايات باناث ثم اب كذا كذا ثم ام بي جد كذا وكذا والقديم
الاخرات والحالات يقدم من عليهن وتقدم اخت على خالة
وخالف على بنت اخ واخت وبنت اخ واخت على عمة واخت

من ابوين

التي هي من جهة الام

لانهم استنفقوا
واهدوا الى النسبة
واصبوا على القيام بها

اعني امهاتهما المدايات
باناث يقدم من عليهن
الامهات المذكورة
القرب فالقرب وقدمت
امهات الام على امهات الاب
لحقونهم في الارث بخلاف امهات
لانهم يستقطن بالام

من ابوين على اخت من احدهما والاصح :-
تقديم اخت من اب على اخت من ام وخالة وعمة
لاب عليهما لام وسقوط كل جدة لا ترث دون
انثى غير محرم كبنف خالة وتثبت لكل ذكر محرم
وارث على ترتيب الارث وطحا
غير محرم كابن عم على الصحيح ولا سطر
اليه مشقة بل الى ثقة يعينها فان
فقد الارث والمحرمة او الارث
فلا في الاصح وان اجتمع ذكور واناث
فالأم ثم امهاتهما ثم الاب وقيل
تقدم عليه الخالة والاخت من
الأم ويقدم لاصل على الحاشية فان
فقد فالاصح الاقرب والا فالانثى
والا فبقرب ولا حضنة لرقيق ومجنون
وفاسق وكافر على مسلم ونالحة غيري

٧٥

الطفل الداعمه وابن عمه وابن أخيه
في الأصح وإن كان رضيعا اشترط أن
ترضعه على الصحيح فإن كملت فاقصة
أو طلقت منكوحة حضنت وإن غابت
الأم أو امتنعت فللمجدة على الصحيح
هذا كله في غير ميميد والميميد أن افترق
أبواه كان عند من اختار منهما فأن
كان في أحد هما جنون أو كفر أو رق أو فسق
أو نكحت فالحق للآخر وتخير بين أم وجد
وكذا الأخ أو عم أو أبا مع اخت أو خالة
في الأصح وإن اختار أحد هما بشئ الآخر
حوّل إليه فإني اختار الأب ذكر لمزمنه
زيارة أمه ومنع أنثى ولا يمنعها دخولا
عليها زيارة والزيارة مرة في أيام فأن
مرضها فالأم أولى بمريضها فأن رضي به
في بيته

في بيته والأقرب بيته وإن اختارها ذكر
فعندها ليلة وعند الأب نهارا بوزنيه
وسلمه يكتب أو حرفة أو أنثى فعندها
ليلة ونهارا ومن ورها الأب على العادة
وإن اختارهما اقرع وإن لم يختار
فالأم أولى وقيل يقرع ولو أراد أحدهم
سفر حاجة كان الولد الميميد وغيره مع المقيم
حتى يعود أو سفر نقلة فالأب أولى
بشرط أمن الطريقه والبلد المقصود قبل
مسافة قصر ومحارم العصبة في هذا
الأب وكذا ابن عم الذكر ولا يعطى أنثى
فإن رافقته بنته سلم إليها فصل عليه
كفارة رقيقه نفقة وكسوة وإن كانت
أعمى أو زنا أو مدبرا ومستولدة من غالب
قوت رقيق البلد وأدهم وكسوتهم ولا يلقى

سنة العورة ومن أن يخاله مما يتعم به
من طعام وأدم أو كسوة وتسقط مضمي
الزمان ويبيع القاضي فيها ماله فان فقد
أمال أمرة ببيعة أو اعتاقه وتجبر أمنه
على الرضاع ولدها وكذا غيره ان فضل
عنه وفطمة قبل حولين ان لم يرضه
وارضاعه بعد هما ان لم يرضها وللحرمة
حق التربية فليس لاحد هما فطمة قبل
حولين ولهما ان لم يرضه ولا حد هما
بعد حولين ولهما الزيادة ولا يكلف رقيقه
الاعمال يطيقه ويجوز مخارجه بشرط رضاها
وهي خراج يوديه كل يوم او اسبوع وعليه
علف ووايه وسقيها فان امتنع اجبر في المأكول
على بيع او علف او ذبح وفي غيره على بيع او علف ولا يجب
ما ضر ولدها وما لا روح له كفارة ودر لا يجب عما نزلها

كتاب

كتاب الجراح الفعل المرفق ثلاثة عمد وخطا
وشبه عمد ولا قصاص الا في العمد وهو قصد
الفعل والشخص مما يقتل غالبا جرح أو مثقل فان
فقد قصد أحد هما بان وقع عليه فمات أو رمى
شجرة فأصابه خطأ وان قصد هما بما لا يقتل غالبا
قتله عمد ومنه الضرب بسوط أو عصا فلو غر
أبرة بمقتل فعمد وكذا بغيره ان تورم وتألح حتى
فان لم يظهر أثر ومات في الحال قتلته عمد وقيل عمد
وقيل لا شيء ولو غرر فيما لا يؤلم كجلدة عقب فلا شيء
بحال ولو جسه ومنعه الطعام والشراب ولطلب حتى
مات فان مضت مدة موت مثله فيها غالبا جوعا
أو عطشا فعمد والا فان لم يكن به جوع وعطش
سابق فقتله عمد وان كان بغض جوع وعطش وعلم
الحابس الحال فعمد ولا فلاح في الظاهر ويجب القصاص
بالسب فلو شهد ابقصاص فقتل ثم رجعا وقال

تعد نالت مهمما القصاص الات يعترف الولي بعلمه
بكتبهما ولو خيف يسوم صبيا أو مجنون ذمات
وجب القصاص أو بالغا عاقلا ولم يعلم حال الطعام
وفدية وفي قول قصاص وفي قول لاشئ ولو دس
شما في طعام شخص الغالب أكلمه منه فأكله جاهلا
فعلى الاقوال ولو ترك الجروح علاج جرح مهلك
فمات وجب القصاص ولو ألقاه في ماء لا بعد مغرقا
ببسط فمات فيه مضطجعا حتى هلك فهد رأوه غرق
ولا تخلص منه الا بسبابة فان لم تحسها أو كانت
متكوفة أو منافع عمد وان منع منها عار ضو كرج
وموج فنته عمد وان أمكنته فتركها فلا دية
في الا **ظهر** أو في نار يمكن الخلاص منها فمات فيها
ففي الدية القولات ولا قصاص في صورتين
وفي النار وجبة ولو أمسكه فقتله اخر أو حفر
مفراة فيها اخر أو ألقاه من شاهق فقتله اخر

في القصاص

فالقصاص على القاتل والمردى والقاذف فقط ولو ألقاه
في ماء مغرق فالنقمة حوت وجب القصاص في الا
ظهر أو غير مغرق فلا ولو أكله على قتل فعليه
القصاص وكذا على المكر في الا **ظهر** فان وجبت الدية
ودعت فان لها قاصا واحد هما فقط والقصاص عليه
ولو أكره باليه مرا معا فعلى البالغ القصاص ان قلنا
عمد الصبي عمد وهو الا **ظهر** ولو أكره على رمي شخص
علم المثرة انه رجل وظهر المثرة صيد افا **صاح** وجوب
القصاص على المكره أو على رمي صيد فا صاب رجلا
رجلا فلا قصاص على أحد أو على معود شجرة فزلف
ومات فثبة عمد وقيل عمد أو على قتل نفسه
فلا قصاص في الا **ظهر** ولو قال اقتلني ولا تقتلني
فقتله فامت هب لا قصاص والا **ظهر** لاديه ولو
قال اقتل زيد أو عمرا فليس بالكره **فصل**
ووجد من شخصي معا فقلات من هقات **فصل**
كمن وقيد أو كقطعه عظمين فقا قلاب ولان اتهما

١٧

رجل الى حركة مدح بان لم يبق ايماء ونطق
 وحركة اختياره حتى اخر فاه لا اول قاتل ويعرف
 الثاني وان جنى الثاني قبل الاظهار اليها فان دفع
 كثر بعد جرح فالتا في قاتل وعلى الاول قصاص
 العضو او ماله بحسب الحال ولا فقا ثلاث ولو
 قتل مريضا في النزاع وعيشه عيش مدح وجب
 القصاص **فصل** قتل مسلما ظن كفره بدار الحرب
 لا قصاص وكذا الاذية في الاظهر او بدات
 الاسلام وجبا وفي القصاص قول او من
 عهده مرتد او ذميا او عبدا او ظنه قاتله
 انبيه فبات خلافه فالمنه هب وجوب القصاص
 ولو ضرب مريضا جهلا مريضا ضربه با يقتل المريض
 وجب القصاص وقيل لا ويشترط لوجوب القصاص
 في القتل اسلام او ايمان فبهمه الحرى والمرته
 ومن عليه قصاص كغيره والراي المحسن ان قتل

نعم يجب الكفارة

ذمي

ذمي قتل او مسلما فلا في الاصح وفي القاتل
 بلوغ وعقل وامنت هب وجوبه على السران
 ولو قال كنت يوم القتل صبيا او مجنونا
 صدق بيمينه ان امكن القصاص وعهد الجنون ولو
 قال انا صبي فلا قصاص ولا تخلف ولا قصاص
 على حرى ويجب على المعصوم والمرتكب ومكافاة فلا
 يقتل مسلما بذمي ويقتل ذمي به وذمي وان
 اختلفت ملتهما فلو اسما القاتل لم يسقط
 القصاص ولو جرح ذمي ذميا واسما الجرح
 ثم مات المجروح فكذا في الاصح وفي لصوت
 انما يقتص الامام بطلب الهارت والاظهر
 قتل مرتد بذمي ومرتكب ذمي ولا يقتل حر من
 فيه رق ولا يقتل قن ومدير ومكاتب وام
 ولد بعضهم ببعض ولو قتل عبدا عبدا
 عتقا بين الجرح والموت فكذا في الاسلام

القاتل او عتقه

٧٩

ومن بعضه حر لو قتل مثله لا قصاص وقيل
ان لم ترد حرية القاتل وجب ولا قصاص
بين عبد مسلم وحر دمي ولا يقتل ^{ولا} وان سفل
ولاله ويقتل بوالديه ولو تداعيا مجهولا
فقتله احد هما فان الحقه القاتل بلا خسر
اقتص ولا قلا ولو قتل احد اخوين كلاب ولا
خرالام معا فكل قصاص ويقدم بقرعة فان
اقتص بها او يبادر ^{فلو} اثار المقتص منه
قتل المقتص ان لم نورث قاتلا يخف وكذا ان
قتل مرتببات وجبة ولا فعلى الثاني فقط
ويقتل الجمع بواحد ولو الى العفو عن بعض
على حصص الدية باعتبار الرؤس ولا يقتل
شريك مخطئ ونسبه عمد ويقتل شريك كلاب
وعبد شاك حر في عبد ودمي شاك
مسلم في دمي وكذا شريك حرين وقاطع

قصاصا

7
قصاصا او حد او شريك النفس ودافع المباين
في ^{ال} **ظهر** ولو جرحه جرحين عمدا او خطأ وملا
بهما او جرح حرين او مرن تداعيا لم يقتص وجرحه
فانبا فمات لم يقتل ولو ادعى جرحه بسم
متوقف فلا قصاص على جرحه وان لم يقتله
غالبا قسبه عمدا وان قتل غالبا وعلم حاله فتركه
جرح نفسه وقيل شريك مخطئ ولو ضربوه
سياط فقتلوه وضرب كل واحد غير قاتل ففي
القصاص عليهم اوجه اصحها بحسب ان تواطوا
ومن قتل جماعة متباينين قاتل باولهم او معا فبا
لقرعة وللباقين الديات **قلت** ولو قتله غير
الاول عصي ووقع قصاصا وللاولى دية
والله اعلم **فصل** جرح حرين او مرن تداعيا
او عمد نفسه فاسم وعنف ثم مات بالجرح
فلا ضمان وقيل يجب دية ولو دما هما

فأُسْمِعَ وَغَتَفَ فَلَاقِصًا وَالمَتَّ هَبَّ وَجُوبَ
 دِيَّةَ مُسْلِمٍ مَخْفَفَةً عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَوْ أَرَادَ الْمَجْرُوحُ
 وَمَاتَ السَّرِيَّةَ فَالنَّفْسَ هَدَرَ وَغَتَفَ قِصَاصَ
 الْجَرْحِ فِي الْأَظْهَرِ فَيُسْتَوْفِيهِ فَرَحِيهِ الْمُسْلِمُ وَقِيلَ لِلْإِمَامِ
 فَإِنْ اقْتَضَى الْجَرْحُ مَالًا وَجِبَ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ
 أَسْنَنِهِ وَدِيَّةٍ وَقِيلَ أَرَشْتُهُ وَقِيلَ هَدَرَ وَلَوْ أَرَادَ
 ثُمَّ أَسْمِ فَمَاتَ بِالسَّرِيَّةِ فَلَاقِصًا وَقِيلَ إِنْ قَصَرَتْ
 الرَّدَّةُ وَجِبَ وَغَتَفَ الدِّيَّةَ وَفِي قَوْلِ نَصْفِهَا وَلَوْ
 جَرَحَ مُسْلِمٌ ذِمِّيًّا فَأَسْمِ أَوْ حُرًّا عَبْدًا أَوْ غَيْرَهُ
 وَمَاتَ بِالسَّرِيَّةِ فَلَاقِصًا وَجِبَ دِيَّةَ مُسْلِمٍ
 وَهُوَ السَّيِّدُ الْعَبْدُ فَإِنْ زَادَتْ عَلَى قِيَمَتِهِ قَالَ
 لَوْ رَشْتُهُ وَلَوْ قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ فَغَتَفَ ثُمَّ مَاتَ
 بِسَرِيَّةٍ فَلِلْسَيِّدِ الْأَقْلُ مِنَ الدِّيَّةِ الْوَاجِبَةِ وَنِصْفُ
 قِيَمَتِهِ وَفِي قَوْلِ الْأَقْلُ مِنَ الدِّيَّةِ وَقِيَمَتُهُ وَلَوْ
 قَطَعَ يَدَهُ فَغَتَفَ فَجَرَحَهُ آخَرًا وَمَاتَ بِسَرِيَّتِهِمْ

فلا

فَلَاقِصًا عَلَى الْأَوَّلِ أَيْ كَأَصْرٍ وَجِبَ عَلَى الْأَخَرَيْنِ
 خَرِينِ **فصل** يَنْتَرِطُ الْقِصَاصُ الطَّرْفَ وَالْجَرْحُ
 مَا نَشَرَّطَ النَّفْسَ وَلَوْ وَضَعُوا سِيفًا عَلَى يَدِهِ وَخَامَلُوا
 عَلَيْهِ دَفْعَةً فَأَبَانُوا هَافِطُ عَوَا وَتَبَجَّاحُ الرَّأْسِ
 وَالْوَجْهَ عَثَرَ خَارِصَةً وَهِيَ مَا شَفَّ الْجِلْدَ
 قَلِيلًا وَدَامِيَّةٌ تَدْمِيغُهُ وَبِأَضْعَفَةِ تَقَطُّعِ اللَّحْمِ
 وَمَتْلَحْمَةٍ تَغْوُصُ فِيهِ وَبِأَضْعَفَةِ تَبْلُغُ الْجِلْدَ
 الَّتِي بَيْنَ اللَّحْمِ وَالْعَظْمِ وَهُوَ ضَمَّةٌ تَوْضِعُ الْعَظْمَ
 وَهَاشِمَةٌ تَهْتِمُهُ وَضَنْقَلَةٌ تَنْقَلُهُ سَنْقَلُهُ وَمَا مَوْمَةٌ
 تَبْلُغُ خُرَيْطَةَ الدَّمَاعِ وَدَامِغَةٌ تَخْرِقُهَا وَجِبَ
 الْقِصَاصُ فِي الْمَوْضِعِ فَقَطَ وَقِيلَ وَفِيمَا هُوَ
 قَبْلَهَا سِوَى الْحَارِصَةِ وَلَوْ أَوْضَحَ فِي بَاقِي الْبَدَنِ
 أَوْ قَطَعَ بَعْضَ مَا رَأَتْ أَوَادَتُ وَلَمْ يَبْنِهِ وَجِبَ
 الْقِصَاصُ فِي الْأَصْحَرِ وَجِبَ فِي الْقَطْعِ مِنْ
 مَفْصِلٍ حَتَّى فِي أَصْلِ فَخٍّ وَنُكْبَةٍ أَوْ مِثْلِهِ

بلا اجافة ولا قلا على الصبح وحب في فكي
عين وقطع اذن وجفن ومائد وثقة ولنا
وذلك وان شين وكذا اليات وشقرا في **الاصح**
ولا قصاص في كسر العظام وله قطع اقرب
مفصل الى موضع الكسر وحكومة الباقي ولو
اوضحه وهشم او فح وخذ خمسة ابعة
ولو فح ونقل او فح وله عشرة ابعة ولو
قطعه من الكوع فليس له التقاط اصبا بعه فارت
نعله عر ولا غرم ولا اصح ان له قطع الكف
بعده ولو عسر عضده واثبانه قطع منه
المرفق وله حكومة الباقي فلو طلب الكوع مكن
في **الاصح** ولو او ضحه فن هب ضووه
او ضحه فان ذهب الضووه والا اذ هب به بأخف
ممكن كتقريب حديدة مخمارة من حد قنته
ولو لطمه لطمه تن هب قوة غالبا فن هب

لطمه

لطمه مثلها فان لم يت هب اذ هب والسمع
لا يصر حب القصاص فيه بالسراية وكذا
البطش والدوق والشم في الاصح ولو قطع اصبع
فتا كل غيرهما فلا قصاص في المتأكل **باب**
كيفية القصاص من ومستوفيه والا حنلا وفيه
لا تقطع يسار يمين ولا شفة سفلى بعليا وعكسه
ولا ائلة باخرى ولا ايد بر ايد في محل اخر ولا ه
يضر تفاوت كبر وطول وقوة بطش في اصل
وكذا ايد في **الاصح** ويعتبر قدر الموضحة
طولا وعرضا ولا يضر تفاوت غلظ اللحم وجله
ولو او فح كل راسه ورأس الشاح اصغر استو
عناية ولا نهمه من الوجه والقفا بل يوخ
قسط الباقي من ارش الموضحة لو وسع على
جميعها وان كان راس الشاح اكبر اتخذا قد ارش
الشعوج فقط والصحيح ان الاختيار

في موضعه الى الجاني والواضح فاصبة هـ
 وناصيته اصغرهم من باقي الرأس ولوناً د
 المختص في موضحة على حقه لزومه قصاص
 الزيادة فان كان خطأ وعقاً على مال وجب
 ارش كامل وقيل قسط ولو اوضحه جمع اوضح
 من كل واحد مثلها وقيل قسطه ولا تقطع هـ
 صحيحة بشلا وان رضى الجاني فلو فعل لم يقطع
 قصاصاً بل عليه ديتها ولو سري فعليه قصاص
 النفس وتقطع الشلا بالصحيحة الا ان يقول
 اهل الخبرة لا يتقطع الدم ويقنع بها مستوفيه
 ويقطع سليم باعم واعرج ولا اثر لخرقة اطفال
 وسوادها والصحيح قطع ذاهبة الاطفال
 سليمها دون عكسه والذكر صحة
 وشلا كاليد والاشل منقيض لا يسيط هـ
 وعكسه ولا اثر لا شلا وعده فيه فقطع

فيلخصي

فليخصي وعين وأنف صحيح بأشتم واذن صحيح
 بأصم لا عين صحيحة بحدقة عمياء ولا لسان هـ
 ناطق بأخرس وفي قلع السن قصاص لا في كسرهما
 ولو قلع سن صغير لم يشغف فلا ضمان في الحال فان
 جاؤا وقت بنا تهابات سقطت البواقي وعده هـ
 دونها وقال اهل البصر فسد البنت وجب القصاص
 ولا يستوفي له في صغره ولو قلع سن متشظي فبنت
 لم يسقط القصاص في الاظهر ولو نقصت يده اصبعاً
 فقطع كاملة قطع وعليه ارش اصبع ولو قطع
 كامل ناقصة فان شأهم المقتطوع اخذ دية
 اصبعه الا ربع وان شألقطها والا ص ان
 حكومة منابتهن تجب ان تقط الا ان اخذ ديتهم
 وانه تجب في الحالين حكومة خمس الكف ولو قطع
 كفا بلا اصابع فلا قصاص الا ان تكون كفها مثلها
 ولو قطع فاقد الا اصابع كاملها فقطع كفها

وأخذ دية الأصابع ولوشت أصبعه فقطع
 يدا المملوك فان شارب لقط الثلاث السليمة
 وأخذ دية أصبعين وان شالته قطع يده وقنه
 بها **فصل** قدم فوقاً ودعم موته صدق
 الولي يمينه في **الأظهر** ولو قطع طرفاً ودعم نفسه
 فامتنعت تصديقه انكر أصل السلامة في
 عضو كاهن والأفلا أو يديه ورجليه فمات
 ودعم سراية والولي اندمالاً أو سبياً **فالأصل**
 تصديق الولي وكذا الوقطع يده ودعم سبياً
 الولي سراية ولو أوضح موثقين ورفع
 الحاجز ودعمه قبل اندماله صدق ان تملى
 والاحلق الجرح وشات قبل وثالث
فصل الصحيح بثبوت الكلال وانتظر
 غايته ومحتونهم وتحبس القاتل ولا يخلى بكلف
 وليتفقوا على مستوف والافقرة يد خلاها

وكان صبيهم

العاجز

العاجز ويستتيب وقيل لا يدخل ولو بد واحد
 فقتله **الأظهر** لا قصاص وللباقين قسط الدية
 من تركته وفي قول من المبادر وان باد بعد عفو
 غيره لزمه القصاص وقيل لا ان لم يعلم وحكمه
 قاضيه ولا يستوفى قصاص الابا ذن الامام فان
 استقل عزرو ويا ذن لا قبل في نفس لا طرف
 في **الأصلح** فان آذنت في ضرب رقة فأصاب
 غيرها عمد اعز ولم يعزله ولو قال خطأ
 وامكن عزله ولم يعزرو وأجرة الجلاد على الجاني
 اعلى الصحيح ويقتصر على القوي وفي الحرم
 والحرب والبرد والمرض وتحبس الحامل في قصاص
 النفس أو لطف حتى ترضعه البوا ويتعفى
 غيرها أو قطام لحولين والصحيح تصديقه
 في حملها بغير مجيلة ومن قتل مجد أو خنق
 أو تجوع وخوة اقتصر به أو سحر فيسب

وكان

وكانت احرى ولو اطاق في **الاصح** ولو جوع كجوعه
 فله عنت رتي وفي قول السيف ومن عدل الى
 سيف فله ولو قطع فسرى فلولي حر فبنته
 وله القطع ثم الحر وان شارا انتظر السراية
 ولو مات بجائفة أو كسر عضد في الحر وفي
 قول كفعله فان لم تمت لم تترد الجوايف
 في **الاصح** ولو اقتصر مقطوع ثم مات بسراية
 فلوليه حر وله عفو بنصف دية ولو قطعت
 بدالا فاقصر ثم مات فلوليه الحزقات عفاه
 فلا شئ له ولو مات جات جملته من قطع قصاص
 فله روات ما ناسراية بها أو سبق المجنى عليه
 فقد اقتصر وان تأخر فله نصف الدية في **الاصح**
ص ولو قال مستحق ممين آخرجهما فآخرا
 يسار أو قصد ابا جتهاد فهد رة وان قال
 جعلتها عن اليمين وظنت اجزائها فقلت به

فالاصح

فالاصح لا قصاص في اليسار ونجب دية ويبقى هـ
 قصاص اليمين وكذا لو قال د صنت فظنتها اليمين
 وقال القاطح ظنتها اليمين **فصل** موجب الحد
 القود والدية بدل عند سوله سقوطه وفيه
 قول أحد هما متهما وعلى القولين للولي عفو
 على الدية بغير رضا الجاني وعلى الأول لو اطلق
 العفو فامتنع لايئة ولو عفا عن الدية لغاؤه
 العفو بعده عليها ولو عفا على غير جنس الدية
 ثبت ان قيل الجاني ولا فلا ولا يسقط القود
 في **الاصح** وليس مجبور فليس عفو عن مال هـ
 ان أوجينا أحد هما والافلات عفا على الدية
 تثبت وإن أطلق فلا سبق وإن عفا على أن
 لا مال فالمت هب إياه لا يجب شئ والمعتد
 في الدية كلفليس وقيل كصبي ولو تصالحاه
 عن القود على ما تني بغير لهما ان أوجينا هـ

من لا يرضى منه
ولا يرضى منه

أحد هما والآخر **الصحة** ولو قال
رشد أقطعت ففعل **فهد** فان سري أو
قال اقتلني فهد وفي قول نجب دية ولو قُطعت
ففعفا عن قوده وارشه فان لم يسرف فلا شيء
وان سري فلا قصاص وأما ارش العضوة
فان جرى لفظ وصية كما وصيت له بارش هذ
الجنابة فوصية لقائلي أو لفظا براء أو اسقاط
أو عفو سقط وقيل وصية ونجب الزيادة
عليه الى تمام الدية وفي قول ان تعرض في عفو
لما نجدت منها سقطت ولو سري الى عضو آخر
فان دمل ضمن دية السراية في **الصحة** ومن له
القصاص نفس سراية طرف لو عفا عن
النفس فلا قطع له أو عن الطرف فله جزا
في **الصحة** ولو قطعه ثم عفا عن النفس محاي
فان سري القطع بان بطلان العفو والافص
ولو دمل

لا مستغفلة القتل وقد عفا
عن

ولو دمل ثم عفا فاقص الوكيل جاهلا فلا
قصاص عليه ولا **ظهر** وجوب دية وانها عليه
لا على عاقلة ولا **الصحة** انه لا يرجع بها على العاق
ولو وجب قصاص عليها فقتلها عليه جاني
وسقط فان فارق قبل الوطء رجع ينصف
الارش وفي قول ينصف مهر مثل **كتاب**
الديات في قتل الحر المسلم مائة بعير مثلية
في الجرد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة
وأربعون خلفة أي حاملا وخمسة في
الخطا عشرون بنتا مخاض وكذا بنات
لبون وبولبون وحقاق وجداع فان
قتل خطأي حرم مكة أو الأشهر الحرم
ذي القعدة وذو الحجة والمحرم وله جيب
أو محرما ذارحم فثلثة والخطا وان تثلث
فعل العاقلة مؤجلة والجد على الجاني

الخصم على القصاص
لا يرضى منه

والجائفة موضحة في السعد لا ولو نفدت
 في بطن وخرجت من ظهر في التفات في **الاصح**
 ولو آو صلى جوفه سنانا له طريقا في قسنا
 ولا يسقط ارش بالتام موضحة وجائفة
 والمذهب ان في الاذنين دية لا حكومة وبعض
 بفسطه وهو ايسرهما فدية وفي قول حكومة
 ولو قطع يا ستيين فحكومة وفي قول دية وفي
 كل عين نصف دية ولو عين التحول واعمش
 وانحور وكذا من بعينه بياض لا ينقص
 الضو فان نقص فقسا فان لم ينضب فحكومة
 وفي كل جفن ربع دية ولو لاعمي ومات دية
 وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث وقيل في الحاجز
 حكومة وفيهما دية وفي كل شفة نصف
 دية ولسان لو لاكن وارت والشف وطفل دية
 وقيل شرط الطفل ظهور اكثر نصف بغير كيه
 الباء يمين

مكتبة
 جامعة
 القاهرة
 رقم
 ١٠٠٠٠

لباء ومص ولا خرس حكومة وكل من له كرس
 خمسة ابعرة سوار كسر الظاهر منها دون الشئ
 او قلعهما به وفي سن داية حكومة وحركة السن
 ان قلت فكم مية وان بطلت المنفعة فحكومة
 او نقصت فال **اصح** كم مية ولو قلعه من
 صغير لم ينقص فلم تعد ويات فساد المنبت
 وجب الارش ولا **ظهر** انه لو مات قبل البياض
 فلا شيء وانه لو قلعه من مشغور فعادت كالحق
 الارش ولو قلعت الاسنان فاحسنا به وفي قول
 لا يزيد على دية ان التحد جان وجناية وكل
 نصف دية ولا يدخل ارش الاسنان في دية
 اللتين في **الاصح** وكل يد نصف دية ان قطع
 من كف فان قطع من فوقه فحكومة
 ايضا وفي كل اصبع عشرة ابعرة وانملة ثلث
 العشرة وانملة ابهام نصفها والرجلان كاليد

١٧

وفي حليها ديتها وحليها حكومة وفي قول
 دية وفي اثني عشر دية وكذا ذكر ولو صغير
 وشيخ وعين وحلقة كذا ذكر وبعضها بقسطه
 منها وقيل من الذكر وكذا حكم بعض مارت
 وحلة وفي الألبين الدية وكذا شقراها وكذا
 سلخ جلد ان بقي جياة مستقرة وحز غير
 السالخ رقة **فرع** في العقل دية فان سال بجر
 له ارش او حكومة وجا وفي قول يدخله
 الاقل في الاكثر ولو ادعى ن واله فان لم ينتظم
 قوله وفعله في خلواته فله دية بلامين وفي السبع
 دية ومن ادن نصف وقيل قسط النقص والوثال
 اذ فيه وسعه قد يتان ولو ادعى ن واله
 وانزع الصياح في نوم وغفلة فله دية
 ولا في حلف وياخذ دية وان نقص فقسطه
 ان عرف ولا في حكومة باحتها دقا من وقيل
 يعتبر سبع

يعتبر سبع قرنه في صحفه وينقبط التفاوت
 وان نقص من اذن شئت وضبط متنها سماح الا
 خرى ثم عكس وجب قسط التفاوت وفي قول
 كل عين نصف دية فلو فقا هال من دوان
 ادعى ن واله سئل اهل الخبرة او تمنع بتقريب
 او حديد من عينه بغتة ونظر هل ينزع
 وان نقص كالسبع وفي الشم دية على **الصحيح**
 وفي الكلام دية وفي بعض الحروف قسطه
 والمودع عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة
 العرب وقيل لا يولد على الشفوية والحلفية و
 لو عجز عن بعضها خلقة او باقة سماوية فله
 وقيل قسط او بجناية فالمت هب لا تكمل دية
 ولو قطع نصف لسانه فله هب سبع كلامه او
 عكس فتصف دية وفي الصوت دية فان بطل
 معه حركة لسان فغير عن النقطين والنزيب

قد ينبت وقيل دية وفي النوق دية ويدرك
به حلاوة وجودة ومراة وملوحة وعدوبة
وتودع عليهن فان نقص في كومة وتجب الدية
في المضغ وقوة امان بكر صلب وقوة حبل
ودهاب جماع وفي افضايتها من الروح غير
دية وهو دفع ما بين مدخل ذكر وبر وقيل
ذكر وبول فان لم يكن اله طء الا بافضار
فليس للروح ومن لا يستحق اقتضا ضما فان ال
البانة بغير ذكر فادشها انه بكر شهة او مكر
فهم مثل شيئا وارث البانة وقيل مهر بكر
ومستحقه لاشي عليه وقيل ان ازال بغير ذكر
فادش وفي البطش دية وكذا المشي ونقصهما
حكومة ولو كسر صلبه فن هب منبه
وجماعه او ومنبه قد يتنان وقيل دية
فرع ازال طرافا ولطائف تقضي ديات
ها

8-
فما ت سارية قد دية وكذا الوحدة الجاني قبل
اندماله في **الاصح** فان حرم عهد او الجنديات
خطا او عكسه فلا ند اخل في **الاصح** ولو حرم
غيره تعددت **فصل** تحب الحكومة فيها لا
مقدار فيه وهي جز يسته الى دوية النفس
وقيل الى عضو الجنابة نسبة نقصها من قيمته لو كان
حقيقا بمفاته فان كانت بطرف له مقدار اشترط
ان لا تبلغ مقداره فان بلغت نقص القاضي
شيا با جتهادة او لا تقدر بغيره كفتن فان لا
تبلغ دية نفس ويقوم بعد اندماله فان لم
يسبق نقص اعتبر اقرب نقص الى الاندمال
وقيل يقدره قاض با جتهادة وقيل لا غرم
والجرح المقدركو ضحة يتبعه الشين حواله
ومال يتقد بيفرد بحكومة في **الاصح** ونفس
الريق قيمته وفي غيرهما نقص من قيمته ان

لم يتقدّر في الحر والافسبته من قيمته وفي قول
ما نقص ولو قطع ذكره واستثياه ففي **الاصح**
قيمتان والثاني ما نقص فان لم ينقص فلا شيء
باب موجبات الدية والعاقلة والكفا
رة صاح على صبي لانيبين على طرف سطح فوقع
بتلك فمات فدنية مغلفة على العاقلة وفي
قول قصاص ولو كان بائض او صاح على بالغ
بطرف سطح فلا دية في **الاصح** وشهر سلاح
كصياح ومراصق مستقط كبالغ ولو صاح
على صيد فاخطب صبي وسقط فدية مخففة
على العاقلة ولو طلب سلطان من ذكرت بسوء
فاجهضت ضمن الجين ولو وضع صبي في مسبة
فأكله سبع فلا ضمان وقيل ان لم تكنه اشغال
ضمن ولو تبع بسيفه ما يامنه فرمي نفسه
بها او ناله او من سطح فلا ضمان فلو وقع

جاءهلاً

جاءهلاً لصبي او ظلمة ضمن وكذا لو انخفضه
سقف في هرجه **الاصح** ولو سلم صبي الى سباحه
ليعلمه فغرق وجنت دية ويضمن بحفره
اعدوان لا في ملكه وموات ولو حفر
بداهين دية او دعار جلا فسقط **الاصح**
ضمانه او ملكه غيره او مشترك بلا اذن فموت
او بطريق ضيق بضراامة فكد او لا يضرااة
الامام فلا ضمان والافان حفر لمصلته والضمان
او مصلية عامة فلا في **الاصح** ومسجد كطريق
وما تولد من جناح الى شارع فمضوت وتحل
اخراج ايمان ييب الى شارع والتالف بهامضوت
في الجدي فان كان بعضه في الجدار فسقط
الخارج وكل الضمان وان سقط كله فنصفه في
الاصح وان بنى جداره ما يلا الى شارع فكجناح
او مستويا في مال وسقط فلا ضمان وقيل ان ائتمنه

هذه أو صلاحه من ولو سقط بالطريق فعثره
شخص أنلف مال فلاضات وقيل في الأصح ولو
طرح فهامات وقتور بطريق فيضمون
على الصحيح ولو تعاقب سببا هلاك فقل
الأول بان حفر ووضع آخر جراعد وانا فعثره
ووقع بها فقل الواضع فان لم يتعد الواضع
فالنقول تضمين الحافر ولو وضع جرا وخرات
جرا فعثر به فالضمان ثلاث وقيل نصفان
ولو وضع جرا فعثر به رجل قد حرجه فعثره
آخر ضمه المدح ولو عثر بفلاح أو نايم أو أحد
فلاضات ان اتسع الطريق والا فالمدح هب اهدا
قاعدون نايم لا عاثر بهما وضمان واقف لا عاثر به
فصل اصطد ما بلا قصد فقل عاقلة كل نصف دية
مخففة وان قصد افنصفهما مغلظة أو أحد هما
فلكل حكمه والصحيح ان على كل كفارتين وانما
قام

منا مع مركبه بينهما فكل لطوف تركه
كل نصف قيمة دابة الاخر وحيات أو مجنونان
كاملين وقيل ان اركبها الولد تعلق به
الضمان ولو اركبها اجني ضمهما ودايتهما
أو حمله ملات واسقطتا في الدية كما سبق وعلى كل
أربع كفارت على الصحيح وعلى عاقلة كل
نصف غرق جنينيهما أو عبدان فهدا أو سقيتا
فقد ابتين والملاحان كراكبين ان كانتا لهما فان
كان فيهما مال اجنبي لزم كلا نصف ضمانه وان
كانت لاجنبي لزم كل نصف قيمتهما ولو اشركت
سفينة على غرق جات طرح متاعها وتجب لجار
نجاة الراكب فان طرح مال غيره بلا اذن ضمن
والا فلا ولو قال ألق متاعك وعلى ضمانه
أو على أني ضامن ضمن والواقتصر على ألق
فلا على المدح هب وانما يضمن ملتهس لخوف
غرق ولم يختص نفع الإلقاء بالملقي ولو حاد

جرم جيتف فقتل أحد مائة هدر قسطه
وعلى عاقلة الباقي الباقي أو غيب هم ولم يقط
وه فخطأ أو قصد وه فعمد في **الاصح** ان
غلبت الا صابة **فصل** دية الخطا وثبته
العمد تلزم العاقلة وهم عصيته الا الاصل
والفرع وقيل يعقل ابن هو ابن ابن عمها ويقدم
الا قرب فان بقي شيء فمن يليه ومثل بآبوين

والقديم التسوية ثم معتق ثم عصيته
ثم معتقه ثم عصيته والافعتق ابي الجاني
ثم عصيته ثم معتق الاب وعصيته وكذا
ابا وعتيقها يعقل عاقلتها ومعتقون
لمعتق وكل شخص من عصبة كل معتق يحمل
ما كان يحمله ذلك المعتق ولا يعقل عتيق
في **الاظهر** فان فقد العاقل أو لم يبق
عقل بيت المال عن المسلم فان فقد قاله على الجاني

في الاظهر

في **الاظهر** وتوكل على العاقلة دية نفس كاملة
ثلاث سنين في كل سنة ثلث ودمى سنة وقيل
ثلاثا وامرأة سنين في الاول ثلث وقيل ثلاثا
وتحصل العاقلة العبد في **الاظهر** في كل سنة
قد رثت دية وقيل في ثلاث ولو قتل رجلين
ففي ثلاث وقيل ست والا طرافي في كل سنة قدر
ثلث دية وقيل كلها في سنة وأجل النفس من
الزهور وغيرهما من الجناية ومن مات في بعض
سنة سقط ولا يعقل فقير ورفيق وصي
ومجنون ومسلم عن كافر وعكسه ويعقل يهودي
عن نصراني وعكسه في **الاظهر** وعلى الغنى
نصف دينار والمتوسط ربع كل سنة من الثلاث
وقيل هو واجب الثلاث ويعتبران آخر الحول
ومن اعسر فيه سقط **فصل** ملا جناية العبد
ما يتعلق برقبته وليس له بيعه لها وقتاؤه

بالاقل من قيمته وارسلها وفي القديم بات شهيا
ولا يتعلق بدمته مع رقبته في الا **ظاهر** ولو
فداه نثر جنى سلمه للبيع او فداه ولو جنى ثانيا
قبل الفداء بانه فيها او فداه بالاقل من قيمته
والارنشين وفي القديم بالارنشين ولو اعتقه او با
و صحنهما او قتله فداه بالاقل وقيل القولات
ولو هرب او مات برى سيده الا اذا طلب فمعه
ولو اختار الفداء **ظاهر** ان له الرجوع وتسلية
ويفدى ام ولده بالاقل وقيل القولات وجنا
ياتهما كل واحد في الا **ظاهر** **فصل** في الجنين
غرة ان انفصل ميتا بجناية في حياتها او موتها
وكان ان ظهر بلا انفصال في الا **ظاهر** والا فلا
او حيا وبقيت ما نابلت لم تدمت ولا ضمت وان
مات حين خرج او دام له ومات فدية بنفس
ولو اُلقت جنين فغرات او يد افغرة وكذا الحم

قال

قال القوابل فيه صورة خفية قيل او قلن لو بقي
لتصور وهي عبد او امة مهمين سليم من عيب
مبيع والا **ظاهر** قبول كبير لم يعين بهرم و
يشترط بلوغها نصف عشريه فان فقدت
فخمسة اشهر وقيل لا يشترط ما قلنا فقد قيمتها
وهي لو ثثة الجنين وعلى عاقلة الجاني وقيل
ان تعد فعليه والجنين اليهودي او النمراني
قيل كس و قيل مهدب والا **ظاهر** غرة كثلث غرة
مسلم والى قيف عشر قيمة ائمه يوم الجناية
وقيل يوم اجهاض لسيد هاتان كانت مقطوعة
والجنين سليم قومت سليمة في الا **ظاهر** **فصل**
وتحملة العاقلة في الا **ظاهر** **فصل** بالقتل
كفارة وان كان القاتل صبيا ومجنونا
وعبد او ذميا وعامدا او مخطبا او شبيبا
بقتل مسلم ولو بد ارحى بوزمى وجنين وعبد

نفسه وفي نفسه وجه الامرة وصبي حر بييت
وباع وضايل ومقتص منه وعلى كل من
الشركاء كفارة في الدية **وهي كظهاب لكن**
لا ا طعام في الاظهر **كفتار دعوى الدم**
والقسامة يتتري طأت بفصل ما يدعيه من
عمد وخطا وانفراد وشركة فان اطلق
استفصله القاضي وقيل يعرض عنه وان
يعين المدعي عليه فلو قال قتله أحد هم
لا يخلفهم القاضي في الدية **وهي** في دعوى
غصب وسرقة واتلاف وامانتهم
من كلف ملتزم على مثله ولو ادعى انفراد
بالقتل ثم ادعى على آخر لم تسهم الثانية
او عمد او وصية بغيره لم يبطل أصل الدية
عوى ولا **ظهور** وتثبت القسامة في القتل
محل لوث وهو قربة لصدق المدعي بان

وجد

وجد قتيلا في محلة او قرية صغيرة لا عداده او
تفرق عنه جمع ولو تقابل صفات لقتال وانكفوا
عن قتل فان التعم قتال فلو ثب في حق الصف الآخر
والا ففي حق صفة وشهادة العدل لوث وكذا
عبيد او نسبا وقيل يشترط تفرقهم وقول قسمة
وصيات وكفارة لوث في الدية **وهي** ولو ظهر لوث
فقال أحد ابنيه قتله فلا تكذب به الاخر بطل
اللوث وفي قول لا وقيل لا يبطل بئذ يب
فاسق ولو قال أحد هما قتله زيد ومجهول
وقال الاخر صم ومجهول حلف كل على من عيظه
وله ربع الدية ولو انكر المدعي عليه اللوث في
حقه فقال لم اكن مع المتفرقين عنه صدق
بيمينه ولو ظهر لوث بأصل قتل دون عمد وخطا
فلا قسامة في الدية **وهي** ولا يقسم في طرف واتلاف
مال الا في عيب في الاظهر **وهي** ان يخلف المدعي

على قتل دعاه حسين مبنيا ولا يشترط موالاتها على المذنب
ولو تغلبها جنون أو غم أو بغي ولو مات لم يثبت وارثه
على الصحيح ولو كانت للقتيل ورثة وتعت بحسب الارث
وجبر الكسرو في قول بحلف كل حسين ولو نكل أحد
هما حلف الآخر حسين ولو غاب حلف الآخر حسين
وأخذ حصته والا صبر للغائب والمذهب ان
يمنى المدعى عليه بلا لوث والمراد ودعة على المدعى
أو على المدعى عليه مع لوث واليمين مع شهاد
خسوف ويجب بالقسامة في قتل الخطا أو شبه العمد
دية على العاقلة وفي العمد على المقسم عليه وفي
القديم قصاص ولو ادعى عمد بلوث على ثلاثة
حضر أحد هم أقسم عليه حسين وأخذ ثلث الدية
فإن حضر آخر أقسم عليه حسين وفي قول خمس وعشرون
إن لم يكن ذكره في الأسماء والا فينبغي الاكتفاء بها
بنا على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو

الاصح

الاصح ومن استحق بذل الدم أقسم ولو مكاتب
لقتل عبده ومن ارتد قال لا فضل لنا خير أقسامه
ليس قات أقسم في الردة صح على المذنب هب ومن لا
وارث له لا قسامة فيه **فصل** انما يثبت
موجب القصاص بأقرار أو عدلين والمال بذل
أو رجل أو امرأتين أو تميم ولو عفا عن القصاص
ليقبل للمال رجل أو امرأتان لم يقبل في **الاصح** ولو
شهد هو وهما بها شمة قتلها أيضا لم يجز على
المذنب هب وليصرح الشاهد بالمدعى ولو قال ضربه
سيف فجره فمات لم يثبت حتى يقول فمات منه
أو قتلته ولو قال ضرب رأسه فأدماه أو فأسال دمه
ثبتت دامية ويشترط الموضحة ضربة أو ضلع عظم
رأسه أو قتل يفي فأوضح رأسه ويجب بيان
محلها وقد رها يمين قصاص ويثبت القتل بالسم
بما قرأه لا ببينة ولو شهد لمورثه بجرح قبل الاندمال

لم يقبل وبعده لا يقبل وكذا الحال في من ضل موته في
الاصح ولا تقبل شهادته العاقلة فيسقط شهادته
قتل حملونه ولو شهد اثنتان على اثنين بقتله
فتشهد على الاولين بقتله فان صدق الولي لا
ولين حكم بهما او لاخرين او الجميع او كذب
الجميع بطلنا ولو اقر بعض الوباء ببعض
سقط القصاص ولو اختلفت شهادتان في زمان
او مكان او الة او هيئة لغت وقيل لو ثبت
كتاب البغاة هم من القوا امام خروج
عليه وتركه الانقياد او صنع حق توجه عليهم
بشرط شوكه لهم وتاويل ومطاع فيهم قيل
وامام منصوب ولها ظهر قوم راي الخوارج
كنزك الجماعات وتكفير ذي كبيرة ولم يقاتلوا
تركوا ولا فقتل طريقت وتقبل شهادة البغاة
وقضا قاضيهم فيما يقبل قضا قاضيها الا ان يستعمل
دماء

دماء وثبتت كتابا بالحكم والحكم بكتابها بسماع البينة
في الاصح ولو اقاموا حدا او اخذوا نكاحا وجزية
وخارجا وقرقوا سبهم المرتبة على جندهم صحت وفي
الاخير وجه وما اختلفه باع على عادل وعكسه ان لم يكن
في قتال ضمن والا فلا وفي قول يضمن الباغي والمتاويل
بلا شوكه يضمن وعكسه كباغ ولا يقاتل البغاة حتى
يبعث اليهم امينا فطنا صايا لهم ما ينقمون
فان ذكروا مظلمة او شبهة اتت الها فان اصر وانصهم
ثم اذنتهم بالقتال فان استجلبوا اجتهد وفعل ما راه
صوابا ولا يقاتل مدبرهم ولا متخلفهم واسيرهم ولا
يطلق وان كان صبيا وامراة حتى تنقضي الحرب ويتفرق
جمعهم الا ان يطبع باختياره ويرد سلاحهم وخيلهم
اليهم اذا انقضت الحرب وامت غايلتهم ولا يستعمل في
قتال الا للضرورة ولا يقاتلون بعظيم كتاب ومن جيف
الا للضرورة بان قاتلوا به او احاطوا بنا ولا يستعان

عليهم بكافهم فرولا نمن يرى قتلهم مدبرين ولوا استقوا
 نوا علينا باهل حرب وامنوهم لم ينفذ امانهم علينا ونفذ
 امانهم علينا ونفذ عليهم في الاصح ولوا اعانهم اهل
 الذمة عاين بتحررهم فتا لنا انتفض عهدهم او مكر
 بهمين فلا وكذا ان قالوا ظننا جواراة او انهم محفون
 على المذهب ويقاتلون كبقاة **فصل** شرط الامام
 كونه مسلما مكافرا اذ كراقر نبياه مجتهد اشجاعا اذا
 رضى وسمع وبصر ونطق وتعتقد الامامة بالبيعة
 والاصح بيعة اهل المل والعقد من العلماء والرؤساء
 ووجوه الناس الذين ينسبوا جماعهم وشبه
 طهم صفة الشهود وباستخلاف الامام فلو جعل الامر
 ينوب بين جمع قلة فاستخلاف غير ترضون احدهم
 وليستيلد جامع الشروط وكذا ان اسقف وجاهل في الامر
قلت لو ادعى دفع زكاة الى البغداد صدق بيمينه
 او جزية فلا على الصحيح وكذا اخرج في الاصح
 ويمت

ويصدق في حد كالا ان يشنت بيعة وكما انزل في
 البعث والله اعلم **كتاب البيعة** هي قطع
 الاسلام ببيعة او قول كفرا او فعل سوار قاله
 استهزاء او عنادا او اعتقادا فمن نفى الصانع
 او الرسل او كتب رسول او حل محرم بالاجماع
 بالزنا وعكسه او نفى وجوب مجمع عليه او عكسه
 او عزم على كفر عند الاوتردد فيه كفر والفعل المكفر
 ما تعمد استهزاء من بحا بالدين او وجوده له
 بالقار مصحف بقاذورة وسجول صنم ولا تصح
 ردة صبي ومجنون ومكرة ولو ارتكبت فجن لم يقتل
 في جنوده والمنت هب صفة ردة السكران واسلامه
 وتقبل الشهادة بالردة مطلقا وقيل بحسب
 التفصيل فعلى الاول لو شهد وابردة فانكر
 حكم بالشهادة فلو قال كنت مكرما واقتضته قينة
 كاسر كفر صدق بيمينه ولا فلا ولو قال لا لفظا

لفظا كفر فادعى كراهيا صدق مطلقا ولو مات
معروف بالاسلام عن ابني مسلمين فقال احدهما
ارند فمات كافرين بين سبب كفره لم يرثه
ونصيبه في ماله ان اطلق في **الظاهر** ونجب
استجابة المرتد والمرتدة وفي قول تستحب وهي
في الحال وفي قول ثلاثة ايام فان اصر قتل وان
اسلم صاح وتركه وقيل لا يقبل اسلامه انه ارتد
الى كفر حتى كذا دقة ودا طينة وولد المرتدات
اطلق انعقد قبلها او بعد ما واحد ابوجه مسلم
فاسلم او مرتدات فاسلم وفي قول كافر اهل **قلت**
الاصح **ظاهر** مرتد ونقل العراقيون الاتفاق
على كفره والله اعلم وفي رواية ملكه عن ماله بها اقول
اظهر بها ان ملك مرتد ابات نواله بها وان اسلم
بان انه لم يزل وعلى الا قول يقضى منه دين لزمه قبلها
وينفق عليه منه والاصح **ظاهر** يانم غرم اتلافه فيها
ونفقة

ونفقة زوجات وقف كاحهن وقريب واذا وقفنا
ملكه فنصرفه ان احتمل الوقف كعتق وقد يروى
موقوف ان اسلم نفق والا فلا ويبيعه وهبته ورهنه
وكتابتها طالة وفي القديم موقوفة وعلى الا قول يجعل
ماله مع عدل او ائمه عند امرأة ثقة ويؤجر ماله ويؤدى
مكاتبه النجوم الى القاضي **كتاب النكاح** ايلاح الذكر
بفح محرم لعينه خال عن الشهة منتهى بوجب الحدود
بذكر وانثى كقبل على المذهب ولا حد بمفاحدة
ووطب وجة وامته في حيض وصوم واحرام وكذا
امته المروجة والمعتدة وكذا امه لو كته المحرم ومكره
في **الظاهر** وكذا كل جهة اباح بها عالم كنكاح بلا شهوة
على الصحيح ولا بوطر مبتنة في **الاصح** ولا بهيمة في
الاضرار ويحد في مستحاجة ومبيحة ومحرم وان
كان تزوجها وشروطه التكليف كالسكران وعلم انمي
وحد المحسن الرجوع وهو مكلف ان ولو ذمى

غيب حشفته بقبل في كتاب صحيح لا فاسد في الاله
ظهر والاصح اشتراط التغييب حال حرية
وتكليفه وان الكامل الزاني بناقص محصن والكبر
الحرمائة جلدة وتغريب عام الى مسافة قصر فما فوقها
واذا عين الامام جهة فليس له طلب غير هاهنا الاله
صح ويغرب غريب من بلد الزنا الى غير بلده فان
عاد الى بلده منع في الاصح ولا تغريب المرأة وحدث
في الاصح بل مع زوج او محرم ولو بأجرة فان
امتنع بأجرة لم يجز في الاصح والعبد خمس
ويغرب نصف سنة وفي قول سنة وقول لا يغرب
ويثبت بيعة او اقراء ومرة ولو اقر ثم رجع سقط
ولو قال لا اتحد وني او هرب فلا في الاصح ولو
شهد اربعة بناتها وارجع عنها لم يتحد
هي ولا قاذفها ولو عين شاهدنا وية لرزاه
والباقون غير هاهنا يثبت ويستوفيه الامام
ونائبه

ونائبه من حر ومبعض ويستحب حضور الامام
وشهوده ويحكم الرقيق سيده او الامام فان
تذات عاقل الاصح الامام وان السيد يغربه وان
المكاتب كروا الفاسق والكافر والمكاتب يحد
عبيدهم وان السيد يعزر ويسمى البيعة بالعقوبة
والرحم مدرو حجارة معتدلة ولا يحفر للرجل والا
صح استنجا استنجا به المرأة ان ثبت بيعة ولا يؤخر
مرض وحر وبرد مفرطين وقيل يؤخر ان ثبت
هناقرا ويؤخر الجلود للمرض فان لم يبرح برودة جلد
لا يتوطأ بل يعتكال عليه مائة غصن فان كان خمسون
ضرب عنقه به مرتين وشمسه الاغصان او ينكس بعضها
على بعض ليناله بعض الاثم فان برأ اجزاه ولا جلد
في حر وبرد مفرطين واذا جلد الامام في مرض او حر
وبرد فلا ضمان على النصف فيقتضي ان التأخير مستحب
كتاب حد القذف شرط حد القذف ذوق

التكليف الاكسرات والاختيار ويعز المميز ولا
يحد بقت في الولد وان سفل فالحرثانوت والرقيف
اربعون والمقدوف الاحصان وسبق في اللعان ولو
شهد دون اربعة بن واحد وفي **الاظهر** وكذا اربع
نموة وعبيد وكفرة على المذ هب ولو شهد واحد
على اقراره فلا ولو تقا **الظن** فليس تقا ما ولو
استقل المقتدوف بالاستيفار لم يقع **الموقع كتاب**
قطع الرقة يشترط لوجوبه في المروفي امور
كونه ربع دينار خالصا او قيمته ولو سرق ربعا
سبيكة بناوي ربحا مضروبا فلا قطع في **الاصح**
ولو سرق دنانير ظنها فلوسا لا تساوي ربحا قطع
وكذا ثوب رث في جيبه تمام ربح جهله في **الاصح**
ولها خرج نصا بامن حررت مرتين فان تخلص علم المالك
واعادة الحر في الاخراج الثاني سرقة اخرى ولا قطع
في **الاصح** ولو نهب وعار حنطة ونحوها فانمب

نصا

نصاب قطع في الاصح ولو اشتراك في اخراج نصابين
تطعا والا فلا ولو سرق خيرا وخيرا وكلبا وجلد
ميتة بلا دية فلا قطع فان بلغ انا الحر نصابا قطع على
الصحيح ولا قطع في طنبور ونحوه وقيل ان بلغ
مكسرة نصابا قطع **قلت** الثاني اصح والله اعلم هـ
الثاني كونه ملكا لغيره فلو ملكه بارت وغيره
قبل اخراجه من الجرت او نقص فيه عن نصاب
بالكل وغيره لم يقطع وكذا ان ادعى ملكه على
النص ولو سرقا وادعاه احد هماله او لهما فكذبه
الاخر لم يقطع المدعى وقطع الاخر في الاصح وان
سرق من حررت شريكه مشترك فلا قطع في الاظهر
وان قل نصيبه الثالث عدم شبهته فيه فلا قطع
بسرقة مال اصل وبيع وسيد والاظهر قطع **أحد**
زوجين بالاخر وسرقه مال بيت المال ان فرق لطا
ليس هو منهم فهو والا فالاصح انه ان كان له حق هـ

في المروق كالمصالح وكمدقة وهو فقيبه فلا والاقطع
 والمذهب قطعته بيان مسجد وجدة لا حصره وقتا
 دليل شرح والاصح قطعة عوقوف وأم ولد سرقها
 نائمة أو مجنونة الرابع كونه محرر أملا حظة أو
 حصانة هو منعه فإن كان بصحرا أو مسجدا اشترط
 دوام الحفظ وإن كان يحصن كفي الحفظ معتاد واصطيل
 حرر دواب لا ائنة وثياب وعريضة دار وصفها
 حرر ائنة وثياب بدلة لادلى وتقد ولونام بصحرا
 أو مسجد على ثوب أو توسد متاعا فحرر فلو انقلب
 فزال عنه فلا وثوب ومتاع وضعه بقر به بصحرا
 إن لاحظته محرر والافلا وشروط املا حظة قدرته
 على منع سارق بقوة أو استغاثة ودار منفصلة
 عن العمارة إن كان بها قوم سيقظان حرسه من مع
 فتح الباب واغلاقه والافلا ومنصلة حرر مع املا
 وحافظ ونام ومع فتحه ونومه غير حرر ليله ولدا

نهاد

نهال في الاصح وكن ايقتان تغفله سارق في الد
 مع فان خلت فالمد لهب انها حرر نهال انهم امن
 واغلاقه فان فقد شرطه ولا وخيمة بصحرا ان لم يمسك
 اطنابها وشر في اذ بالها فهي وما فيها كمتاع بصحرا
 والا فلا حرر بشرط حافظ قوي فيها ولونام وما
 شبيهة بانية مغلقة متصلة بالعمارة محررة بلا حافظ
 ويديته يشترط حافظ ولونام وأبلى بصحرا حرر بحا
 يراها ومقطوعة رة يشترط التفات قائدها اليها كل
 ساعة بحيث يراها وان لا يرب فطار على تسعة وغير
 مقطوعة ليست ممر في الاصح وكفن في قبر بيت
 ممر محرر وكن اعقبه بطى في العمارة في الاصح
 لا مضيقه في الاصح **فصل** يقطع موجرا الحرر وكذا
 معبره على الاصح ولو غصب حرر الم يقطع مالكه
 وكذا الجاني في الاصح ولو غصب مالدا وحرره
 حرر مفرق المالك منه مال الغاصب أو جنى المعضوب

فلا قطع في الأصح ولا يقطع مختلس ومشتتب
وجا حد ودبعة ولونقب وعادة في ليلة أخرى
فسيق قطع في الأصح قلت هذا الذي يعلم المالك
لنقب ولم يظهر للطارقين ولا فلا يقطع قطعا
والله اعلم ولونقب وأخرج غيره فلا قطع ولونقب
في النقب وانفرادا أحدهما بالأخر أو وضعه
بقرب النقب فأخرجه آخر قطع المخرج ولو وضعه
بوسطه فأنقذه خارج وهو سائر على صاحبه
لم يقطع في الظاهر ولو مالكا إلى خارج حرزا
وضعه ما جارا أو ظهر دابة سداية أو عرضه
هابة فأخرجته قطع أو وافقه فشت بوضعه
فلا في الأصح ولا يضمن حريرا ولا يقطع
فلك في الأصح ولو نام عبد على بعير فقاده وأخرج
عن القافلة قطع أو حر فلا في الأصح ولو نقل
من بيت مغلق إلى صحن دار بها مفتوح قطع

والا

والا فلا وقيل ان كانا مغلقين قطع ويبق خان
وصحة كبيت ودار في الأصح فصل لا يقطع صبي
وهجوت ومكره ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم
وذمي وفي معاهدنا أقوال أحسنها ان شرط قطعه
بشرقه قطع والا فلا قلت الاظهر عند الجمهور
لا قطع والله اعلم وتثبت السرقة بيمين المدعى
المردودة في الأصح وباقرار السارق والمذهب
قبول رجوعه ومن أقر بعقوبة الله تعالى فالصحيح
ان للقاضي ان يعرض له بالرجوع ولا يقول أرجع
ولو أقربا دعوى انه سرق مال زيد الغائب لم يقطع
في الحال بل يشترط حضوره في الأصح أو انه أكره أمة
غائب على واحد في الحال في الأصح وتثبت شهادة
رجلين فلو شهد رجل وامرأتان ثبت المال ولا
قطع وشتر طر ذكر الشاهد بينا شرط السرقة
ولو اختلفت شاهدان لقوله سرق بكرة والأخر

عشيرة فباطلة وعلى السارق رد ما سرق فان تلف
ضمنه وتقطع يمينه فان سرق ثانيا بعد قطعها
فرجله اليسرى وثالثا يده اليسرى ورابعاً رجله اليمنى
وبعد ذلك بعنبر ويغرس محل قطعه ببيت أو دهن
مغلي قبل هو تامة للحد والأصح انه حق للمقطع
موتته عليه وللامام اهماله وتقطع اليد من
كوع والرجل من مفصل القدم ومن سرق مرار
بلا قطع كف يمينه وان نقصت اربع اصابع
قلت وكذا لو ذهبت الخمر في الأصح والله اعلم
وتقطع يد الاربعة اصابع في الأصح ولو سرق
فسقطت يمينه بأفة سقط القطع او بيارة فلا
على المذهب **باب** قاطع الطريق هو مسلم
تكلف له شوك لا يخلسوك يتعرضون لآخرنا
قله يعتمدون الهرب والدين يغلبون ثم ذموا
بقوتهم قطعاً في حقهم لالفا لة عظيمة و

بالحق

بالحق غوث ليس بقطاع وفقد الغوث يكون
للعبد أو لضعف وقد يغلبون والحالة هذه
في بلادهم قطع ولوعلم الامام قوما يخيفون
الطريق ولم يأخذوا مالا ولا نفساً عن رءسهم بحسب
وغيره واذا اخذ القاطع نصاب السرقة قطعت
يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد فيسراة ويمناه
وان قتل قتل حتما وان قتل واخذ مالا قتل
ثم جلب ثلاثاً ثم ينزل وقيل يبقى حتى يسيل
صديقه وفي قول يجل قليلاً ثم ينزل فيقتل
ومن اعانهم وكثر جمعهم عزر بحسب وتغريب
وغيرهما وقيل يتعين التغريب الى
حيث يراه وقتل القاطع يغلب فيه معنى
القصاص وفي قول الحد فعلى الاول يقتل
بولده وذهبي ولوحات فدية ولو قتل
جميعاً قتل بواحد وللباقين ديات ولو عفا

وليه

قال وجب وسقط القصاص ويقتل حد اولو
قتل مثقل او يقطع عضو فعل به مثله ولو خرج
فاندم لم يرتحم قصاص في الاظهر وتسقط
عقوبات تخص القاطع بثوته قبل القدرة
عليه لا يعدها على المتهرب ولا يقطع سائر
الحدود بها في الاظهر فصلا من لزمه رد
قصاص وقطع وحد قتل وطالبوه جلد
نق قطع ثم قتل ويبادر بقتله بعد قطعه
لا قطعه بعد جلده ان غاب مستحق قتله
وكذا ان حض وقال عجلوا القطع في الدع
واذا اخر مستحق النفس حقه جلد فان
برا قطعه ولو اخر مستحق طرف جلد وعلى
مستحق النفس الصبر حتى يستوفي الطرف
فان بادر بقتل فاستحق الطرف اذ فيه
ولو اخر مستحق الجلد حقه فالقياس صدره

ولو

ولو اجتمع حد ود الله تعالى قدم الاخف
فالاخف او عقوبة بان لله تعالى والاديين
قدم حد قتل على حد زنا والاصح تقدمه
على حد شرب وان القصاص قتل وقطعا
يقدم على الزنا كغالب الشريعة كل شرب
اسكر كثيرة حرم قليله وحد شارب الاصيلا
ومجنونا وحرما وذبيا وهو حر او كذا اكله رد
على الملك هربوهن جهل كونها خمر لم يحد
ولو قرب اسلامه فقال جهلت خمرها
لم يحد او جهلت الحد حد وتحد بدراوى
خمر لا يخبر عمن دقيقه بها ومعجون هي فيه
وكذا احقنه وسعوط في الاصح ومن غص
بلقمة اساغها فخر ان لم يجد غيرها والاصح
ان يرميها لدار وعطش وحد الحر اربعون
والرقيق عشرين بسوطا او ايد او نعال او اطراف

ثياب وقيل يتعين سوط ولورائهما لاهام
فلوعنه ثمانين جاة في الاصح ولزيات
تعزيرات وقيل حد واحد باقراة أو شهادة
رجلين لا يرتفع خم وسكر وثي ويكفي في اقرار
وشهادة شرب خمر وقيل يشترط وهو علم
مختار ولا يحد حال سكره وتسوط الحدود
ما بين قضيب وعصى ورطب ويابس
ويقرقه على الاعضاء الا المقاتل والوجه
قيل والراس ولا تشديك ولا تجرد ثيابه ويوالي
الضرب بحيث يحصل رج و تشكيل فصل
يعر في كل معصية لا حد قبلها ولا كفارة
بحسب أو ضرب أو صفع أو بق ببيع وتجهد
الامام في جسده وقديره وقيل ان تعلق
بأديمه لم يلف توبيخ فان جلد وجب ان ينقص
في عبيد عن عشرين جلدة وخير عن الاربعة وقيل

عشرين

عشرين جلدة ويستوي في هذا جميع المعاصي
في الاصح ولو عفا مستحق حد فلا تعزير للامام
في الاصح او تعزير فله في الاصح كتاب الضياع
وضمان الوكلاء له دفع كل صايل غوايقس او طرف
او بضع او مال فان قتله فلا ضمان ولا تجيب
الدفع عن مال وتجب عن بضع وكذا انفس
قصد هالك او بهيمة لا مسلم في الاظهر والدفع
عن غيره كهو عن نفسه وقيل يجب قطعاً ولو
سقطت جرم ولم يندفع عنه الا بكرها ضمنها
في الاصح ويدفع الصايل بالادخق فان امكن
بلايم او استغاثه حرم الضرب أو بضرب بيد
حرم سوط او سوطاً حرم عصى أو بقطعة
عضو حرم قتل فان امكن هرباً فالمدح
وجوده وخريم قتال ولو عشت يد خلاصها
بالاسهل من فك لجبيه وضرب شد قبده

فإن عجز مسلماً فندرت أسنانه فهدر
ومن نظر إلى حرمه في داره من كوة أو نقب
عمداً فرماه بخيقي كصاة فأنجماه أو أصاب
قرب عينه فخرجه فمات فهدر بشرط عدم
محرم ووجه الناظر قليل واستتار الحرم
قليل والله أعلم فمضون ولو عذر روي وول
وروي ومعلم فمضون ولو حد بشق فلا ضمان
ولو ضرب شارب بنعال وشباب فلا ضمان
على الصبيح وكذا أن يعون سوطا على
الشموس أو أكثر وجب فسطة بالعدد
وفي قول نصف دية ويخريان في قاذق
جلد أحد أو ثمانية ولستقل قطع سلعة
الأمخوفة لا خطر في تركها أو الخطر في قطعها
أكثر ولا بد وجد قطعها من صبي ومجنون
مع الخطران زاد خطر التكرار للسلطان

وله

وله والسلطان قطعها بلا خطر وفصد
وجامة فلو مات بجأيز من هذا فلا ضمان
في الأصح ولو فعل سلطان بصبي مامع
قدية مغلظة في ماله وما وجب بخطا
إمام في حد وحكم فعل عاقلته وفي قول
في بيت المال ولو حده بشاهدتين فبأننا
عبدان أو ذميين أو مراهقين فإن قصر
في اختيارهما فالضمان عليه والله
فالقولات وإن ضمانه عاقلة أو بيت
مال فلا رجوع على الذميين والعبدان
في الأصح ومن ججم أو فصد باذن له يضمن
وقتل جلاد ورض به بأمر الإمام كباشرة
الإمام إن جهل ظلمه وخطاه والاداء
فالقصاص والضمان على الجلاد إن لم يكن
أكراه وتجب ختان المرأة بمن من اللحمية

بأعلى الفرج والرجل يقطع ما يغطي حشوته
بعد البلوغ ويندب تعجيله في سابعه فان
ضعف عن احتماله أخرو من حشوته في سن
لا يحتمله لزمه قصاص الا والدة افان احتمله
وحشته ولم فلا ضمان في الأصح وأجرته في مال
الصبي المختون فصل من كانت مع دابة أو
دواب ضمن اتلا فها نفسا ومالا ليلادونها
ولو بالت او را شت بطريق فتلق به نفس
أو مال فلا ضمان وتحترز عمالا يعتاد
أكر كض شد يدي وحل فان خالف ضمن
ما تولد منه ومن حمل حطبا على ظهري أو بهيمة
فكده بناه فسقط ضمنه وان دخل سوقا
فتلق به نفس أو مال ضمن ان كان زحام
فان لم يكن وتمرق به ثوبه فلا الاثوبان
أعنى وهستدبر البهيمة فيجب شتيهه وانما
يضمنه

يضمنه اذ الميقص صاحب المال فان قصرت
وضعه بطريق أو عرضه للدابة فلا وان
كانت الدابة وحدها فاقلفت زرعا أو غيره
نهارا لم يضمن صاحبها أو ليلا ضمن الا ان لا يطم
في ربطها أو حضر صاحب الزرع وتهاوت
في دفعها وكذا ان كان الزرع في محوط له
باب تركه مفتوحا في الأصح وهرة تسلف طيرا
أو طعاما ان عهده ذلك منها ضمن مالها
في الأصح ليلا ونهارا والحوالا فلا في الأصح.

كتاب السير كاف
الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرض كفاية وقيل عين وأما بعده فلا كفار
حالات أحدهما أن يكونوا ببلادهم ففرض
كفاية اذا فعله من فيهم كفاية سقط الحج
عن الباقيين ومن فرض الكفاية القيام بأقامة

الحج وحل المشكلات في الدين وبعلمه الشرع كالتفسير
وحدیث والفروع بحيث يصلح للقضاة والاد
مر بالمعروف والنهي عن المنكر واحياء الكعبة
كل سنة بالزيادة ودرجته من المسلمين
لكسوة عار وطعام جايح اذا لم يندفع بركاة
وبيت مال وتحمل الشهادة واداءها والحرف
والضايعة وما تتم به المعاش وجواب سلام
على جماعة ومن ابتدأه لا على قاض حاجة
واكل وحماح ولا جواب عليهم ولا جهاد
على صبي ومجنون وامرأة ومريض ودعا
عرج بين واقطع واشل وعبد وعادم
أهبة قتال وكل عذر منع وجوب الحج منع
الجهاد الا خوف طريق من كفار وكذا اذا
من لصوص المسلمين على الصبيح الدين كمال
تحرّم سفر جهاد وغيره الا بادن غريمه ولو لم

لا وقيل

لا وقيل منع سفره خوفاً وتحرّم لادان اليهود
لان المسلمين لا سفر تعلم فرض عين وكذا الكفاية
في الاصح فان اذن ابواه والقرين ثم رجعوا
وجب الرجوع ان لم يحضر الصف فان شرع في قتال
حرم الانصراف في الاظهر الثاني يد خلوت بلدة
لنا قبلهم أهلها الدفع بالممكن فان أمكن
تأهب لقتال وجب الممكن حتى على فقير وولد
ومدين وعبد بلا اذن وقيل ان حصلت مقاد
بأحرار استرط اذن سيده والا فمن قصد
دفع عن نفسه بالممكن ان علم أنه ان أخطأ
قتل وان جاوز الاسرف له ان يقتل ومن
هودون مسافرة القصر من البلدة كأهلها
ومن على مسافرة القصر يلزمهم الموافقة بقتل
الكفاية ان لم يلق أهلها ومن يليهم قيل وان
كفوا ولو أسر وامسكوا فالاصح وجوب النهوض

اليهم الخلاصة وان توقعناه فصل بكرة عزو
يغير اذن الامام او نائبه وسن اذا بعثت
ان يلقوا عليهم وياخذ البيعة بالثبات وله الا
ستعانة بكفار تؤمن حياتهم شهر ويكونون
بحيث لو انضمت فرقنا الكفر قواهم وبعيد
بازن السادة ومراهم اقوياء وله بدل الالهية
والسلاح من بيت المال ومن له ولا يصح استيثارهم
لجهاد ويصح استيثارهم للامام قيل والغيره
ويكره لغار قتل قريب ومحرم استه قتل الالهات
يسمعه بسبب الله او رسوله صلى الله عليه وسلم
والله اعلم وتحرم قتل صبي ومجنون وامرأة وخشي
مشكل وتحل قتل راهب واجير وشيخ ضعيف
واعمي وزمن لا قتال فيهم ولا رأي في الاظهر فسرقوا
وتسبوا سداوهم واموالهم وتجوز حصار الكفار
في البلاد والقلاع وارسل المارة عليهم وديهم بنار

ومنجنيق

ومنجنيق وتبينهم في غفلة فان كانوا يوقهم مسلم
استيرأ وتاجر جان ذلك على المذهب ولو النعم
حرب فقتلوا سداوهم وصبيان جان ربههم وان
دفعوا بهم عن انفسهم ولم تدع ضررهم الى ربههم
فالاطهر تركهم وان نذر سداوهم مسلمين فان لم تدع
ضرورة الى ربههم تركناهم ولا جان ربههم في الاصح
وتحرم الانصراف عن الصف اذا لم يزد عدد الكفار
على مثليتنا الا متحرفا للقتال او متحيزا الى فيئة
ليستجد بها وتجنون الى فيئة بعيدة في الاصح ولا
يشارك متحيزا الى بعيدة الجيش فيما غنم بعد مفارقتها
ويشارك متحيزا الى قرية في الاصح فان راى
على مثليين جان الانصراف الالهة تحرم انصراف مائة
بطل عن مائتين وواحد ضعيف في الاصح وتجنون
المبارزة فان طلبها كافر استجب الخروج اليه وانما
تحسن ممن جرب بنفسه وبازن الدمام وتجنون الانفاق

بناتهم وشجرهم لحاجة القتال والظفر بهم وسكن
ان لم يرح حصولها لنا فان رجي ندب النكره ونحرم
اتلاف الحيوان الا ما يقاتلون عليهم له فحرم او ظفر
بهم او غضاة وخفنا رجوعه اليهم وضراة فصل
نسار الكفار وصبيانهم اذا اسروا رفقوا وكذا
العبيد وتجند الامام في الاحرار الكاملين ويقول
الاحط للمسلمين من قتل وهن وقد اسرى او مال
واسترقاق فان خفي الاخط جسيم حتى يظهر
وقيل لا يسترق وثني وكذا اعز في قول ولو اسلم
اسير عصم دمه وبقي الخياط في الباقي وفي قول
بتعيق الرق واسلام ما فر قبل ظفر به يعصم
دمه وماله وصغار ولده لان وجته على المذهب
فان استرققت انقطع كاحه في الحال وقيل ان كان
بعد دخول انتظرت العدة فلعلها يعتق فيها
وتجوز ارقاق زوجة ذمي وهذا اعتيقه في الأصح

لاعتيق مسلم

لاعتيق مسلم وزوجته على هب واذا سبي
زوجان أو احد هما انفسخ النكاح ان كانا حريين
قبل او رقيقين واذا ارق وعليه دين لم يسقط
فيقضي من ماله ان غنم معه ارقاقه ولو اقترض
ولو اقترض حربي من حربي أو شترى منه ثمن
اسلما او قبلا جزية دام الحق ولو ائلف عليه
فاسلما فلا ضمان في الأصح والمال اما اخذ من أهل
الحرب قهرا غنمة وكذا اما اخذه واحدا أو جمع
من دار الحرب سرقة أو واحد كهيئة اللقطة على
الأصح فان أمكن كونه لمسلم وجب تعريفه ولغا عين
البسيط في الغنمية يأخذ الفوت وما يصلح به ولحم
وشحم وكل طعام يعتاد كله عموما وعلق الدواب
تبا وشعيرا ونحوهما وذبح ما كول للحمه والصبيح
جوان الفاكهة وأنه لا يجب قيمة الذبوح وأنه
لا يختص الجوان عجاج الى طعام وعلق وأنه لا يجوز

ذلك من الحق الجيش بعد الحرب والحيارة وأن من رجع
إلى دار السلام ومعه بقية لزمه ردها إلى المغنم
وموضع التسبيل لهم وكان ما لم يصل عمران
الاسلام في الأصح ولغانم رثيث ولو مجبور عليه
بفلس الأغراض عن الغنمة قبل قسمة الأصح
جوارده بعد فرق الخمس وجوارده لجميعه وبطلانه
من ذي القربى وسالب والمعرض لمن لم تخض ومن
مات فجأة لوارثه ولا تملك الأبقسة ولم تملك
وقيل إن سلمت إلى القسمة بأن ملككم والأفلا تملك
المقاربا لاستيلاكم لتقول ولو كان فيها كلب
أو كلاب تنفع وأراد بعضكم ولم ينزع أعطيه
والا قسمت إن أمكن ولا أقنع والصحيح أن سواد
العراق فتح عنوة وقسم ثم بدلوله ووقف على المسلمين
وخراجه أجرت تؤدى كل سنة لمصالح المسلمين وهو
من عبادان إلى حديثه الموصل طولا ومن دد

القاد

القادسية إلى حلوان عرضا قلت الصحيح أن
البصرة وإن كانت داخلية في حدة السواد فليس
لها حكمه إلا في موضع غزى دخلتها وموضع شربها
وأن ما في السواد من الدواب والمساكن تجوز بيعه
والله أعلم وفتحت مكة لحافد ورها وأرطها
الحياة مدة بيع فصلا يصح من كل مسلم مطلق
مختار أمان حرى وعدد محصور فقط ولا يصح
أمان أسير لمن هو معهم في الأصح ويصح بكل لفظ
يفيد مقصودة وبكتابة ورسالة ويشترط
علم الآخر بالأمان فإن رده بطل وكذا إن
لم يقبل في الأصح وتكفي إشارة مفهومة للقبول
وتجب أن لا تزيد مدة على أربعة أشهر وفي
قول يجوز ما لم تبلغ سنة ولا تجوز أمانات
بعض المسلمين كجاسوس وليس للأمام بنين الأمان
أن لا يخفى خيانة ولا يدخل في الأمان ماله وأهله

بداء الحرب وكان امامه منهما في الاصح الا بشرط
والمسلم بداء كافرين امكنه اظهار دينه استحب
له الهجرة والا وجبت ان اطافها ولو قدر اسير
على حرب لزمه ولو اطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم
او على انهم في امانه حرم فان تبعه قوم فليدفعهم
ولو بقتلهم ولو شرطوا ان لا يخرج من دارهم لم يخرج
الوفاء ولو عاقد الامام علجا بدل على قلعة وله
منها جارية جاز فان فتحت بدلائنه اعطىها
او بغيرها فلا شيء في الاصح فان لم تفتح فلا شيء
وقيل ان لم يعلق الجعل بالفتح فله اجرة مثل فان
لم يكن فيها جارية او ماتت قبل العقد فلا
شيء بعد الظفر قبل التسليم وجب بدل او قبل
ظفر فلا في الاظهر وان سلمت فالمد هيبة وجوب
بدل وهو اجرة مثل وقيل قيمتها كتاب
الجزية صورة عقدها اق كمداء الاسلام او ادت

بي

في اقامتهم بها على ان تبذلوا جزية وسفاد والحكم
الاسلام والاصح اشتراط ذكر قد رها لالكف المسأ
عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه
ولا يصح العقد مؤقتا على المذهب ويشترط لفظ
قبول ولو وجد كافر بداءنا فقال دخلت اسلم
كلام الله او رسوله او بآمان مسلم صدق
وفي دعوى الامان وجه ويشترط لعقدها
الامام او نائبه وعليه الاجابة اذا طلبوا الاجا
سوسا نحاشه ولا تعقد الا لليهود والنصارى
والجوس واولاد من يهود او نصر قبل الفسخ
او شككنا في وقتنه وكذا ان عام التمسكه بصحف
ابراهيم ورسول داود صلى الله عليه وسلم ومن
أحد البوذية كثنى والاخر وثى على المذهب ولا جزية
على امرأة وخنى ومن فيه رق وصى ومجنون فان
تقطع جنونه قبلد كساعة من شهر لزمته او كثيرا

كيوم ويوم فالأصح تلفق الأفاقة فإذ بلغت
سنة وجبت ولو بلغ ابن دمي ولم يبدل جريته
الحق بما منه وإن بدلها عقده وقيل عليه
آبيه والمذهب وجوبها على من وشيخ هرم
وأعمى وراعي وأجير وفقير عجز عن كسب
فإذا تمت سنة وهو معسر في دمه حتى يوسر
ومنع كل كافر من استيطان الحجاز وهو مكة
والمدينة واليمامة وقراها وقيل له الإقامة
في طرقه المستدة ولو دخله بغير إذن الإمام
أخرجه وعذره أن علم أنه مهتوم فإن أئمة أئمة
أذن له أن كان مصلحة للمسلمين كرسالة وحمل
ما يحتاج إليه فإن كان لتجارة ليس فيها كبير
حاجة لم يأذن إلا بشرط أخذ شيء منها ولا يقيم
إلا ثلاثة أيام ومنعه دخول حرم مكة فإن
كان رسولا خرج إليه الإمام أو نائب سعيه

وإن مرض

وإن مرض فيه نقل وإن خيف موته فإن لم يدر
فيه فإن دفن بشي وأخرج وإن مرض في غيره من
الحجاز وعظمت المشقة في نقله تركه والنقل فإن
دفن مات وتعت ر نقله دفن هناك وصل
أقل الجريته دينار لكل سنة ويستحب للإمام
مما كسبه حتى يأخذ من متوسط دينارين وعش
أربعة ولو عقدت بأكثر ثم علم وجواز دينارين
ما التزمه فإن أبوا فالأصح أنهم ناقضون ولو
دمي أو مات بعد سنتين أخذت جريته من
تركته مقلدة على الوصايا ويسوي بينهما وبين
دين آدمي على المذهب أو في خلال سنة فقسط
وفي قول لا شيء وتوخت باهانة فيجلس الأخذ
ويقوم الدمي ويطأ على رأسه وتحنى ظهره ذن
وبعضها في المبران ويقبض الأخذ لجنته ويضرب
لهزيمة وكله مساجب وقيل واجب فعلى الأول

له توكل مسلم بالادار وحوالة عليه وان يضمنها
قلت هذه الهيئة باطلة ودعوى استجبابها خطأ
وانجبابها أشد خطأ والله اعلم ويستحب للامام
اذا امسكه ان يشرط عليهم اذا ضلوا ان يفي بطلبهم
ضياقة من هم منهم من المسلمين زائدا على اقل جرة
وقيل يجوز منعهما وتجعل على غير متوسيط
لا فقير في الاصح ويذكر عدد الضيفات رجلا
وفرسانا وحنس الطعام والادم وقد رهما
ولكل واحد كذا وعلو الدواب ومنزل الضيفات
من كيسة وفاضل مسكن ومقامهم ولا يجاوز ثلاثة
ايام ولو قال قوم نودى الجرية باسم صدقة لا
جرية وللامام اجابتهم اذا رآهم ويضعف عليهم
الزكاة فمن خمسة ابعرة شتات وخمسة
وعشرين بيتا مخاض وعشرين دينار دينار وما
ثني درهم عشرة وخمس العشرات ولو وجب بيتا مخاض

مع جبران

مع جبران لم يضعف الجبران في الاصح ولو كان
بعض نصيب لم يجز قسطه في الاظهر ثم لما خوذ
جرية فلا يؤخذ من مال من الاحدية على فصل
يلزمنا الكف عنهم وضمان ما سلفه عليهم نفسا
ومالا ودفع اهل الحرب عنهم وقيل ان انقروا
ببلد لم يلزمنا دفعهم الدفع وهم اجدان
كيسة في بلد احد شاة او اسلم اهله عليه وما
قبح عتوة لا يحد ثوبها فيه ولا يفرون على
كيسة كانت فيه في الاصح او ضلوا بشرط ان الارض
لنا وشرط ان شاة لهم وابقاء الكنائس جارا وان
اتلقوا الاصح المنع او لهم قررت ولم الاخذ
في الاصح ومنعون وجوبا وقيل ندبا من دفع
بناء جار مسلم والاصح المنع من المساواة وانهم
لو كانوا بحلة منفصلة لم يمنعوا ومنعوا الذي
ركوب خيل لا حيدر وبغال نفيسة وركوب بالاف

وركاب خشب لا حديد ولا سرج ويلجأ إلى الحصن
اضيق الطرق ولا يوقر ولا يصعد في مجلس
ويؤمر بالغيار والرنار فوق الثياب وإذا
دخل حياها فيه مسلمون أو عجم دمن ثيابه
جعل في عنقه خاتم من حديد أو رصاص ونحوه
ومنعه من سماعه المسلمين شركا وقولهم في
غزاه أو السبع ومن أظهر خمر أو خنزير
أو ناقوس وعيد ولو شرطت هذه الأمور
في الفوالم ينقض العهد ولو قاتلونا أو
امتنعوا من الجزية أو من أجر حكم الإسلام
انقضت ولو رزق دمي مسلمة أو صابها بنكاح
أو دلاهل الحرب على عوق المسلمين أو فتن
مسلمنا عن دينه أو طعن في الإسلام أو القرآن
أو ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء
فالأصح أنه إن شرط انقضاء العهد بما انقض

والا

والأقلا ومن انتقض عهده بقتال جاد دفعه
وقتاله أو بغيره لم يجب إبلاغه ما منه في الظاهر
بل يختار الدمام فيه قتلا ورقا ومنا وفدا
فإن أسلم قبل الاختيار امتنع الرق وإذا بطل
أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم والصبيان
في الأصح وإذا خنار دمي بنك العهد والحق
بدا الحرب بلغ أماننا باب العهد
عقدها لكفار إقليم يختص بالديار ونائبه
فيها ولبلدة بجوار لو إلى الإقليم أيضا وإنما
تعتد لمطية كضعفنا بقلة عدد واهبة
أو رجاسا سلامهم أو بدل جزية فإن لم يكن
جارت أربعة أشهر لا سنة وكذا دونها
في الأظهر ولضعف تجور عشر سنين فقط
وقتي زاد على الجائر فقولان تفريق الصفقة
واطلاق العقد بفسده وكذا شرطها سبيل

على الصحيح بأن شرط منع فكه اسرانا أو نكره
مالنا لهم ولا نقصد لهم دمة بدون دينار أو دفع
مال اليهم وتصح الهدنة على أن ينقضها إلا
مما متى شدة ومتى صحت وجب الكف عنهم حتى
تتقضى أو ينقضوها بتصريح أو قتلنا أو مكا
تبه أهل الحرب بعورة لنا أو قتل مسلم وإذا
انقضت جازت الاغاثة عليهم وبياتهم ولو
نقض بعضهم ولم ينكر الباقي بقول ولا
فعل انتقض فيهم أيضا وإن أنكروا باعترالهم
أو اعلام الأمام ببقائهم على العهد فلا ولو خاف
حياسهم فله بئذ عهدهم اليهم ويبلغهم المأمن
ولا يندب عقله الذمة بتهمة ولا يجوز شرط
رسد مسلمة تأنيها منهم فإن الشرط وكذا العقد
في الأصح وإن شرط رد من جاء أو لم يكره
فجأت امرأة لم تجب دفع مهر إلى زوجها
في أنفسهم

في الظاهر ولا يرد جسي ومجنون وكذا عبد
وحر لا عشيرة له على المذهب ويرد من له
عشيرة طلبته اليها إلى غيرها إلا أن يقدر
المطلوب على قهر الطالب والهرب منه
ومعنى الرقة أن تخلى بينه وبين طالبه ولا
على الرجوع ولا يلزمه الرجوع وله قتل الطالب
ولنا التعريض له به لا التصريح ولو شرط أن
يرد وأمن جاءهم مرنك أمنا لم يمتهم الوفاقان
أبوا فقد نقضوا والظاهر جواز شرط أن لا
يرد **كتاب الصيد**
ذكاة الحيوان مما كوله الله في خلق
أوليائه أن قدر عليه ولا في بعض من هو حيث
كان وشرط ذبحه وصايد حل من كنهه وتحل
ذكاته كتابية ولو شاركه مجوسي مسلما
في ذبحه أو اصطادا حرم ولو أرسلا كلبين

أو سهمين فان سبق الة السلم فقتل أو انتهى
الى حركة مذبوح حل ولو انعكس أو جرحه معها
أو جعل أو مرتباً ولم يرهق أحدهما حرم
وتحل ذم صبي مهين وكذا غريمين ومجنون
وسكران في الاظهر وتكدة ذكاة النعمى وتحرم
صيد بريه وكلب في الذم وتحل ميتة السمكة
والجراد ولو صاد هما مجوس وكذا الدود
المولود من طعام كحل وفالكهة اذا أكل معه
في الذم ولا يقطع بعض سمكة فان فعل
أو بلغ سمكة حية حل في الذم وإذا رمى صيدا
متوحشا أو بعيرا نذراً أو شاة شرهت بسهم
أو أرسل عليه جارية فأصاب ثنيا من بدنه
ومات في الحال حل ولو تركه يغير وخوة
في بئر ولم يكن قطع حلقومه فكنا ذكلاً
الذم لا تحل بار سأل الكلب وصحبه الرويان

والشائ

والشائ والله أعلم وحتى تيسر لحقوه بعدو
أو يهدأ استعانة ممن يستقبله فيقدو عليه
ويكفي في الناذ والمتردى جرح يفضي الى الرهوف
وقيل يندثر طامد فف وإذا أرسل سهماً
أو كلباً أو طائراً على صيد فأصابه ومات
فان لم يدركه فيه حياة مستقرة أو أدركها
وتعد رذخه بله تقصير بأن سل لسكين فيات
قبل اماكن أو امتنع بقوته ومات قبل القدر
حل وان مات لتقصيره بأن لا يكون معه سكين
أو غصبت أو بنش في الذم حرم ولو كاه ففقد
نصفين حل ولو أتيان منه عضو الجرح مذبوح
حل العضو والبدن أو يغيره كفف ثم ذبحه
أو جرحه جرحاً آخر مكف فحرم العضو وحل
الباني فان لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح حل
الجميع وقيل تحرم العضو ذكاة كل حيوان

قد ر عليه بقطر كل الحلقوم وهو مخرج النفس
والمرى وهو مجرى الطعام ويستحب قطع
الودجين وهما عرقان في صفحتي النعق
ولو دح من قفاه ~~عنه~~ فان أسرع فقطعه
الحلقوم والمرى وبه حياة مستقرة حل والا
فلا وكذا ادخال سكين باذن ثعلب وسن
نحر ابل وذخ بقر وغنم ويجوز عكسه وان
يكون البعير قائما معقول ركبته والبقر
والشاة مضجعة لجنبها الايسر وتترك

رجلها اليمنى وتترك باي القوائم وان يحد
شفقه ويوجهه للقبلة ذبيحته وان يقول
باسم الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
ولا يقل باسم واسم محمد **فصل** في
مقدور عليه وحرم غيره بكل محد ~~مخرج~~ كحد
ونحاسن وذهب خشب وقصب حجر وجاج

الاذخر

الاذخر او سناو ساير العظام فلو قتل مثقل او قتل
محد كبن دقة وسنوطا وسهم بلا فصل واحد
او سهم وبن دقة او جرحه فصل وان فيه عرض
السهم في مروة ومات بهما او انخفق باجولة
او انصابه سهم فوقع بأرض او حل ففسق طهره
حرم ولو انصابه سهم بالهواء فسقط بأرض وما
حل وحل الاصطياد بخوارج السباع والطير
كلاب وفهد وبار وشاهين بشرط كونها
معلمة بان تنزح جراحة السباع بنزح حاجبه
وسنرسل بارساله وممسك الصيد ولا يكل منه
ويشترط تركه الاكل في جراحة الطير في الاظهر
ويشترط تكره هذه الامور بحيث يظن
تأديب الجارحة ولو ظهر كونه معلما ثم اكل من لحم
صيد لم يحل ذلك الصيد في الاظهر فشترط تعليم جديد
ولا اثر للعق الدم ومعضن الكلب من الصيد نجس والاصح

انه لا يبغي عنه وانه يبغي غنمه عامر ونزاد ولا تجب
ان يبور ويخرج ولو تحاملت الجارية على صيد
فقتله بقتلها حل في الآكلين ولو كان بينه سكين
فسمقتا واخرج به صيد او احتكت به شاة وهو
في يده فأنقطع حلقومها ومريتها واسترسل
كلب بنفسه فقتل لم يحل وكذا لو استرسل
كلب فأغراه صاحبه فزاد عدوه في الآكل ولو
أصابه سم باعانة نزع حل ولو أسل سحما الأختبا
فوقته أو إلى غرض فاعترض صيد فقتله حرم في الآكل
ولو رمى صيد أظنه حجر أو سرب ظبار فأصاب واحدة
حلت ولو قصد واحدة فأصاب غيرها
حلت في الأصح ولو غاب عنه الكلب والصيد
ثم وجد ميتا حرم وان جرحه وغاب ثم وجد
ميتا حرم في الأظهر فصل في ملكه الصيد
بضبط بيده ويخرج منه فف وبان زمان وكسر جناح
ويبو

ويوقعه في شبكة نصصها وبالخاجة إلى المصيق
لا يفلت منه ولو وقع صيد في ملكه وصار مقد
وراعليه يتوصل وغيره لم يملكه في الأصح ومضى
ملكه لم يزل ملكه بانقلاته وكذا ابارسال
المالك له في الأصح ولو تحول حمامه إلى بئر غيره
لزمه ردة فان اختلط وعس التمييز لم يصح بيع
أحدهما وهبته شيئا منه لثالث ويجوز لصاحبه
في الأصح فان باعها والعدد معلوم والقيمة
سواء أصح والإفلا ولو جرح الصيد اثنتان
متعاقبات فإن دفع الثانية أو أرمى دون
الأول فهو للثاني وان دفع الأول فله وان
أرمى فله ثم اندفع الثاني بقطع حلقوم
ومريتها فهو حلال وعليه للأول ما نقص
بالنزع وان دفع لا يقطعها أو لم يقطع
ومات بالبحر حين فحرام ويضمنه الثاني للأول

وان جرحا منها أو ذففا أو أرت منا فلها وان ذ
دفع أحدهما أو أرت من دون الأول خرفله
وان ذفق واحد وأرت من آخر وجهل السابق
حرم على المذنب **كتاب الأضحية**
هي سنة لا تجب الا بالتزام وسن لم يربها أن
لا يزيل شعرة ولا ظفر في عشر ذي الحجة حتى
يضحي وأن يذبحها بنفسه ولا يشهد لها
ولا تصح الا من أبل وبقر وغنم وشرط أبل أن
يطعن في السنة السادسة ويقر ويقر في السنة
الثالثة وضأت في الثانية وتكون ذكر وأنثى
وخفي والبغير والبقر عن سبعة والثاة عن
واحد وأفضلها بعير ثم بقرة ثم ضأن
ثم معز وسبع شياه أفضل من بعير وثاة
أفضل من مشاركة في بعير وشرطها
علامه من عيب ينقص لحمها فلا تجزئ

عجفار

عجفار ومجنونة ومقطوعة بعض أذن عرج
وعور ومرض وحرب بين ولا يفرسيرا
ولا فقد قرن وكذا اشق الأذن وخرقها
في الأصح قلت الأصح المنصوص به في سيرة
الحرب والله أعلم ويدخل وقتها إذا ارتفعت
الشمس كرمح يوم النحر ثم مضى قدر ركعتين
وخطبتين خفيهتين ويبقى حتى تغرب الشمس الشرق
قلت ان نفاع الشمس فضيلة والشرط طلوعها
ثم مضى قدر ركعتين والخطبتين والله أعلم
وهذا نذر معينة فقال الله على أن أضحي
لرمة ذبحها في هذا الوقت فإن تلفت قبله
فلا شيء عليه وإن أتلفها لرمة أن يشتري بقيتها
مثلها ويذبحها فيه وإن نذر في ذمته ثم عيب
لرمة ذبحها فيه فإن تلفت قبله بقي الأصل
عليه في الأصح ويقتصر النية عند الذبح إن لم يسبق

تغيبين وكذا ان قال جعلتها اضحية في الاصح
وان وكل بالذبح نوى عند اعطاء الوكيل او
ذبحه وله الاكل من اضحية تطوع واطعام الا
غنيار لا تليكم وياكل ثلثا وفي قول تصفاوا
وجوب تصدق ببعضها والافضل بأكملها الا
لقمات يتركها ياكلها ويتصدق بجلدها
او ينتفع به وولد الواجبة بذبح وله اكل كله
وشرب فاضل لبنها ولا تضحية لرقيق فان
اذن سيده وقعته له ولا يضحي ملائب ولا
اذن ولا يضحي عن الغير بغير اذنه ولا عن ميت
ان لم يوصى بها **فصل** ومن ان يعق
عن غلام بشاتين وعن جارية بشاة وسن
وسلامتها والاكل والتصدق كالا ضحية
ومن طبخها ولا يكره عظم وان تلتح يوم
سابع ولادته ويسمى فيه ويخلق رأسه بعد ظهها

ويتصدق

ويتصدق برنته ذهباً او فضة ويؤذنه في اذنه
حين يولد ويتحنك بتمر **كتاب** الاطعمة
حيوان البحر السمك منه حلال كيف مات وكذا
غيره في الاتباع وقيل لا وقيل ان اكله من له في
البرحل والافلا ككلب وحمار وما يعيش في
بروح كضفدع وشرطان وحيدة حرام وحيوان
البرحل منه الانعام والخيل وبقرة وحش وحمك
وطي وضيع وضب وارنب وتعلب وبربع
وفنكة وسمور ويحرم بغل وحمار اهلي
وكالذي ناب من السباع ومخلب من الطير كاسد
وغرود وشودب وقيل وقرود وباروسفر
وشاهين ونسر وعقاب وكذا ابن اوى
وهرة وحش في الاتباع وتحرم ما ندبقت له
كحبة وعقرب وخراب ايقع وحداة وفارة
وكل سبع ضار وكذا ارحمة وبغاة والاصح

حل غراب رزع وتخرج بيغاوطا ووس وتخل نعامه
 وكركي وتبط واؤرب وديجاج وحمائم وهو كل
 ما عب وهدر وما على شكل عصفور وان
 اختلف لونه ونوعه كعند لسبب وصورة
 وزور ولا خطاف وتخل وتخل وذباب
 وحشرات كتنفساء ودود وكذا اما تولد
 من ما كسول وغيره وما لا نص فيه ان
 استطابة اهل يسار وظباع سليمة من
 العرب في حال رفاهية حل وان استنجت
 فاحوان جهل اسم حيوان ستلوا وعمل
 بقسميتهم وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر
 بالاشبه به واذا ظهر تغير كحلالة حرم
 وقيل بكرة قلت الاصح بكرة والله اعلم
 فان علفت طاهرا فطاب حل ولو تنجس
 طاهرا فحل وديس ذائب حرم وما ليس

بجامة

بخابرة بخس كجامة وكس مكروه وسن ان لا ياكل
 ويطعمه رقيقه وفاضحه وتخل جنين فوجد
 ميتا في بطن مدكاة ومن خاف على نفسه موتا
 او مرضا مخوفا ووجد محرما لزمه اكله وقيل
 يجوز فان توقع حلا لا قريبا لم يجز غير ذلك الرق
 والا فحق قول يشبع والظاهر سد الرق الا ان
 يخاف تلقا ان اقتصر وله اكل اذ هي ميتة
 وقتل مرتد وحربي لازمي ومستامن وصبي
 حر بما قلت الاصح حل قتل الصبي والمرأة
 الحسين لا شك الله اعلم ولو وجد طعام
 غائب اكله وغرم او حاضر مضطرا لم يلزمه
 بك له ان لم يفصل عنه فان اثر مضطرا مسلما
 جان او غير مضطرا لزمه اكله مضطرا مسلم
 او ذمي فان منعه فله قهره وان قتله وانما
 يلزمه بعوض ناجر ان حضر والافسحية

١٢٤

ولو أظفوه ولم يذكروا في الأصح لا عوض
ولو وجد مضطربة ميتة وطعام غيره أو محرم
ميتة وصيدا فالملك هب الكلبها والأصم
تحمي قطع بعضه لا كله قلت الأصح جواز
وشرطه فقد الميعة وخوها وان يكون الخوف
في قطعه أقل وتحرم قطعه لغيره ومن معصوم
والله أعلم **كتاب المسابقة والمناضلة**
هي أسفة وتخل أخذ عوض عليهما وتصح
المناضلة على سهام وكذا من سبق في
ورماح ورمي بأحجار ومن جئني وكل نأ
في الحرب على الملك هب لا على كرة صولجات
وبندق وسباحة وشطرنج وخاتم ووقوف
على رجل ومعرفة ما بيده وتصح المسابقة
على خيل وكذا فيل وبغل وحصار في الأظهر
لا طير وصرع في الأصح والأظهر أن عقدهما

بفتح الصاد واللام
أي يحجب وهما كره
عوض عن واد
المحلي

الحديث لا سبق الا في
خفي أو حافر أو متصل
رواه الأريصه
وحسنه الترمذي
قوله ونصل قال الرازي
هو شامل النصل السهم
والسيف والكنين والرايح

استدل البغل بحديث
لبيغته الشهباء يوم حنين ١٥ غيره
ركوبه عليه الضلع والسلام

لارم

لارم لا جابر فليس لاحدهما فسدته ولا تركه
العمل قبل شروع وبعده ولا زيادة ونقص فيه
ولا في مال وشرط المسابقة علم الموقف والغاية
وتساويهما فيهما وتعيين الفرسين ويتعيان
وامكان سبق كل واحد والعلم بالمال المشروط
وتجوز شرط المال من غيرهما بأن يقول الإمام
أو أحد الرعية من سبق منكأ فله في بيت المال
أو على كذا أو من أحدهما فيقول أن سبقتي
فلك على كذا أو سبقتك فلا شيء عليك فإن
شرط أن من سبق منهما فله على الآخر كذا التبع
الإجماع فريسه كفى لفرسيهما فإن سبقهما
أخذ المالكين وإن سبقا لا وجا أمعا فلا شيء لاحد
وإن جامع أحدهما فيمال هذا النفس
ومال المتأخر للمحلي وللذي معه وقبل للمحلي
فقط وإن جا أحدهما ثم المحلل ثم الآخر فمال الآخر

١٤٤

للاول في الاصح وان تسابق ثلاثة فصاعد أو شرط
للتاني مثل الاول ففسد ودونه يجوز في الاصح
وسبق ابل يكتفى وخيل بعنف وقيل بالقوايم
فيها ويشترط للمناضلة بيان أن الرمي مبادرة
وهي أن يدير أحد هيا بأصابة العدد المطلوب
أو مخاطبة وهي أن تقابل أصابا تهما ويطلق
المشرك فمن زاد بعد ذلك ففاضل وبيان
عدد نوب الرمي والاصابة ومسافة الرمي وقد
الغرض طولا وعرضا الا أن يعقد موضعه
فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عليه وليسنا
لرعي من قرع وهو أصابة الشن بلا خدش
أو خرق وهو أن يشق فيه أو خشق
وهو أن يشق أو هرق وهو أن ينفذ فإن
اطلقا اقتضى القرع وتجوز عوض المناضلة
من حيث يجوز عوض المسابقة بشرطه ولا بد

ولا يشترط

ولا يشترط تعيين قوس وسم فان عين لغا
وجان أكله مثله فان شرط منع اليد اله ففسد
العقد والظاهر اشتراط بيان البادئ بالرمي ولو
جمع للمناضلة فانتصب زعيمان مختاران أصابا
وجان ولا يجوز شرط تعيينهما بقرعة فان أختار
غريبا ظنه راميا فبان خلافه بطل العقد فيه
وسقط من الحرب الآخر واحد وفي بطلات
الباقى قول الصفقة فان صححنا فلهم جميعا
الخيار فان أجازوا وتنازعوا فيمن ينقط
بدله ففسخ العقد وإذا نضل حزب قسم المال
بحسب الاصابة وقيل بالسوية ويشترط
في الاصابة المشروطة أن تحصل بالنصل
فلو تلف وثن أو قوس أو عرض شيء انقطع
به السهم وأصاب حسب له والاله بحسب عليه
ولو نقلت ربع الغرض فأصاب مؤلفه

حسب له والا فلا تحسب عليه ولو شرطا خسفت
فتقبل الله سقطا أو لقي صلابة فسقط حسب
كتاب الايمان لا تتعقد إلا
بنيات الله تعالى أو صفة له كقوله والله ورب
العالمين والحي الذي لا يموت ومن نفس بيده
وكل اسم مختص به سبحانه وتعالى ولا يقبل
قوله لغيره إلا به الإيمانية وما اتصف إليه سبحانه
وتعالى عند الإطلاق كالرحم والمخالق والرازق
والرب تتعقد به الإيمانية إلا أن يريد غيرهما
استعمل فيه وفي غيره سواء كالشيء والوجود
والعالم والحي ليس يمين الابنية والصفة
كوعظمة الله وعزته وجلاله وكبريائه
وكلامه وعمله وقدرته ومشيئته يمين
الآن ينوي بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدرة
ولو قال وحق الله فيمين إلا أن يريد العبادات
وحروف

وحروف القسم بآء وو وواتر كبا لله والله
وتالله وتختص التآ بالله ولو قال الله وضع
أو نصب أو جرف ليس يمين الابنية ولو قال
أقسمت أو أقسم أو حلفت أو أحلف بالله
لا فعلن فيمين إن نواهما أو أطلقا وإن قال
قصدت خبرا ما ضيا أو مستقبلا صدق
باطنا وكذا إذا ظهر على المذهب ولو قال
لغيره أقسمت عليك الله أو أسألك بالله
لتفعلن وأراد يمين نفسه فيمين والأفلا وله
قال إن فعلت كذا إنا نأبىه من أو نصرني أو نأبى
من الإسلام فليس يمين ومن سبق لسأله
إلى لفظها فلا قصد لم تتعقد يمينه وتصح
على ما مضى ومستقبل وهي مكرهة إلا في
طاعة فإن حلف على تركه واجب أو فعل حرام
عصى ولزمه الحنث والكفارة أو تركه مندوب

أو فعل مكرره من حنثه وعليه كفارة أو تركه
مباح أو فعله فالأفضل تركه الحنث وقيل الحنث
وله تقديم كفارة بغير صوم على حنث جابر قيل
وحرام قلت هذه الأصح والله أعلم وكفارة ظهار
على العود وقتل على الموت ومنه ور ما لم
فصل في تخيير في كفارة اليمين بين عتق
كالظهار وأطعام عشرة مساكين كل مسكين
مد حب طل من غالب قوت بلده وكسوتهم مما يسي
كسوة كقبض أو عمامة أو أزاراة لا خفى
وقفارين ومنطقة ولا يشترط صلاحيته به
المد فوع اليه فيجوز سرا ويل صغير كبير
لا يطلع له وقطن وكفان وحرير لامرأة
ورجل وليس له نكاح فان عجز عن الثلاثة
لزمه صوم ثلاثة أيام ولا يجزئ تابعا
في الاظهر وان غاب ماله انظره ولم يصم
ولا يكفر

ولا يكفر عبد مال الا اذا ملكه سيده طعاما أو كسوة
وقلنا ملكه بل يكفر بصوم فان ضره وكان حلق
وحنث باذن سيده صام بالاذن أو وجد
بلا اذن لم يصم الا بالاذن وان اذن في أحد هما
فالاصح اعتبار الحلق ومن بعضه حر وله
مال يكفر بطعام أو كسوة لا عتق فصل
حلق لا يسكنها أو لا يقيم فيها وليخرج في الحال
فان ملك بلا عذر حنث وان بعث متاعه
وان اشتغل باسباب الخروج كجمع متاع
أو اخراج أهل وليس ثوب له يحنث وان حلق
لا يسكنه في هذه الدار فخرج أحد هما في الحال
لم يحنث وكذا لو بين بينهما جدار لكل
جانب مدخل في الأصح ولو حلق لا يدخلها
وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج فلا حنث
بهذا أو لا يترك وح أو لا يسطرها ولا يلبس

أولاد بركب أو لا يقوم أو لا يقعد فاستندام
هذه الأحوال حنثاً قلت تحنث به باستدامة
النزوح والتطهر غلطا إلى هول واستدامة
طبيب ليس تطيباً في الأصح وكذا أو طار و صوم
وصلاة والله أعلم ومن خلق لا يدخل داراً حنث
بداخله هل يزد داخل الباب أو بين يمين لا يدخل
طاف قد أم الباب ولا يصعد سطح غير محوط
وكذا أمحوط في الأصح ولو دخل يده أو رأسه
أو رجلاه لم تحنث فإن وضع رجله فيها
معتمد عليها حنث ولو أتته دم مت
فدخل وقد بقي أساس الحيطان حنث وإن
صارت قضا أو جعلت مسجد أو جواما
أو ستاناً فلا ولو خلق لا يدخل داراً بركب
حنث بدخوله ما سكنها ملك لا بأعارة وإجالة
وعصب إلا أن يركب مسكنه وتحنث بما ملكه ولا

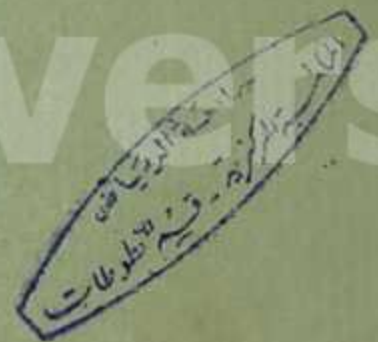
سكنه

ولا يسكنه إلا أن يركب مسكنه ولو خلق لا يدخل داراً
ركباً أو لا يركب عبدة أو زوجته فباعهما أو طلقها
فدخل وكلم لم تحنث إلا أن يقول داره هذه
أو زوجته هذه أو عبدة هذه فيحنث إلا أن
يريد ما دام ملكه ولو خلق لا يدخلها من ذا
الباب فخرج ونصب في موضع آخر مسكناً لم تحنث
بالثاني وتحنث بالاول في الأصح أو لا يدخل بيتاً
حنث بكل بيت من طين أو حجر أو آجر أو خشب
أو خيمة ولا تحنث بمسجد وحمام وكسبة وغار
جبل أو لا يدخل على ريد قد دخل بيتاً فيه ريد
وغيره حنث وفي قول إن نوى الدخول على
غيره دونه لا تحنث ولو جهل حضوره فلا في
حنث الناس قلت ولو خلق لا يسلم على مسلم
على قوم هو فيهم واستشفاء لم تحنث وإن أطلق
حنث في الأظهر والله أعلم فصل خلق لا ياكل

الروس ولا نية الحنف برؤس تباع وحدها لا طير
وحوت وصيد الابل تباع فيه مفرقة والبيض يحمل
على ما رايل بايضة في الحياة كدجاج ونعامه وحمل
لا سمكة وجراد واللحم على نعم وخيل وحش وطير
لا سمكة وشحم بطن وكبد وطحال
وقلب في الأصح والأصح تناول لحم رأس ولسان
وشحم ظهر وجنب وأن شحم الظهر لا يتناولها شحم
وأن لآلية والسنام ليسا شحميا ولا لحما وأن الآلية
لا تتناول ساما ولا يتناولها والدهم يتناولها وشحم
ظهر وبطن وكل دهن ولحم البقر يتناول جاموسا
ولو قال مشير إلى الحنطة لا أكل هون حنف
بأكلها على هيئتها وبطونها وخبزها ولو قال
لا أكل هذه الحنطة حنف بأكلها مطبوخة
ونية ومقلبة لا بطونها وسويقها دود
وعجينها وخبزها ولا يتناول رطب تمر ولا

ولا عنب

ولا عنب زيبا وكذا العكوس ولو قال لا أكل
هذه الرطب فتتم فأكله أولا أكل الصبي كالمه
شيد خافا حنف في الأصح والخبز يتناول كل خبز
كحنطة وشعير وأرز وباقلا وذرة وحمص
فلو شرد فأكله حنف ولو حلق لا يأكل سويقا
فسقه أو تناول له بأصبع حنف وإن جعله في ماء
فسقه فلا أولا يشرجه في العكس أو لا يأكل البنا
أو ما يتبع آخر فأكله بخبز حنف أو شرجه فلا
أو لا يشرجه في العكس أو لا يأكل سمنافأكله
بخبز جامدا أو ذابا حنف وإن شرب ذابا فلا
وإن أكله في عصيدة حنف إن كانت عينة
ظاهرة ويدخل في فاكهة رطب وعنب ورمان
وأخرج ويرطب ويابس **قلت** وليهون وثيق
وكذا ابطاخ ولب فستق وبندي وغيرهما
في الأصح لا قنار وخيار وباذخان وجزر



ولا يدخل في الثمار يابس والله أعلم ولو أطلق
بطيخ وثمر وجوز لم يدخل هندی والطعام
يتناول قوتا وفاكهة وأدما وحلوى ولو
قال لا أكل من هذه البقعة تناول لحمها دون
ولد ولبن أو من هذه الشجرة فثمر دون ورق
وطرف غصن فصل حلق لا يأكل هذه
الثمرة فاختلطت بثمر فأكاله الأثره ذه
لم تحنت أو لياكلها فاختلطت بثمر لم يترأ
إلا بالجميع أو لياكل هذه الرمانة فأنما يترجميع
حباتها أو لا يلبس هذين لم تحنت بأحد هما فإن
فان لبسهما معا أو هر تباحت أو لا لبس
هذا ولا هذا حنت بأحد هما أو لياكلن
ذا الطعام عند افمات قبله فلا شيء عليه وإن
مات أو تلف الطعام في الغد بعد تمكنه من
أكاله حنت وقبله قولان كلكه وإن أكله
بأكمله

بأكمله أو غيره قبل الغد حنت وإن تلف أو أكله
أجنبي فكمكده أو لا قضين حكمه عند رأس الهلال
فليقض عند غروب الشمس آخر الشهر فإن قدم
أو مضى بعد الغروب قد ر إمكاه حنت وإن شرع
في الكيل حينئذ ولم يفرغ لكثرة الأبعد مدة ذه
لم تحنت أو لا يتكلم فسيح أو قرأ قرأنا فلا حنت
أو لا يكلمه فسلم عليه حنت وإن كانته أو راسله
أو أشار إليه بيده أو غيره فلا في الجدي وإن قرأ
آية أو هيمها مقصوده وقصد قراءة لم تحنت
والاحنت أو لا مال له حنت بكل نوع وإن قال حتى
ثوب بدنه وهدبر ومعلق عنقه بصفة وما وصي
ودين حال وكذا مؤجل في الأصح الاما تب
في الأصح أو ليضربنه فالبر بما يسمى ضربا ولا
يشترط فيه إيلام إلا أن يقول ضربا شديدا وليس
وضع سوط عليه ومعض وخنق وتنق شعر ض

بأقبل ولا لطم وركن أو ليضربه مائة سوط
فشد مائة وصر به بها صر به أو بعثال عليه
هائة شمر الخ بران علم أصابة الكال أو تركم بعض
على بعض فوصله ألم اليكال قلنا ولو شك في
أصابة الكال أو تركم بعض على بعض فوصله ألم
الجميع بن على النص والله أعلم وليضربه مائة
مرفق لم يرب بهن ~~الحو~~ لا انفار فك حتى استوفي
حق فحرب ولم يمكنه اتباعه لم تحث قلت الأصح
الصحيح لا تحث إذا المكنه ابتاعه والله أعلم فإن
فارقته أو وقفها حتى ذهب وكافا ما سنيين
أو أبراه أو احتال على غريم لم فارقته أو أفلس
ففارقته ليوسر حث وإن استوفي وفارقته فو
جده ناقصا إن كان من جنس حقه لكنه أراد
ألم تحث والاحث عالم وفي غيره قول الناس
أو لا رمى منكرا إلا رفعت إلى القاضي فرأى وتمكن

فلم يرفع

فلم يرفع حتى مات حثا وتحمل على قاضي البلد
فأف عن لا فالبر بالرفع إلى الثاني أو الارتفاع
إلى قاضي بريكال قاض أو إلى القاضي فلان فراه
ثم عزل فان نوى ما دام قاضيا حثا إن أمكنه
رفعه فتركه والا فكم مرة وإن لم يتو بر يرفع
إليه بعد عزله فصل خلق لا يبيع أو لا يشتري
فقد لنفسه أو غيره حث ولا تحث بعقد
وكيله أو لا يزوج أو لا يطلق أو لا يعتق
أو لا يضرب فوكل من فعله لا تحث إلا أن يزوج
أن لا يفعل هو ولا غيره أو لا يبيع حث بعقد
وكيله له لا يقبوله هو ولا غيره أن لا يبيع
مال زيدا فباعه بأذنه حث والا فلا أو لا
يهب له فان حثا له فلم يقبل لم تحث وكذا
إن قبل ولم يقبض في الأصح وتحث بعمري وقي
مصدق ولا عارة ووصية ووقف أو لا يتصدق

لم يحنث بهيمة في الأصح أو لا ياكل طعاما
اشتراه زيدا لم يحنث بما اشتراه مع غيره
وكان الوقال من طعام اشتراه زيدا في الأصح
ويحنث بما اشتراه سلما ولو اختلط بما اشتراه
عشريا غيره لم يحنث حتى يتقن اكله من ماله
أو لا يدخل دار اشتراهها زيدا لم يحنث بغيرها
آخرها بتفوة **كتاب الزكاة**
هو ضربان نذر لجاح كان كلفه فله على
اعتق أو صوم وفيه كفارة يمين وفي قول
ما التزم وفي قول ايها شأ قلت الثالث اظهر
ورحمه العراقيون والله أعلم ولو قال ان
دخلت فعلى كفارة يمين أو نذر لزمته
كفارة بالدخول ونذر بغيره بان يلزم
قربة ان حدثت نعمة أو ذهبت نفقة كان
شغى الله من يضي فله على أو فعلى كذا فيلزمه

ذلك

ذلك اذا حصل المعلق عليه وان لم يحلفه بشئ
كله على صوم لزمه في الاظهر ولا يصح نذر معصية
ولا واجب ولو نذر فعل مباح أو تركه لم يلزمه
لكن ان خالف لزمه كفارة يمين على المزح ولو
نذر صوم ايام نذر تعجيلها فان قيد بتفريق
او موالاة وجب والآحاد سنة معينة
صامها وافطر العيد بن والتشريق وصام
رمضان عنه ولا قضاء وان افطرت بحبس
ونفاس وجب القضاء الاظهر قلت الاظهر
لا يجب وبه قطع الجمهور والله أعلم وان
افطر يوما بلا عذر وجب في الأصح أو غير
معينة وشرط التتابع وجب ولا يقطعه
صوم رمضان عن فرضه وفطر العيد
والتشريق ويقبضها شأ عامتصلة باخر السنة
ولا يقطعه حيض وفي قضائية القولان وان

١١٠

وان لم شرطه لم تجب أو يوم الاثنين ابداً
 لم يقض الثاني رمضان وكذا العيد والشريق
 في الاظم فلو لم يرمه صوم شهرين تباعاً لكفارة
 صامها ويقضى الثانيهما وفي قول لا يقضى
 ان سبقت الكفارة النذر قلت ^{بعد الاول} في قول ظهر
 والله اعلم ويقضى من حيض ونفاس في الاظم
 أو يوم ما بعينه لم يرمه قبله أو يوم ما من اسبوع
 ثم سببه صام اخره ^{وهي الجمعة} فان لم يكن
 هو وقع قضا ومن شرع في صوم نفل فنذر
 اتمامه لزمه يوم أو يوم قد وم زيد والاضم
 انعقاده فان قد لم يلب أو يوم عيد أو في
 رمضان فلا شيء عليه ونهاراً وهو مفضل
 أو صيام يوم قضا ونذر أو جب يوم آخر عن
 هذا أو وهو صائم نفل فكذا ذلك وقيل تجب
 تيممه وليكنه ولو قال ان قد م زيد فالله على صوم

اليوم

اليوم الثاني ليوم قدومه وان قد م غيره وقاله
 على صوم أول خميس بعده فقد ما في الاربعاء
 وجب صوم الخميس عن اول النذر من ويقضى
 الآخر يوم فصل نذر المشي الى بيت الله
 تعالى أو يتأبىه فالله هب وجوب اتيانه حج أو عمره
 فان نذر الايمان لم يلمه شيء وان نذر المشي
 أو أن حج أو عمره يعتمر ما شأ فالأظهر وجوب المشي
 فان كان قال أجمع ما شأ فمن حيث يحرم وإن قال
 أمشي الى بيت الله تعالى فنذر ويرى أهله في الأصح وإذا
 أو جنباً المشي فكل لعن رجزه وعليه دم في الاظم
 أو يلا غدير رجزه على المنهوس وعليه دم ومن
 نذر حجاً أو عمره لزمه فعله بنفسه فان كان من
 مضطرباً استتاب واستحب تعجيله في أول المأكل
 فان خرج فمات حج من ماله وإن نذر الحج عامه
 وأمكنه لزمه وإن صنع مرض وجب القضاة

١٢٢

اوعد وفلا في الاظهر او صلاة او صوما في وقت
 منه عداق او مرض وجب القضاء او حدي الزمه
 حمله الى مكة والتصدق به على من بها او التصديق
 على أهل بلده معين لزمه او صوما في بلد لم يتعين
 وكذا صلاة الا المسجد الحرام وفي قول ومسجد
 المدينة والافصح قلت الاظهر تعيينهما كالسجد
 الحرام والله أعلم او صوما مطلقا في يوم او أياما
 فتلاثة او صدقة فبأى شئ كانت او صلاة فركعتا
 وفي قول ركعة فعلى الاول يجب القيام فيهما
 مع القدرة وعلى الثاني لا او عتقا فعلى الاول
 رتبة كفارة وعلى الثاني رتبة قلت الثاني هذا
 اظهر والله أعلم او اعتق كافر معيبة اجرا
 كاملة فان عين ناقصة تعينت او صلاة قائما
 لم يجز قاعدا بخلاف عكسه او طول قراءة الصلاة
 او سورة معينة او الجماعة لزمه والصحيح انقل

الندر

النذر بكل قرية لا يجب ابتداء بعبادة وسلام وشيخ
 جنازة والله أعلم **كتاب القضاء وهو فرض**
 كفاية فان تعين لزمه طلبه والا فان كان غيره
 أصح وكان يتولاه فلا فصول القبول وقيل لا
 ويكره طلبه وقيل يحرم وان كان مثله فله القبول
 ويندب الطالب ان كان حائلا بوجوبه نشر العلم
 او محتاجا الى الرزق والاولى تركه قلت ويكره
 على الصحيح والله أعلم والا اعتبار في التعيين
 وعدمه بالناحية وشرط القاضي مسلم مكلف ذكر
 عدل سمع بصحة ناطق كاف مجتهد وهو
 يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالاحكام وحاله
 وعامة ومجمله ومبينه وناسخه ومنسوخه
 ومتواتر السنة وغيره والمتصل والمرسل وحال
 الرواة قوة وضعفا ولسان العرب لغة وخبر
 واقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم اجماعا

تبيين
 لو علم من نفسه الفسق
 وخبر حاله الى الامام
 حرم عليه القضاء
 القبول ولا يصح
 ولايته من ذي الشبهة
 ولا غيره قال الرشتي
 وقاضي القضاة اذا
 ولي من ليس هلا
 من الفسق وغيره لا يصح
 توليته غيره

فان قيل في هذه المسئلة
فان قيل في هذه المسئلة
فان قيل في هذه المسئلة

1. خلافا والقياس بأنواعه فان تعدد جمع
هذه الشروط فولي سلطان له شوكه فاستفاد
مقلده انقلد قضاؤه للضرورة وبقية بينه وبين الامام
اذا ولي قاضيان يادان له في الاستخلاف فان
نهاه لم يستخلف فان اطلق استخلف فيما لا يقدر
لا غير في الاصح وشرط المستخلف كالقاضي الا
ان يستخلف في امر خاص كسماع بيعة فيكون علمه
بما يتعلق به ويحكم باجتهاده او اجتهاد
مقلده ولا يجوز ان يشترط عليه خلافه
ولو حكم خصمان رجلا في غير حق الله تعالى
جانه مطلقا بشرط اهلية القضاء وفي قول
لا يجوز وقيل يشترط عدم قاض في البلد وقيل
يختص بمال دون قصاص ونكاح ونحوهما
ولا ينفذ حكمه الا على راض به فلا يكفي رضا
قاتل في ماله دية على عاقلة وان رجع

فان قيل
قال السراج في القواطع
وهذا الذي ينفذ للضرورة
اجل ادع عليه
جبه ظاهر الادب

احدهما

احدهما قبل الحكم امتنع الحكم ولا يشترط الرضا
بعد الحكم في الاظهر ولو سب قاضيين في بلد
وخص لا يملك او زمان او نوع جاز وكذا
ان لم يخصص في الاصح الا ان ينفذ اجتماعهما
على الحكم فصل جن قاض او اغني عليه
او غني او دهنه اهلية اجتهاده وضبطه
بمصلحة او بيان لم ينفذ حكمه وكذا الوفاق
في الاصح فان زالت هذه الاحوال تعد ولايته
في الاصح والامام عزل قاض ظهر منه خلل او لم
يظهر وهناك افضل منه او مثله وفي عزله
به مصلحة كسكين فتنة والافلا كن ينفذ العزل
في الاصح والامام ذهب انه لا يعزل قبل بلوغه
خبر عزله واذا كتب الامام اليه اذا اقرت
كساي فانت معزول فقرأه ان عزل وكذا ان
قرئ عليه في الاصح وينعزل بهونه وان يعزله

خلل
عزل النبي صلى الله عليه وسلم
امام قوم بضع في القبلة
وقال لا تنصل سم بعد هذا
البدار ولا ابو داود

Copyright King Saud University

كل من اذنت له في شغل معين كبيع مال ميت والاصح
 انعزل فانه المطلق ان لم يؤذن له في استخلافه
 او قيل استخلف عن نفسك او اطلق فان قال استخلف
 عني فلا ولا يعزل قاض موت الامام ولا ناظر
 يتيم ووقف موت قاض وانعزاله ولا يقبل
 قوله بعد انعزاله حكمت بكذا فان شهد مع اخر
 بحكمه لم يقبل على الصحيح او يحكم حاكم جاز الحكم
 قبلت في الاصح ويقبل قوله بعد عزله حكمت
 بكذا وان كان في غير محل ولايته فكمعزل ولو
 ادعى شخص على معزول انه اخذ ماله برشوة
 او شهادة عديد من مثله احضر وقطعت خصوصيتها
 وان قال حكم بعدينا ولم يذكر مالا احضر وقيل
 لاحق يقيم بيعة بدعواه فان احضر فانكر صدق
 يلائمين في الاصح قلت الاصح يمين والله اعلم
 ولو ادعى على قاض جورا في حكم لم يسمع قوله

وشرط

وشرط بيعة وان لم يتعلق بحكمه حكم بيها
 خليفته او غيره فصل يكتب الامام لمن يولي
 ويشهد بالكتاب شاهدين يخرجان معه الى البلد
 يخبران بالمحال وتكفي الاستفاضة في الاصح
 لا مخرج كتاب على المذهب ويبحث القاضي عن
 حال علماء البلد وعد وله وليا قبل يوم الاثنين
 وينزل في وسط البلد وينظر اولي اهل الجس
 فمن قال حلف بحق اذامه او ظلم افعلى خصمه
 حجة فان كان غائبا كتب اليه اليحض ثم الاوصياء
 فمن ادعى وصاية سال عنها وعن حاله وتصرفه
 فمن وجد فاسقا اخذ المال منه او ضعيفا عطف
 بمعين وينتخب من ركبنا ومكاه نيا وشرط كونه
 مسلما عدلا عارفا بكتابة محضر وسجلات و
 فقه ووفور عقل وجودة خط ومنزج حيا
 وشرطه عدالة وحرية وعدا ولا اصح جواز

في الروضة قال صاحب
 الاشيت في الخيس
 قال يفتيهم
 السبت

لا يفتي في الغالب

والذي يسمي والشياطين في
الانجيل والوعظ والكتاب
عليه السلام والكتاب
يختلف المذهب وعلى
الذي يسمي بينه وبين
في الاصح وعلى الاول
والفصل الثاني

بارت
ای ظاهر العرفه
من برهه ۸۱

فأبى في المساجد عيسى
أبى في المساجد عيسى

أول الحكم

محضر الماجري من غير حكم أو سجد ما حكم استحب
الاستشهاد وخير الأول باب السكنة لا يشهد حق
أجابته وقيل يجب وبسحب نسختان أحدهما له

والأخرى تحفظ في ديوان الحكم وإذا حكم بأجتهد
بشأن خلاف نص كتاب أو سنة أو إجماع أو

قياس جلى نقضة هو وغيره لآخر والقضاء والقيل
فلو حكم بشهادة نور بظاهره العيني
ينفك ظاهره الا باطنا ولا يقضى بخلاف علمه بالاد

والأظهر أنه بقضي بعليّه الإمامي حدود الله تعالى
ولو رأى ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد

شاهد ان تلك حكومت او شهدت بهذا العمل
ولم يشهد حتى يتذكر وفيهما وجه في ورقة

مصونة عند هما و له الحاق على استحقاق حق أو
آدمه اعتمادا على خط مورثه اذا وثق بخطه

أو أمانته والصحيح جواز رواية الحديث بخط
مكتوبة عنه فصل ليسوي الخصمين في حقوق

قال في غيره قول الامير بالتسمية
طلب تضمن معنى الالتهام لان الحق وان يقول
الجواب ٥١

[illegible]

القاضي وجواب قيل
استجابا على
بأن بيت السهامية

مناء وطلاقة وجه وجوبه

في الاصح
لا نرى ما يعنى له
ثم عرف او قل
لكننا قضوا
فان قلنا
وان قلنا
وحلقه
فقلت
حضرت
في مسألة
بالقول
فيها

ثم يشافه المزمع ^{على} ~~مصلحة~~ وقيل يكفي كتابته وشرطه
كشاهد مع معرفة الجرح والتعديل وخبرة باطن من يعدله
لصحة أوجوبه ومعاملة والأصح استئثار لفظ
شهادة وأنه يكفي هو عدل وقيل يزيد على ^{البحر} ~~ولي~~ ويجب
ذكر سبب الجرح ويعتمد فيه المعاينة أو الاستفاضة
ويقدم على التعديل فإن قال المعدل عرفنا
سبب الجرح وتاب منه وأصلح قدم والأصح أنه
لا يكفي في التعديل قول المدعى عليه هو عدل وقد
غلط كتاب القضاء على الغائب
هو جاز أن كان عليه بينة وأدعى المدعى ^{ويعتد به} ~~هو~~ حوده
فإن قال هو مقر لم تسمع بينة وأن أطلق والأصح
أنها تسمع وأنه لا يلزم القاضي نصب مستخبر
عن الغائب ويجب أن يحلف بعد البينة أن الحق
ثابت في ذهنه وقيل يستحب ويجوز أن يحمى
على صبي أو مجنون ولو أدعى وكيل على الغائب

ای لم تعرض الجوده
ولا اقر الیه

قال الشيخ في المصنف
اشتمل على المتن
اي النسخة ويذكر ايضا الحا
والسكة وهل هو في
صدرها او غير
او غير ذلك

فلا تخلف ولو حضر المدعى عليه وقال لو كليل المدعى
 ابرأني من ذلك امر بالسليم واذا ثبت مال على غايب
 وله مال قضاء الحاكم منه والا فان سال المدعى
 انهار الحال الى قاضي بلد الغائب اجابه فينهى
 سماع بيعة ليحكم بهائم ليستوفي او حلا يستوفي
 والا نهار ان يشهد عدلين بذلك ويستحب
 كتاب به ينكر فيه ما يمتنع به المحكوم عليه
 وتحققه ويشهد ان عليه ان انكر الخصم فان قال
 لست المي في الكتاب صدق بيمينه وعلى المدعى
 بيعة بان هذا المكتوب اسمه ونسبه فان اقامها
 فقال لست المحكوم عليه لزمه الحكم ان لم يكن هناك
 مشاركة له في الاسم والصفات وان كان احض
 فان اعترف بالحق طوالب به ونكر الاول والا
 بعث الى الكاتب يطلب من الشهود زيادة
 صفة تميزه ويكتبها ثانيا ولو حضر قاضي بلد

الغائب

الغائب ببلد الحاكم فتشافه بحكمه في امضائه
 اذا عاد الى ولايته خلاف القضاء بعلمه ولو ناداه
 وهما في طريق ولا يتبينهما امضاه وان اقتصر
 على سماع بيعة كتب سمعت بيعة على فلان من
 ويسميها ان لم يجد لها والا صح فالاصح جواز
 ترك التسمية والكتاب بالحكم مضى مع قوب المساقاة
 وسماع البيعة لا يقبل على الصحيح الا في مساقاة
 قبول شهادة على شهادة فصل ادعى عينا
 غائبة عن البلد يؤمن اشتباهاها كعقار وعبد
 وفرن معروفة سمعت بيعة وحكم بها وكتب
 الى القاضي قاضي بلد المال ليلزمه المدعى ويعتمد في
 عقار حدوده او لا يؤمن فالأظهر سماع البيعة
 وبالعالم المدعى في الوصف وينكر القيمة ولا يحكم
 بهما بل يكتب الى قاضي بلد المال بما شهدت به البيعة
 فيأخذته ويبعثه الى الكاتب ليشهد واعلى عنده

تعد له وجه
 ويذكر ايضا الحارة
 والسكة وهل هو
 في صدرها او عينيها
 اه عينة

قوله بصفة
لا تها أنا جازت عند
الغيبية عن الملك الحكيم
هي منتفية هنا ومن كان
الشعر ربه الله تعالى
الشعرى تعقد
الصفة وسبع خلا
الشهادة وهو له
أه غيره

ولا ظهر أنه يسلمه الى المدعى يكفيل ببدنه فان شهد
بعينه كتب براءة الكفيل والافعل المدعى مؤنة
الرد أو غائبة عن المجلس لا البالد أمر باحضار ما يمكن
احضاره ليشهد وابعينه ولا تسمع شهادة بصفة
واذا وجب احضار فقال ليس يدي عين بهذه
الصفة صدق يمينه ثم المدعى دعوى القيمة فان
خل فخلق المدعى أو أقام بيعة ملف الاحضار
وحبس عليه ولا يطلق الا باحضار أو دعوى
تلف ولو شك المدعى هل تلفت العين فبدعى قيمة
أم لا فبدعى غيرها فقال غصب من كذا فان بقي لزمه
رد ولا فقيمنه سمعت دعواه وقيل لا بل بدعيها
وتخلفه ثم يدعى القيمة ويخبر بان فتم دفع ثوبه
لدلال لبيعه فجده وشك هل باعه فيطلب الثمن
أم اتلفه فقيمنه أم هو باق فيطلبه وحيث
أوجبنا الاحضار فنثبت للمدعى استقرت مؤنته

على المدعى

على المدعى عليه

على المدعى عليه والافهم ومؤنة الرد على المدعى
فصل الغائب الذي تسمع البيعة عليه وتكلم عليه
من مسافة بعيدة وهي التي لا يرجع منها مبكر
الى موضعه ليلا وقيل مسافة قصر ومن بقى بيعة
كحاض ولا تسمع بيعة ولا تكلم بغير حضوره بالثبوت
أو تعززه ولا ظهر جواز القضاء على غائب في
قصاص وحد قنق ومنعه في حد الله تعالى ولو سمع
بيعة على غائب فقدم قبل الحكم لم يستعد له بل بالخبر
وللمنة والقادم بعد الحكم على حجة بالادارة ولا يرجع
ويمكنه من المخرج ولو عز بعد سماع بيعة ثم ولى
وجبت الاستعادة وإذا استعدى على حاضر
بالبلد احضره بدفع ختم طين رطب أو غيره أو عهد
لذلك فان امتنع بلا عذر احضره باعوان السلطان
وما يباع والمؤنة عليه وان امتنع لعذر رخصت
وعزله أو غائب في غير محل ولا يثبته فليس له احضار
أو فيها وله هناك نايب لم يحضر بل يسمع بيعة
ويكتب اليه أولا نايب فالأصح كخبره من مسافة

مخضرة اي ولكن
بعد ذلك
وهو فقهه اخلاق الحاض في البلاد

يستعجلها
يجب استعادتها
الرجوع يوم الشك
منها فان وجب
تخليفه بعث القاضي
اليه من تخلفه

الخدرة
 من جملة أدلته حدث
 وأغلب ما ينسب إلى امرأته
 فإن اختفت فأنسبها
 قالوا إنما الخدرة وقوله
 لا تحضر أي يستعمل
 أحضارها فرع لو اختلفا
 في التخيير فعليها
 البينة
 العدوى فقط وهي التي يرجع منها ميراث ليلوان
 الخدرة لا تحضر وهي من لا يكثر خروجهما
 الحاجات باب القسمة قد يقسم الشركاء
 ومنصوص بهم أو منصوب الإمام وشرط منصوبه
 ذكر حرر يعلم الساحة والحساب فإن كان فيها
 تقويم وجب فيها قاسمات والافقاسم وفي
 قول اثبات وللإمام جعل القاسم حاكما
 في التقويم فيعمل فيه بعد ما لين ويقسم فتجعل
 الإمام رزق منصوصه من بيت المال فإن لم يكن
 فأجرته على الشركاء فإن استنجدوا وسمى كل
 قدر الزمة والافالجرة موزعة على الحصص
 وفي قول على الرئيس ثم ما عظم الضرر في قيمته
 كجوهره وثوب نفسين وروحي خوف إن طلب
 الشركاء كلهم قسمته لم يجبه القاض ولا منهم
 ان قسموا بأنفسهم ان لم تبطل منفعة كسبوا

بكر

بكر وما يبطل نفعة المقصود كميام وطاحونة
 صغيرين لا يجاب طالب قسمته في الأصح فإن أمكن
 جعله حامين أجيب ولو كان له عشر دار لا يصلح
 للسكنى والباقي كالأرض والأصح اخبار صاحب
 العشر يطلب صاحبه دون عكسه ومالا
 يعظم ضرورة قسمته أنواع أحدها بالاجراء
 كمثل ودار متفقة الابنية وأرض مشبهة
 الاجراء فيخير الممتنع فتعدل السهام كيلا
 او وزن أو ذرعا بعدد الانصاء ان الستون
 ويكتب في كل رقعة اسم شريك أو جزء مهميز
 جدا وجهه وتدرج في بنادق مستوية ثم يخرج
 من لم يحضرها رقعة على الجزء الأول ان كتب الاسماء
 فيعطى من خرج اسمه أو على اسم زيد ان كتب
 الاجراء فإن اختلفت الانصاء كنصف وثلاث
 وسدس جزمت الارض على أقل السهام وقسمت

كما سبق ويحترز عن تفريق حصة واحد في الثاني
 بالتعديل كما رضى تختلف قيمة اجزائها بحسب
 قوة ابناء وقربها وتجب عليها في الاظهر
 ولو استوت قيمة دارين او حانونين فطلب
 جعل كل لواحد فلا اجبار او عيب او بيا
 من نوع اجير او نوعين فلا الثالث بالرد
 بان يكون في احد الجانبين بئر او شجر لا يمكن
 قسمته فيرد من يأخذة قسط قيمته ولا
 اجبار فيه وهو بيع ولكن التعديل على
 المذهب وقسمة الاجزاء اقرار في الاظهر
 ويشترط في الرد الرضا بعد خروج القرعة
 ولو تراضا بقسمة ما لا اجبار فيه اشترط
 الرضا بعد القرعة في الاصح كقولهم ارضينا
 بهذه القسمة او ما اخرجته القرعة ولو نشب
 بينة غلط او حيف في قسمة اجبار نقضت

فان لم تكن

فان لم تكن بينة وادعاء واحد فله تخليص
 شريكه ولو ادعاء في قسمة تراض وقلنا
 هي بيع فالاصح انه لا اثر للغلط فلا فائدة
 لهذه الدعوى قلت وان قلنا اقرار نقضت
 ان شئت والا فيحلف شريكه والله اعلم ولو
 استحق بعض المقسوم شائعا بطلت فيه

وفي الباقي خلاف تفريق الصفقة او من النصيبين

معين سواء بقتنا والابطالت والله اعلم

كتاب الشهادات

شرط الشاهد مسلم
 حر مكلف عدل ذومر واة غير مستهم وشرط العدل
 اجتناب الكباية والاصرار على صفة وتحم
 اللعب بالتردد على الصحيح وكيرة بشرط نج
 فان شرط فيه مال من الجانبين فقرار ويبلغ
 الحد او سماعة وكيرة الغناء بلا آلة وسماعة
 وتحرم استعمال آلة من شعار الشريعة كطبول

ما قاله في الرد

١٢٤

في قول بطل فيه ايضا
 في قول بطل فيه ايضا
 في قول بطل فيه ايضا

في قول بطل فيه ايضا
 في قول بطل فيه ايضا
 في قول بطل فيه ايضا

بالرد
 الحديث الى داود
 من لعب بالتردد
 في قوله في حد
 في قوله في حد
 في قوله في حد

وعود وصيغ ومن ما رعاها واستماعها
 لا يراع في الأصح قلت الأصح ثم يمه والله أعلم
 وتجوز دفع لعرس وختان وكذا غيرها
 في الأصح وإن كان فيه جلال وتجرم ضرب
 الكونية وهي طبل طويل ضيق الوسط لا الرقص
 إلا أن يكون فيه تكرر كقول المحدث وبياح قول
 شعر وإشادة إلا أن يهجو أو يفحش أو يعرض
 بأمره معينة وأمره أو تخلق بخلق إمثاله في
 زمانه ومكانه فالأكل في سقوف والمشي مكشوف
 الرأس وقبلة راحة وأمة مخضرم التلوي والثار
 حلايات مصوكة وليس فقيه قباء وقلنسوة
 حيث لا يعتاد وأكباب على لعب الشطرنج أو
 غناء أو سماعه وإدامة رقص تسقطها
 والأمرفية تختلف بالاشتغال والاحوال والأ
 ماكن وحرفة شدة كجاجة وكس ودبغ من

فأما
 واسع الطرفين
 حرم الله الخ والمجد
 رواه أبو داود

والشرب في الغرس في الأ
 إذا غلبه العطش وقشاه

لا يلقى

لا يلقى به تسقطها فإن اعتادها وكانت حرفة
 آتية فلا في الأصح والتهمة أن يجر إليه نفعاً أو ينجح
 عنه ضرراً اقتدر شهادته لعبده وما نسبته وغيره
 له ميت أو عليه حجر فليس أو ما هو وكيل فيه
 وبرائة من ضمنه ونجراحة مورثه ولو شهد لموت
 له مريض أو حرم مال قبل الالته مال قبلت في الأصح
 وترد شهادة عاقلة بفسق شهود قتل وغرام
 مفلس بفسق شهود بين آخر ولو شهد الاثنين
 بوصية فتشهد الشاهدين بوصية من تلك التركة
 قبلت الشهادتان في الأصح ولا تقبل الأصل ولا فرع
 وتقبل عليهما وكذا على أبيهما بطلاق خربة
 أمها أو قد فها في الأظهر وإذا شهد لفرع وأجنبي
 قبلت للأجنبي في الأظهر قلت وتقبل لكل من الزوجين
 ولا تخ وصديق والله أعلم ولا تقبل من عدو وهو
 من يفضله بحيث يتمي زوال نعمته ونحوه بمرور

١٢١

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ويخرج بمصنعه وتقبل له وكفا عليه في عداوة دين
كافر ومبتدع وتقبل شهادة مبتدع لانكفر به
لامنقل لا يضبط ولا مبادر وتقبل شهادة
الحسبة في حقوق الله تعالى او فيما له فيه حق موكه
كطلاق وعق وعفو من قصاص وبقا مودة
وانقضائها وحده لله تعالى وكذا النسب
على الصحيح متى حكم بشاهد من قبلنا لا فريين
او عبد بن اوصيين نقطه هو وغيره وكذا
فاسقان في الاظهر ولو شهد كافر او عبد او حسي
ثم أعادها بعد كماله قبلت او فاسق تاب فلا وتقبل
شهادته في غيرها بشرط اختباره بعد التوبة
مدة يظن بها صدق توبته وقدرها الاكثر
سنة ويشترط في توبة معصية قولية القول فيقول
القادر قد في با طلي واتا نادم عليه ولا أعود
اليه وكذا شهادة الزور قبلت وغيرها القيولية

يشترط

يشترط اقلع وتدم وعزم ان لا يعود ورجع ظلمة
ادمي ان تعلقت به والله اعلم فصل في الحكم بشاهد
الذي هلال رمضان في الاظهر ويشترط للزنا
اربعة رجال ولا قرار به اثبات وفي قول اربعة
ولل مال وعقد مالي كبيع واقالة وحالة وضمان
وحق مالي كخير وأجل رجلا أو رجل وامرأتان
ولغير ذلك من عقوبة لله تعالى أو لا دمي وما
يطلع عليه رجال غالبا كالكاح وطلاق ورجعة
واسلام وردة وجرح وتعديل وموت واعسار
وكالة وصاية وشهادة على شهادة رجلا
وما تختص بمعرفة السامر أو لا يراه رجال غالبا
ككارة وولادة وحض ورضاع وعيوباء
تحت الثياب يشتب ما سبق وبأربع نسوة وما
لا يشتب برجل وامرأتين لا يشتب برجل وامرأتين
وما يشتب بهم يشتب برجل وامرأتين لا عيوب السامر

١٢٤

وخوها ولا يثبت شيء بأمر اثنين ومنين وانما يحلف
المدعي بعد شهادة شاهدة وتعد يله ويدكر
في حلفه صدق الشاهد فان تركه الحلف وطلب
يمين خصمه فله ذلك فان نكل فله ان يحلف يمين
الردي في الاظهر ولو كانت بيده ائمة وولدها فقال
رجل هذه مستولدي علقته بهذا ابي ملكي وحلف
مع شاهد ثبت الاستيلاء لا نسب الولد وحرية
في الاظهر ولو كانت بيده غلام فقال رجل كاتلي
وأعتقته وحلف مع شاهد فالكذب انتراعه
ومصبره حرا ولو ادعت ورثة مالا لمورثهم
واقاموا شاهدا حلف معه بعضهم واتخذ نصيبه
ولا يشارك فيه ويطل حق من لم يخلف بنكوله ايت حلف
وهو كامل فان كان غائبا او صيبا او مجنونا فالمدعي
انه لا يقبض نصيبه فاذا زال عنه حلف واتخذ
بغير اعادة شهادة ولا تجوز شهادة على فعل

كردنا

كردنا وعصب وانلاق مال وولادة الابلا بصر
وتقبل من ائمة والاقوال كعقده واقرار وطلاق
يشترط سماعها وبصار قائلها ولا يقبل ائمة الا ان
يقر في آذنه فيتعلق به حتى يشهد عند قاض به على
الصحيح ولو حملها بصير ثم عني شهد ان كانت المنهولة
وعليه معرف وفي الاسم والنسب ومن سمع قول شخص
او رأى فعله فان عرف عينه واسمه ونسبه شهدا^{عليه}
في حضوره باشارة وعند غيبته وموته باسمه
ونسبه فان جهلها لم يشهد عند موته وغيبته
ولا يصح تحميل شهادة على متنبئة اعتمادا على
صوتها وان عروها بعينها او باسم ونسب جات
وشهد عنه الاداء بما يعلم ولا تجوز التحميل عليها
تعر يف عدل او عدلين على الاشهر والعمل على
خلافه ولو قامت بيعة على عينه بحق فطلب
المدعي التسجيل سجلي القاضي بالحلية لا الاسم والسب

ماله يشا وله الشهادة بالصالح على سبب من اب
وقبيلة وكذا ام في الاصح وهو ت على المذهب
لاعتق وولاد ونكاح ووقف وملكة في الاصح
قلت الاصح عند المحققين والاكثريين في جميع الجوار
والله اعلم وشرط التسامح سماعه من جميع يوفون
تواطؤهم على الكذب وقيل يكفي من عدلين ولا يجوز
الشهادة على ملك مجرد ولا يبد وتتصرف في مدة
قصيرة وتجوز في طويلة في الاصح وشرطه تصرف
ملاك من سكنى وهدم وبناء وبيع ورهن
وتبني شهادة الاعسار على قرائن ومخايل الضر
والاضافة فصل تحمل الشهادة فرض كفاية
في النكاح وكذا الاقرار والتصرف في المال وكساية
الصك في الاصح واذا لم يكن في القضية الاشياء
لزمهما الاداء فلو ادى واحد وامتنع الآخر وقال
احلف معه عصى وان كانت شهود فالاداء فرض

كفاية

كفاية فلو طلب من اثنين لزمهما في الاصح وان
لم يكن لا واحد لزمه ان كانت فيما يشتبك بشاهد
وعين والافلا وقيل لا يلزم الاداء الا من تحمل
قصد الاتفاق ولوجوب الاداء شرط ان
يدعي من مسافة العود وما قيل دوت مسافة
قصر وان يكون عدل فان دعي ذو فسق مجمع
عليه قيل او يختلف فيه لم يجز وان لم يكن معه
مرض ونحوه فان كانت اشهد على شهادته او بعث
القاضي من سمعها فصل تقبل الشهادة
على الشهادة في غير عقوبة وفي عقوبة الا دعي
على المذهب وتحملها بان يسترعه فيقول
انا شاهد بكذا واشهدك او اشهد على شهادتي
او سمعه يشهد عند قاضي او يقول اشهد ان فلان
على القاع من مبيع او غيره وفي هذا وجه بالمنع
ولا يكفي سماع قوله لفلان على فلان كذا او اشهد

بكذا أو عندى شهادة بكذا وليس بين الفرع عند
 الادار جهة التحميل فان لم يبين ووثق القاضي
 بعلمه فلا بأس ولا يصح التحميل على شهادة
 مردود الشهادة ولا تحمّل النسوة فان مات
 الاصل أو غاب أو مرض لم يقع شهادة الفرع
 وان حدث ردة أو فسق أو عداوة منعت
 وجنوه كونه على الصحيح ولو تحمّل فرع
 فاسق أو عداوى أو هو حامل قبلت
 وتكفى شهادة اثنين على الشاهدتين وفي
 قول يشترط بكل رجل أو امرأة اثبات شرط
 قبولها تعدد أو تعسر الاصل بموت أو عجز
 أو مرض يشق حضوره أو عيبه لسافة عدوى
 وقيل قصر وإن يسي الاصول ولا يشترط أن
 يركبهم الفرع وان ركوبهم قبل ولو شهدوا
 على شهادة عدلين أو عدول ولم يسموهم لم يكن

فصل

فصل رجوعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع أو بوعده
 وقبل استيفاء مال استوفى أو عقوبة فلا أو بوعده
 لم ينقطر فان كان المستوفى قصاصا أو قتل ردة
 أو رجم رننا أو جلده ومات وقالوا تعمدنا فعليهم
 قصاص أو دية مغلظة وعلى القاضي قصاص
 ان قال تعمدت وان رجع هو وهم الجميع قصاص
 ان قالوا أخطانا فعليه نصف دية وعليهم
 نصف دية ولو رجع منكم فالأصح أنه يضمن
 ولو لم يحد فعليه قصاص أو دية أو مع
 الشهود قلند لك وقيل هو وهم شركاء ولو
 شهد اطلاق أو رضاع أو لعان وفرق
 القاضي فرجعا دام الفراق وعليهم مهر مثل وفي
 قول نسوة ان كان قبل وطء ولو شهد اطلاق
 وفرق فرجعا فقامت بينة أنه كان بينهما بطل
 فلا غرم ولو رجع شهود مال عن جوابي الأظهر

وهي رجوعوا اليهم وبيع عليهم الغرم أو بعضهم
ويبقى نصاب فلا غرم وقيل يغرم قسطة وإن
نقص النصاب ولم يرد الشهود عليه فقط من
النصاب وقيل من العدد وإن شهد رجل
وامرأتان فعليه نصن وهما بنصن أو أربع
في رضاع فعليه ثلث وهن ثلثان فإن رج
هو أو شقات فلا غرم في الأصح ولو شهد
هو وأربع مائة فقبل كرضاع والأصح هو
نصن وهي نصن سواء رجعت معه أو وجد
هن وإن رجعت شقات والأصح لا غرم وأن
شهود أحصاء أو صفة مع شهود تعليق
طلاق وعق لا يفرمون **كتاب**
الدعوى والبيانات بشرط الدعوى عنه فإض
في عقوقه كقضاين وقد في وإن استحق عينا
فله أخذها إن لم يخف فسخة والأوجب الرفع

الحقاض

الحقاض أو دينا على غيره ممنوع من الاداء طالبه
ولا يحل أخذك شي أو على منكرو ولا بينة أخذ جنس
حقه من ماله وكذا غير جنسه إن فقد على
المذنب أو على مقدر ممنوع أو منكرو وله بينة
فصل لكه وقيل يجب الرفع إلى قاض وإذا جاء
الأخذ فله كسر باب ونقب جدار لا يصل إلى
أمال الأذن ثم المأخوذ من جنسه يملكه ومن
غيره يبيعه وقيل يجب رفعه إلى قاض
ليبيعه والمأخوذ مضمون عليه في الأصح
فيضمنه إن تلف قبل تملكه وبيعه ولا يأخذ
فوق حقه إن أمكن الاقتصار وله أخذك مال
غريم عن ماله والظاهر أن المديعي من يخالف قوله
الظاهر والمديعي عليه من يوافق ففقد الأسلم
ر وجان قبل وطء فقال أسلمنا معافا لك
باق وقالت من تبا فهو مدع وهي أدعى ففقد

الحقاض

ان ادعيت ملكا مطلقا فلا يلزمني تسليم وان ادعيت
 من هو نافا ذكوة لا جيب واذا ادعى عليه عينا
 فقال ليس هي لي او هي لرجل لا امره او لادب
 الطفل او وفق على الفقير او مسجد كذا في الاصح
 انه لا تصرف الخصومة ولا تنزع منه بل خلفه
 المدعى انه لا يلزمه التسليم ان لم تكن بينة وان
 امره لعين حاضر يمكن مخاصمته وخليفه مثل
 فان صدقه صارت الخصومة معه وان
 كذبه تركه في يد المقتض وقيل سلم الى المدعى
 وقيل يحفظه الحاكم لظهور ما لك وان اقر
 لغائب في الاصح انصرف الخصومة عنه وبقي
 الامر حتى يقدم الغائب فان كان للمدعى بينة قضى
 بها وهو قضاء على غائب فيخلق معها وقيل
 على حاضر وما قيل اقرار عبديه كعقوبة
 والدعوى عليه وعليه الجواب وما لا كاشفا على

السيد

السيد فصل تغليظ عين مدعى ومضى عليه
 فيما ليس مال ولا يقصد به مال وفي مال يبلغ نطق
 زيادة وسبق بيان التغليظ في اللعان وتعلق على
 البت في فعله غيره وان كان اثباتا وان كان
 نفيًا فعلى نفي العلم ولو ادعى دينًا لمورثه فقال
 ابرأني خلق على نفي العلم بالبرائة ولو قال حتى
 عبدك على ما يوجب كذا في الاصح حلفه على
 البت قلت ولو قال جنت بهيتمك خلق
 على البت قطعها والله اعلم ويجوز البت بظن
 موكد يعقد خطه او خط آية وتعتبر به
 القاضي المستحق فلوروي او تاول خلق
 او استثنى بحيث لا يسمع القاضي لم يرفع
 اثم البين الفاجر ومن توجهت عليه
 تبين لو اقر وطلوبها الزمه فاذا نكر خلق
 ولا يخلق قاض على ترك الظلم في حكمه

برمان وهو بعد عشرين
 الكعة ومات كعدت من الجاهل
 قبا في هذا والتعليق بها
 مستحسن في زيادة الاسماء
 والصفات التي ذكرها هنا

لان ضمان جنايتها
 بقصده في حفظها
 لا يعلقها اثم

خطه
 وتقدم كتابه لاقضاء جوارح الحلف واعتماد على
 خط مورثه اذا وثق بخطه
 وامامته ونقل التبيين
 فيها عن الشامل انه لا يجوز له
 الحلف اعتقادا على خطه
 حتى يتنكر اجماع

ولا شاهد أنه لم يكذب ولو قال مدعى عليه أنا صي
لم يخلق ووقف حتى يبلغ واليمين تفيد قطع
الخصومة في الحال لا براءة فلو حلفه ثم أقام بينة
حكم بها ولو قال المدعى عليه قد حلفي مرة
فليحلف أنه لم يخلفني مكن في الأصح وإذا نكل
حلف المدعى وقضى له ولا يقضي بتكوله والنكول
أن يقول أنا فاكل أو يقول له القاضى احلف
فيقول لا أخلق فان سكت حكم القاضى
بتكوله وقوله للمدعى احلف حكم بتكوله واليمين
المردودة في قول كسيرة وفي الأظهر كإقرار
المدعى عليه فلو أقام المدعى عليه بعدها
بينة بأداء ما لم يسمع فان لم يخلق المدعى
ولم يتعلل بشئ سقط حقه من اليمين ور
ولس له مطالبة الخصم وان تعلل باقامة
بينة أو من جهة حساب أمهل ثلاثة أيام

وقيل

وقيل أكيد أو استمهل المدعى عليه حين
استحلف لينظر حسابه لم يمهل وقيل ثلاثة ولو
استمهل في ابتداء الجواب أمهل إلى آخر المجلس
ومن طوّل بن كاة فادعى دفعها إلى ساع آخر
أو غلط خارج أو الرداءة اليمين فنكل وتعدّر
ردة اليمين والأصح أنها تؤخذ منه ولو ادعى
ولي صبي ديناً له في فكر وسكل لم يخلق الولي وقيل
يخلق وقيل أن ادعى مباشرة سببه خلق رد
فصل ادعاء عينا في يد ثالث وأقام كل واحد
منهما بينة سقطتا وفي قول سمعان في قول
تقسم وقول يقرع وقول يوقف حتى يتبين
أو يسطحا ولو كانت في يد هما وأقاما بينتين
بقية كهما كانت ولو كانت بيده فأقام
غيره بينة وهو بينة قدم صاحب اليد ولا
بينة إلا بعد بينة المدعى ولو أزيلت يده

ثم اقام بيعة مملوكة مستند الى ما قبل ازالة يده
واعتمدت بغيبة شهوده سمعت وقدمت
وقيل لا ولو قال الخارج هو ملكي اشتريته
منك فقال بل ملكي واقاما بينتين قدم الخارج
ومن اقر لغيره بشي ثل دعاه لم يسمع الا ان
يذكر انتقالا ومن اخذ منه مال بيعة ثم ادعاه
لم يشترط ذكر الانتقال في الجمع والمذهب
ان زيادة عدد شهود واحد هما لا ترجح
وصحة لو كان لاحدهما رجلان والاخر
رجل وامراتان فان كان للاخر شاهد وزمين
رجح الشاهدان في الاظهر ولو شهدت در
لاحد هما ملك من ستة والاخر من اكثر فالأول
ظهر ترجيح الاكثر لصاحبها الاجرة رد
والزيادة الحادثة من يومئذ ولو اطلقت
بيعة واخرت بيعة فالمدح لهما سوا وانه

لو كان

لو كان لصاحب من آخر التارخ يد قدم وانها
لو شهدت مملوكة افس ولم تعرض للحال لم يسمع
حتى يقولوا ولم يزل ملكه او لا تعلم من يملكه
وتجوز الشهادة مملوكة الا ان استصحا بالمسبق
من ارث وشراء وغيرهما ولو شهدت فاقاربه
افس بالملك له اسقدم ولو اقامها مملوك دابة
او شجرة لم يستحق ثمة وجودة ولا ولد انقطاع
ويستحق حمل في الارض ولو اشترى شيئا فآخذ
منه بحجة مطلقة رجوع على بائعه بالثمن وقيل
لا الا اذا ادعى ملكا سابقا على الشراء ولو ادعى
ملكه مطلقا فشهد والدمع سببه لم يرض
ولو ذكر سببا اخر فوصل قال اجر تلك
البيت بعشرة فقال بل جميع الدار بالعشرة
واقاما بينتين تعارضتا وفي قول يقدم المشتري
ولو ادعى شيئا في يد ثالث واقام كل منهما

نعم في بيع
فقد تعدل
منها بينا
ولا تعارض
في الثمن
فلا يملك
في خلاف
القرعة من
سوا اليه
منه وعلى
القسمه كل
الجزء الاخر
القسمه الاخر
القسمه الاخر

سنة آية اشتراة ووزن له ثمنه فان اختلفت
 تاريخ حكم للاسبق والاعتبار فاما لو قال كل منهما
 بعثناه بكذا واقاماهما فان اختلفت تاريخهما
 تعارضتا وان اختلف لزمه الثمنان وكذلك ان
 اطلقنا او احدهما في الاصح ولو مات عن
 ابنين مسلم وتصلي فافقال كل منهما مات على
 ديني فان عرف انه كان نصليا صدق النصلي
 فان اقاما بينيين مطلقين قدم المسلم
 وان قيدت ان اخر كلامه اسلام وعكسه الاخرى
 تعارضة وان لم يعرف دينه واقام كل بيعة انه
 مات على دينه تعارضتا ولو مات نصلي عن
 ابنين مسلم ونصلي فافقال المسلم اسلمت بعد
 موته فالمراث يتنا وقال النصلي اني لم قبله
 صدق المسلم بيمينه وان اقاماهما قدم النصلي
 فلو اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم

مات

ان الاصل في ما لم يحل

مات الاب في شعبان وقال النصلي في شوال
 صدق النصلي في وتقدم بيعة المسلم على بيعة
 ولو مات عن ابوين كافرين وابنين مسلمين
 فافقال كل مات على ديننا صدق الابوان باليمين
 وفي قول يوقف حتى يتبين او يصطالحوا
 ولو شهدنا انه اعتق في مرضه سالما واخرى
 غائبا وكل واحد ثلث ماله فان اختلفا
 تاريخ قدم الاسبق وان اختلفا وقع وان
 اطلقنا قبل بقرع وفي قول يعتق من كل واحد
 نصفه قلت المذاهب يعتق من كل نصفه
 والله اعلم ولو شهد اجنيان انه اوصى
 بعق سالم وهو ثلثه وارثان جائز
 ان انه رجع عن ذلك ووصي بعق غانم
 وهو ثلثه شئت لغانم فان كان الوارثان
 فاسقين لم يثبت الرجوع بعق سالم ومن غانم

١٥٢

ثلث ماله بعد سالم فصل شرط القايق مسلم
 عدل مجرب والأصح اشتراط حر ذكر لا عدد ولا
 كونه مدلياً فاذا اتد اعياء مجهولاً عرض
 عليه وكذا الوشتر كافي وطرف ولدت ممكنة
 منهما وتنازعاه فان وطنا شبهة أو مشتركة
 لهما أو وطن زوجته وطلق فوطئها في
 شبهة أو نكاح فاسد أو أخته فباعها فوطئها
 المشترك ولم يستبرأ واحد منهما وكذا إذا
 لو وطن منكوحة في الأصح وإذا ولدت
 لما بين شبهة أشهر وأربع سنين من وطئها
 وأدعياء عرض عليه فان تخلل بين وطئها
 حيضة فللثاني إلا أن يكون الأول زوجاً
 في نكاح صحيح وسواء فيهما اتفاقاً اسلامياً
 وحرية أم لا كتاب العتق
 أما يصح من مطلق التصرف ويصح تعليقه

واضافته

فلا يصح من مطلق
 وسفيه ويصح من ذمي
 وصريح
 الصرف
 هل للإمام أن يعتق عن يمين
 المال قال لا يشترط أن يكون
 - اختار في علم الأشعة
 بالملكية غيره

دفعه وسأله وجهه
 ويؤثر الموضع

واضافته الى جز فيعتق كله ورضخه تحسراً
 واعتاق وكذا الحكمة رغبة في الأصح ولا يحتاج
 الى نية ويحتاج اليها حناية وهي لا ملكتك
 عليك لا سلطان لا يسل لا خدمة أنت سائبة
 أنت مولاي وكذا كل صريح أو كناية للطلاق
 وقوله لعبد أنت حر أو لامة أنت حر صريح
 ولو قال اعتقك اليك أو خيرتك ونوى تفويض
 العتق اليه فأعتقه نفسه في المجلس عتق أو
 أعتقتك على ألف أو أنت حر على ألف فقبل
 أو قال له العبد أعتقني على ألف فأجابه عتق
 في الحال وإن منه ألف ولو قال بعثتك بألف
 فقال اشتريت فامدح ب صحة البيع ويعتق
 في الحال وعليه الألف والولا ليس بعبده ولو قال
 لحامل أعتقتك أو أعتقتك دون حملك عتقا
 ولو أعتقه عتق دونها ولو كانت لرجل والحمل

فزع
 قال اعتقتك ولي عليك
 الف فقبل عتقها فأنظر
 في السلاقا بمصير

١٥٨

الآخر لم يعتق أحدهما يعتق الآخر وإذا كان
بينهما عبد فاعتق أحدهما كله أو نصيبه
عتق نصيبه فإن كان معسرا بقي الباقي لشريكه
والأسرى إليه أو إلى ما أسره وعليه قيمة
ذلك يوم الاعتناق وتقع السراية بنفس الاعتنا
وفي قول بأداء القيمة وفي قول أن دفعها
بأن أباها بالاعتناق واستيلاء أحد الشريكين
الموسر تسرى وعليه نصيبا يشريكه وحصة
من مهر مثل وتجرى الأقوال في وقت حصول
السراية فعلى الأول والثالث لا تجب قيمة
حصته من الولد ولا يسرى تدبير ولا تمنع
السراية دين مستغفر في الأظهر ولو قال لشريكه
الموسر اعتقت نصيبك فعليك قيمة نصيب
فأنكر صدق بيمينه فلا يعتق نصيبه ويعتق
نصيب المدعى بأقراره إن قلنا يسرى بالاعتنا

ولا

ولا يسرى إلى نصيب المنكر ولو قال الشريك أن اعتقت
نصيبك فنصبي حر بعد نصيبك فاعتق الشريك
وهو موسر يسرى إلى نصيب الأول إن قلنا السراية
بالاعتناق وعليه قيمته ولو قال فنصبي حر قبله
فاعتق الشريك فإن كان المعلق معسرا اعتق
نصيب كل عنه والولد لهما وكذا إن كان
موسرا وأبطلنا الدور والأول يعتق شئ
ولو كان عبدا لرجل نصفه ولا خرقته ولا آخر
سدسه فاعتق الآخران نصيبهما معا فالقيمة
عليهما نصفان على المذهب وشرط السراية
اعتناقه باختياره فلو ورث بعض ولده لم يسر
والمرضى معسر إلا في ثلث ماله واليتيم معسر
فلو أوصى بعق نصيبه لم يسر فصلا إذا ملك
أهلا تبرأ أصله أو فرعه عتق ولا يشتري لطفل
قريبه ولو هب له أو وصى له فإن كان كاسبا فلي

الولي قبوله ويعتق ويفق عليه من كسبه
والا فان كان الصبي معسرا وجب القبول
والنفقة في بيت المال او سراج حرص
ولو ملل في مرض موته قربه بلاه
عوض عتق من ثلثه وقيل من راسه
المال او بعوض بلا محاباة فمن ثلثه ولا
يرث فان كان عليه دين فقبل لا يصح
الشرا والاصح محبته ولا يعتق بل يبيح
للمدين او محاباة فقد رها كهيبة والباقي
من الثلث ولو وهب لعبد بعضه
قريب سيد فقبل وقلنا يستقل به
عتق وسرى وعلى سيد قيمته
باقية **فصل** اعتق في مرض موته
عبد الاميلل غير عتق ثلثه فان كان
عليه دين مستغرق لم يعتق شي منه

ولو

ولو اعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمتهم
سوا عتق احد هم بقرعه ولك لو قال
اعتقت ثلثكم او ثلثكم حر ولو قال
اعتقت ثلث كل عبد اقرع وقيل
يعتق من كل ثلثه والقرعه ان تؤخذ
ثلاث رقا متساوية يكتب في اثنين
رق وفي واحد عتق وتخرج في بناء
كما سبق وتخرج واحد باسم واحد
فان خرج العتق عتق ورقا الاخران
او الرقارق واخرجت اخرى باسم اخر
ويجوز ان يكتب اسماءهم في رقا ثم
تخرج رقعده على الحرية فمن خرج اسمه
عتق ورقا وان كانوا ثلاثة قيمة واحد
مايه والاخر مايتان والاخر ثلثا يه اقرع
سهمي رقا وسهم عتق فان خرج العتق

لى المائتين عتق ورقا او لثلاث عتق
 ثلثاه او الاول عتق ثم يقرع بين الا
 خرين سهم ورقا فمن خرج يتم منه الثلث
 وان كانوا فوق ثلثه وامكن توريعهم
 بالعدد والقيمة كسنة قيمتهم سواء
 جعلوا اثنين اثنين او بالقيمة دون العدد
 كسنة قيمة احد هم مائة وقيمة
 وقيمة اثنين مائة وثلاثة مائة جعل
 الاول جرا والاثنين ^{ثنيان} جرا والثلاثة جرا
 وان تعد بالقيمة كاربعة قيمتهم سواء
 ففي قول بحرون ثلثه اجرا واحدا
 وواحد واثنان فان خرج العتق لوا
 لواحد عتق ثم اقرع ليتم الثلث
 او للاثين رق الاخران ثم اقرع بينهما
 فيعتق من خرج له العتق وثلث الا
 خر

الاخر وفي قول يكتب اسم كل عبد في
 رقعه فيعتق من خرج او لا وثلث الثاني
 قلت اظهرهما الاول **والله اعلم** والقولان
 في استحباب وقيل اجاب واذا اعتقنا
 بعضهم بقرعه فظهر مال وخرج كلهم
 من الثلث عتقوا ولهم كسبهم من يوم
 الاعتاق ولا يرجع الوارث بما انفق عليهم
 فان خرج بما ظهر عبد اخر اقرع ومن
 عتق بقرعه حكم بعتقه من يوم الاعتاق
 تعتبر قيمته من حينئذ وله كسبه من يوم
 غيل محسوب من الثلث ومن بتارقيقا
 قوم يوم الموت وحسب من الثلثين هو
 وكسبه الباقي قبل الموت لا الحادث بعد
 فلو اعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل
 مائة وكسبها احد هم مائة اقرع فان

١٥٧

خرج العتق للكاسب عتق وله المايه ٥٥
 وان خرج لغيره عتق ثم اقرع فان ٥٥
 خرج خرجت لغيره عتق ثلثه وان ٥٥
 خرج له عتق ربعة وتبعه ربع كسبه
فصل من عتق عليه رقيقا بقتاق
 او كتابه وتبيرا واستيلا وقرابة وسراية
 فولاد له ثم لعصبة ولا ترث امرأة بولاء الامن عتيقرا
 واولاده وعتقائه فان عتق عليها ابوها ثم عتق
 عبدا فمات بعد موته الاب بولاء ثم الماله للعتق والولاء
 لا على العصبات ومن مده رقيقا فلا ولا عليه
 الا المعتقه وعصبة ولو كان عبد معتقه فانت
 بولك فولاء وملوك الدم فان اعتق الاب انجر
 الى مواليه ولو مات الاب رقيقا وعتق الجد انجر الى
 مواليه فان اعتق الجد والاب رقيقا انجر اعتق
 الاب بعده انجر الى مواليه وقيل يبقى لولي الام

حتى يموت

حتى يموت الاب فينجز الى موالي الجد ولو ملكه
 هت الولد اباه باجرة ولا ما خوته اليه وكنت
 ولا ينفقه في الاصح قلب الاصح المنصوص
 لا يجوز والله اعلم **كتاب التزويج**
 صريحة انت حر بعد موتي او اذا مت او متعتك
 فانت حرة واعتقتك بعد موتي وكنت ادبرتك
 او انت مدين على علي المذهب ويصح بكتابته
 عتق مع نية كخلف سيك بعد موتي ويجوز حقه
 كان مت في ذ النهر او المرض فانت حرة ومعلقا
 كان دخلت فانت حر بعد موتي فان وجدت
 الصفة وهان عتق والا فلا وبشرط الدخول
 قبل موت السيد فان قال ان مت ثم دخلت
 فانت حرة بشرط دخول بعد الموت وهو على
 التراخي وليس للوارث بيعه قبل الدخول ولو قال
 اذا مت ومضى شهر فانت حرة وللوارث استخراجه

(١) كم في المتأبرصين قليل لسانه ن كانت برها ب لقاءه الشبهان
جراحات السات لها الشفاء (١) ولا بد لها من جرح اللسان

في الشهر لا يبيعه ولو قال ان شئت فانت مدين
او انت جرمي موتي ان شئت اشترطت المشيئة
عنصلة فانت قال متى شئت فالتأخي ولو قال
لعبدهما اذ امتنا فانت حر لم يعتق حتى يموت فان
مات احدهما فليس لوالده بيع نصيبه ولا يصح تدبير
ملكه ومجنون وصبي لاعين وكذا امة في الاطهر
وتصح من بغيته وكافر احملي وقد يبرأ المرتكبي على
اقتوال ملكه ولو برئ ثم ارتد لم يبطل على الملك عيب
ولو اده رقه المدير لم يبطل ولحري حمل مدين الى دارهم
ولو كان كافرا عبد مسلم قد برة فقص وبيع عليه ولو دبر
كافرا قاسم ولم ير جمع السيد في التدبير نزع من سيده
وصرف كسبه اليه وفي قول يباع وله بيع المدير والتدبير
تعليق عتق بصفة وفي قول وصية فلو باعه ثم ملكه
لم يعد التدبير على المذهب ولو رجع عنه بقول كابطلته
فسخته نقضته رجعت فيه صح فيه ان قلنا وصية والا فلا
ولو علق عتق مدين بصفة صح وعتق بالانقبض من الموت

والصفة

